هذا حصل وتحت مظلة لانها عيادة صحية، كان هناك سيارة فيها عيادة وطبيب يساعدوه اثنان يستقبلوا رعايا ويدخلوا الى هذه العيادة المتنقلة في ذلك الوقت عند مجيء الوافدين بكميات غزيرة ومن مختلف جنسيات العالم، لم نأخذ هذا الموضوع عل محمل اخر، اقول ما جرى بكل وضوح، وانتهت، او قلة غزارة الوافدين من الجنسية الامريكية وغيرها وغادروا عند انتهاء الزخم، ومن ثم بعد غياب يومين او ثلاثة من المغادرة اعلمني عطوفة مدير الامن العام بان هذه السيارة عادت ثانية وكنا في لجنة الطواريء ننظر الى الرعايا بالاعداد يوميا، القادمين، فلاحظنا بانه لا يوجد رعايا فسالته عن ذلك فقال يمكن براقبوا الطريق، عطوفة مدير الامن العام، فاعلمته بوجوب مغادرتهم فوراً وبنفس اللحظة واتصل هاتفياً بالرويشد وغادروا، هذا الذي حصل بوقائع علمتها من مدير الامن العام، لاشك بانني اشعر مع الاخوة النواب بهذه التجاوزات لذلك قام معالي وزير الخارجية باجراءات في وزارة الخارجية وعممها على جميع السفارات بانه لا يجوز لاي سفير معتمد ان يذهب لملاقات اي موظف اواي بلدية الا بعد اعلام وزارة الخارجية واخذ الاذن بذلك، الان هذا هو المطبق، طبعا نحن نعيش في ظرف حساس نعلم هذا الحصار، اعلمنا واحتجينا على هذا الحصار والان اذا لم يفك هذا الحصار سنقوم بتقديم شكوى حول حرية الملاحة في المضائق الجوية، لانه لا يجوز فرض اي حصار من اية دولة في المياه الدولية وحرية الملاحة وهذا معروف من دولة ضد اي دولة اخرى، قرار مجلس الامن يتعلق بالعراق ولا يتعلق بالاردن وهذا تجاوز على سيادة الاردن وعلى مصالح الاردن الاقتصادية وكما ذكر اليوم وزير الخارجية باننا اعلمناهم ايضا باننا سنقوم بمطالبتهم بجميع الخسائر والاضرار التي لحقت بالاردن سواء بالقطاع الخاص او العام، ولا نزال مستمرين في هذا الموضوع لان هذا تجاوز كبير جدا على المصالح الاردنية ولا يستند الى اي شرعية دولية، فارجو ان اكون في هذه الاجابة قد اوضحت هذا الامر الى اخواني النواب الكرام وشكراً.

سعادة رئيس المجلس: شكراً دولة الرئيس، النصف ساعة المقررة، انتهت والتزاماً بما اتفق عليه نؤجل بقية الأسماء للجلسة القادمة، الأسماء هي:

الاستاذ بسام حدادين، الدكتور فوزي الطعيمة، حمزة منصور، عبدالمنعم ابوزنط، عبدالسلام فريحات، كامل العمري، عبدالعزيز جبر، الدكتور محمد ابو فارس، الدكتور يوسف الخصاونة، تؤجل للجلسة القادمة.

السيد الامين العام:

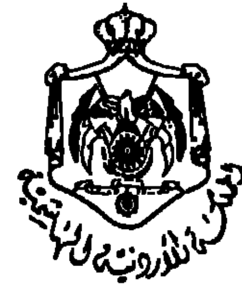
١٠) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

سعادة رئيس المجلس: الجلسة القادمة ستكون صباح يوم الاحد القادم الساعة العاشرة واقرر رفع الجلسة وشكراً.

(وانتهت الجلسة)

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
الدكتور عبداللطيف عربيات



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الخامسة

من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة يوم الاحد ١٥/جمادي الاول ١٤١١ هجرية الوافق ٢/١٢/١٩٩٠ ميلادية

العدد (٥) المجلد (٢٨)

جدول الاعمال

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات

أ- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب محمود هويمل

ب- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب احمد قطيش الازايدة

ج- طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور محمد عضوب الزبن

د- طلب معذرة مقدم من سعادة الشيخ عبد المنعم ابو زنط

هـ- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب ابراهيم الخريسات

و- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب جمال الصرايره

ز- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب ليث شبيلات

ح- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب يعقوب قرش

موافقة

٣- أ- الاستماع الى خطاب الموازنة العامة لعام ١٩٩١ يلقيه معالي وزير الماليه

ب- احالة مشروع قانون الموازنة العام ١٩٩١ الى اللجنة المختصه .

٤- الردود على الاسئلة ((من الدوره العادية الاولى))

١- تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم (٤٨١٨)تاريخ ١٩٩٠/٣/٣١ ، ومرفقه كتاب معالي محافظ البنك المركزى رقم (٧١٥٤) ومرفقة جوابا على السؤال رقم (٥٥) المقدم من سعادة النائب السيد نايف الحديد .

ب- تلاوة كتاب معالي وزير المالية رقم (٤٨٨٠) تاريخ ١٦ /١٩٩٠/٤ ، جوابا على السؤال رقم (٧٦) المقدم من سعادة النائب السيد عاطف البطوش .

ج- تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم رقم (٥٧٢١) تاريخ ١٩٩٠/٤/١٦ ، جوابا على السؤال رقم (٨٢) المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد عويدى العبادى .

الاقتراحات برغبة :

أ- اقتراح برغبة رقم (١) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٧ ، مقدم من سعادة النائب المهندس فؤاد الخلفات ، بشأن الطلب بتشكيل لجنة من السادة النواب ، للاطلاع على أوضاع مؤسسة الاذاعة والتلفزيون من جميع الأوجه .

٦- قرارات اللجنة القانونية

((من الدورة الاستثنائية الاولى

للدورة العادية الأولى)).

١- قرار رقم (٢) تاريخ ١٩٩٠/٧/٣٠ ، والمتعلق بالقانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل لقانون الاقامة وشؤون الأجانب المعاد من مجلس الأعيان .

٢- قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩٠/٧/٣٠ ، والمتضمن الموافقة على مشروع قانون معدل القانون الاقامة وشؤون الأجانب لسنة ١٩٩٠ كما ورد من الحكومة .

٧- أية أمور أخرى يقرر المجلس بحثها .

(لمدة نصف ساعة فقط) .

٨- تعيين موضوع وموعد الجلسة القادمة .

- عينت يوم الاربعاء الموافق ١٩٩٠/١٢/٥ .

محضر :

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاحد) الموافق ١٥/جمادالاول / ١٤١١ هجرى الواقع في ١٩٩٠/١٢/٢ ميلادى ، عقد مجلس (النواب) جلسته (الخامسة) من الدورة (العادية الثانية) برئاسة (سعادة الدكتور عبد اللطيف عربيات) وحضور أمين عام مجلس الأمة عطوفة السيد (صالح الزعبي) .

رتغيب باجازة من الأعضاء السادة : ليث شبيلات، يعقوب قرش

رتغيب بعذرة من الأعضاء السادة : محمود هويمل ، أحمد قطيش الازايدة د. محمد عضوب الزبن ، عبد المنعم ابو زنط ، ابراهيم الخريسات ، جمال الصرايرة

رتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة : د. يوسف الخصاونة ، يوسف العظم

وحضر من الحكومة :

١- دولة السيد مضر بدران	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
٢- معالي السيد سالم مساعدة	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية
٣- معالي السيد مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية
٤- معالي السيد عبد المجيد الشريدة	وزير التنمية الاجتماعية
٥- معالي الدكتور محمد عضوب الزبن	وزير الصحة
٦- معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة	وزير الأشغال العامة والاسكان
٧- معالي السيد ابراهيم عز الدين	وزير الاعلام
٨- معالي السيد باسل جردانه	وزير المالية
٩- معالي الدكتور زياد فريز	وزير الصناعة والتجارة
١٠- سماحة الشيخ عبد الباقي جمّو	وزير دولة للشؤون البرلمانية
١١- معالي الدكتور محمد حمدان	وزير التربية والتعليم والتعليم العالي
١٢- معالي السيد يوسف المبيضين	وزير العدل
١٣- سماحة الشيخ الدكتور على الفقير	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
١٤- معالي الدكتور قسيم عبيدات	وزير العمل
١٥- معالي السيد ابراهيم الغبايشة	وزير الشباب
١٦- معالي السيد عبد الكريم الكباريتي	وزير السياحة والآثار

١٧- معالي السيد عبد الكريم الدغمي	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
١٨- معالي المهندس داود خلف	وزير المياه والرى
١٩- معالي السيد نبيل أبو الهدى	وزير النقل والاتصالات
٢٠- معالي السيد ثابت الطاهر	وزير الطاقة والثروة المعدنية
٢١- معالي الدكتور سليمان عربيات	وزير الزراعة
٢٢- معالي الدكتور خالد الكركي	وزير الثقافة
٢٣- معالي الدكتور خالد أمين عبد الله	وزير التخطيط

« افتتاح الجلسة »

سعادة رئيس المجلس: النصاب مكتمل وبسم الله تفتتح الجلسة ، السيد الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام: شكراً سيدي الرئس . جدول أعمال الجلسة الخامسة لمجلس النواب الحادي عشر

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

الجميع: نوافق عليه ونعفي الامين العام من تلاوته

السيد الامين العام: ٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب محمود هويمل

ب- طلب اجازة مقدم من سعادة النائب ليث الشبيلات

ج- طلب اجازة مقدم من سعادة النائب يعقوب قرّش

د- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب أحمد قطيش الازايدة .

ه- طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور محمد الزبن

و- طلب معذرة مقدم من سعادة الشيخ عبد المنعم ابو زنط

ز- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب ابراهيم الخريسات

ح- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب جمال الصرايرة

سعادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اجازة ومعذرة السادة النواب المحترمين؟

الجميع: موافقون

السيد الامين العام: ٣-

أ- الاستماع الى خطاب الموازنة العامة العام ١٩٩١ يلقيه معالي وزير المالية .

سعادة رئيس المجلس: معالي وزير المالية ، تفضل

معالي وزيرالمالية: بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

يسعدني أن أتقدم لمجلسكم الكريم بمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١ ، والذي يعتمد على تقديرات للايرادات المحليه والخارجيه والنفقات الجارية والرأسماليه تأخذ بعين الاعتبار قدر الامكان الظروف والمتغيرات المستجدة الناجمة عن الصعوبات والتحديات التي يجابهها الاقتصاد الاردني بسب أزمة الخليج وتداعيتها الماليه والاقتصادية .

لقد أغنى النقاش المثمر الذي تم في مجلسكم الكريم واللجنة الماليه لمشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٠ المبادىء والأسس التي تحكم وتنظم سياسة الموازنة العامة لبلدنا العزيز . ونرجو ان نكون بهذا المشروع قد راعينا معظم الافكار والمبادىء ، وانني لعلى ثقه تامة بأن مناقشة هذا المشروع ستسهم بشكل فعال في تجاوز الصعوبات التي نواجهها والمساعدة على رفع مستوى اداء مسيرتنا التنموية بما يكفل تحقيق الاهداف الوطنية ، والوصول بسفينة الاقتصاد الاردني الى بر الامان .

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان من اصول ادارة الاقتصاد الوطني حسن تخصيص الموارد المحدودة وتوزيعها على مختلف الاستخدامات لتحقيق اعلى مردود باقل كلفة ممكنة ، وقد راعينا ذلك عند اعداد المشروع المعروض على مجلسكم الكريم علماً بأن المتطلبات المالية في الظروف الراهنة كبيرة جداً يصعب تلبيتها من خلال الموارد المحلية المتاحة والخارجية المتوقعة ، ومن هنا فأن المشروع المقدم لمجلسكم الكريم يتضمن موازنتين : موازنة عادية وموازنه طارئه .

أن الموازنة العادية استمرار لنهج الموازنات فى السنوات السابقة بعد ادخال مزيد من التطوير عليها من

هكذا من الأصل

حيث التنظيم والتكيف مع الاوضاع المستجده وقد بلغ مجموع الانفاق المقدر (١١١٩ر٢) مليون دينار مقابل (١٠٣٣ر٧) مليون دينار كاعادة تقدير للعام الحالي ١٩٩٠ اي بزيادة نسبتها (٨ر٣٪) . وتتكون النفقات في الموازنة مما يلي :

أولا : (٨٨٩ر٢) مليون دينار للنفقات الجارية اي بزيادة نسبتها (٥ر٢٪) عن عام ١٩٩٠ ، وذلك لزيادة القدرات الدفاعية الوطنية في ظل الظروف المستجدة ، والاستمرار في تأمين الخدمات الاساسية وخاصة في مجال الصحة والرعاية الاجتماعية والتربية والتعليم ، ولتوفير الدعم للمواد الغذائية الاساسية .

ثانيا : (٢٣٠) مليون دينار للنفقات الرأسمالية ، اي بزيادة نسبتها (٢٢٪) عن عام ١٩٩٠ ، تم تخصيص معظمها للمشاريع الرأسمالية التي تحتاج في تنفيذها الى المدخلات المحلية بهدف زيادة النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة لمواجهة اثار الازمة .

اما الموازنة الطارئة والمقدرة بمبلغ (١٢٠) مليون دينار فيعتمد تنفيذها على توفير مبالغ اضافية من المنح والمساعدات والقروض الخارجيه الميسره ، وتهدف الى زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني لتمكينة من مجابهة اثار الازمة ونتائجها واستقبال ابنائنا العائدين من الخارج وزيادة القدرة التخزينية للسلع الاستراتيجيه والاساسيه ، وتجهيز الموارد المالية الخارجية لتمويل ذلك . وسوف لا يتم انفاق اي مبلغ من هذه الموازنة الا بقدر تحقق الموارد المنتظره .

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

شرع الاردن كما تعلمون منذ عام ١٩٨٩ بتطبيق البرنامج الاقتصادي الوطني الشامل بهدف وقف التراجع في مسار الاقتصاد الوطني ،واستعادة الثقة به ، واستئناف النمو في الناتج المحلي الاجمالي ، وحشد المدخرات الوطنية ، وتوفير المزيد من فرص العمل ، وتقليص عجز الموازنة ، والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الاردني وأعادة بناء احتياطيات البنك المركزي من العملات الاجنبية ، وتحقيق قدر أكبر من التوازن الداخلي والخارجي ، وتقليص العجز في الميزان التجاري ، وبالتالي تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات .

تدل المؤشرات الاولية للنصف الاول من هذا العام (١٩٩٠) التي تم التوصل لها في التقييم المشترك الذي قامت به الاجهزة الحكومية المعنية مع المؤسسات الدولية المتخصصة ان الاردن قطع شوطا مناسبا في تحقيق اهداف البرنامج وأن الاقتصاد الوطني قد بدأ فعلا بالانتعاش وتحقيق نمو صحي شمل جميع القطاعات .

وفيما يلي تقييم اولي لاساسيات الاقتصاد الاردني ومؤشرات قياسها خلال النصف الاول من عام ١٩٩٠ :

أ) نمو الناتج المحلي الاجمالي

تدل المؤشرات الاولية ان الناتج المحلي الاجمالي اظهر نموا حقيقيا سنويا لايقل عن (١ر٥٪) خلال النصف الاول من عام ١٩٩٠ وان جميع القطاعات الاقتصادية قد حققت نموا مرضيا ، اذ ارتفع الرقم القياسي للانتاج الصناعي الذي يشمل الصناعات التحويلية والتعدينية بنسبة (٥ر٥٪) ، كما زادت كميات المنتجات الزراعية التي تم بيعها من خلال الاسواق المركزية بما نسبته (١٨٪) والصادرات الزراعية بما نسبته (٢٦ر٢٪) مقارنه مع النصف الاول من عام ١٩٨٩ . كما شهد قطاع الانشاءات زيادة كبيرة قياسا على عدد الرخص والمساحات المبنيه التي زادت بما نسبته (٢٨ر٤٪) و (٢٢ر٥٪) على التوالي .

ب) اداء المالية العامة

قدر عجز الموازنة العامة لعام ١٩٩٠ قبل المعونات الخارجية وقبل التمويل بمبلغ (٣٥٠) مليون دينار مقابل (٣٩٨ر٧) مليون دينار لعام ١٩٨٩ ، الا ان النتائج التي تم تحقيقها خلال النصف الاول من هذا العام اظهرت ان هذا العجز قد بلغ (٥٩ر٧) مليون دينار فقط ، اي ما نسبته (١٧ ٪) من العجز المقدر بالموازنة للعام بكاملة .

تم تقدير الايرادات المحلية لعام ١٩٩٠ بمبلغ (٦٩٤ر١) مليون دينار ، في حين بلغت الايرادات الفعليه خلال النصف الاول من هذا العام (٤٠٠ر٩) مليون دينار ، اي ما نسبته (٥٧ر٨٪) من الايرادات المقدرة للعام بكامله .

وكذلك فقد تم تقدير النفقات لعام ١٩٩٠ بمبلغ (١٠٩٤ر٢) مليون دينار في حين بلغت هذه النفقات خلال النصف الاول من هذا العام (٤٧٢ز٧) مليون دينار اي ما نسبته (٤٣ر٢ ٪) من النفقات المقدرة للعام بكاملة .

وباختصار فقد زادت الايرادات عما هو متوقع في الموازنة ، وقلت النفقات عما هو مخصص لها وبذلك فقد امكن تخفيض العجز ، وكان الانجاز المالي الفعلي افضل بكثير مما ورد في الموازنة العامة .

ج) عجز ميزان المدفوعات

اظهر الميزان التجاري تحسنا ملحوظا خلال النصف الاول من عام ١٩٩٠ ، اذ انخفض العجز في الميزان التجاري من (٦٥٢ر٣) مليون دولار للنصف الاول من عام ١٩٨٩ الى (٦٣١ر٦) مليون دولار للنصف

الاول من عام ١٩٩٠ اي بنسبة (٣ر٢ ٪) وساهم في ذلك ارتفاع الصادرات الوطنية من (٤٣٤) مليون دولار الى (٤٧٣) مليون دولار اي بزيادة نسبتها (٨ر٨٪) ، اما المستوردات فقد بلغت خلال النصف الاول من هذا العام حوالي (١١٤٥) مليون دولار مقابل مبلغ (١١٤٠) مليون دولار لنفس الفترة من عام ١٩٨٩ وبهذا فقد حافظت المستوردات على مستواها تقريبا رغم رفع الحظر على استيراد بعض السلع ابتداء من عام ١٩٩٠ .

كذلك فأن ميزان الخدمات يشير الى تحسن ملحوظ خلال النصف الاول من عام ١٩٩٠ مقارنا بنفس الفترة من عام ١٩٨٩ اذ ارتفع الفائض من (٣٤٨) مليون دولار الى (٤٥٢) مليون دولار اي بنسبة (٩ر٢٩ ٪) ، وساهمت في ذلك زيادة حوالات الاردنيين العاملين في الخارج من (٢٦٦) مليون دولار الى (٣١٩) مليون دولار اي بنسبة (٢٠٪)، وزيادة مقبوضات قطاع السياحة من (٨٠) مليون دولار الى (١٣٥) مليون دولار اي بنسبة (٨ر٦٨٪) وزيادة ايرادات قطاع النقل من (١٢٢) مليون دولار الى (١٥٢) مليون دولار اي بنسبة (٦ر٢٤ ٪) .

وبشكل عام فقد اظهر الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضا بمبلغ (١٥٠) مليون دولار للنصف الاول من عام ١٩٩٠ في حين سجل عجزا بمقدار ثلاثة ملايين دولار خلال نفس الفترة من عام ١٩٨٩ وقد ساهم في ذلك ارتفاع قيمة الدعم الخارجي للخزينة من (٢٣٨) مليون دولار الى (٣١٧) مليون دولار اي بنسبة (٢ر٣٣٪) .

د) استقرار سعر صرف الدينار الاردني وأعادة بناء احتياطي المملكة من العملات الاجنبيه

أعطت الحكومة منذ عام ١٩٨٩ أولوية خاصة للمحافظة على أستقرار سعر صرف الدينار الاردني وأعادة بناء احتياطي المملكة من العملات الاجنبيه. وقد تم خلال شهر شباط ١٩٩٠ انهاء العمل بنظام سعر الصرف المزدوج الذي كان معمولا به لدى الجهاز المصرفي ، وتم تثبيت سعر صرف واحد للدينار بواقع سعر وسطي هو (٦٧٢) فلسا / للدولار .

وقد استقر سعر الصرف منذ ذلك التاريخ ، كما استمر بناء احتياطي البنك المركزي من العملات الاجنبيه، حيث بلغت في نهاية شهر حزيران من هذا العام حوالي (٦٤٦) مليون دولار مقابل حوالي (٤٦٥) مليون دولار في نهاية عام ١٩٨٩ ، اي بزيادة نسبتها حوالي (٣٩٪) ولا تشمل هذه الارقام ما يحتفظ به البنك المركزي من الذهب والعملات الاخرى الخاصة بعمليات المدفوعات الثنائيه .

هـ- التضخم

تميز عام ١٩٨٩ بارتفاع ملحوظ في الارقام القياسيه لتكاليف المعيشة بسبب الانخفاض الذي طرأ على سعر صرف الدينار ، الا ان الارقام القياسيه لتكاليف المعيشة للنصف الاول من عام ١٩٩٠ أظهرت استقرارا نسبيا مرضيا في المستوى العام للاسعار . اذ ارتفعت الارقام القياسيه لتكاليف المعيشه من (١ر١٤٨) في الشهر الاخير من عام ١٩٨٩ الى (١٥٤) في شهر حزيران من عام ١٩٩٠ اي بزيادة مقدارها (٩ر٣ ٪) او بمعدل سنوي يقل عن (٨ ٪)

وفيما يلي اتجاهات ارتفاع مستوى الاسعار خلال النصف الاول من عام ١٩٩٠ للبنود الرئيسيه التي تشكل موازنة الاسرة الاردنية المحدودة الدخل :

المواد الغذائيه	(٠ر٧٪)
الملابس والاحذيه	(٧ر٦٪)
السكن والنفقات المنزليه	(٢ر١٪)
السلع الاخرى والخدمات	(٠ر١٪)

ومما يلفت النظر ان المستوى العام للاسعار في الربع الاول من عام١٩٩٠ قد أظهر زيادة نسبتها (٥ر١٪) بالمقارنة مع الربع الاخير من عام ١٩٨٩ . وقد تقلصت هذه الزيادة الى (٥ر١٪) فقط في الربع الثاني من ١٩٩٠ مقارنة بالربع الاول لنفس العام .

وبشكل عام فأن السياسه الاقتصادية العامة للدولة تكون قد نجحت في السيطرة على التضخم خلال فترة قصيرة نسبيا ، وهو شرط للاستقرار الاقتصادي واستعادة الثقة العامة واستئناف النمو الحقيقي .

و- البطالة

ان التحسن العام في النشاط الاقتصادي الذي شهدته المملكة خلال النصف الاول من هذا العام قد وفر مزيدا من فرص العمل في الاقتصاد الوطني وعلى الرغم من ان هذا النشاط لم يكن كافيا للمساهمه الفاعلة في معالجة قضية البطالة المرتفعه التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وخاصة تلك التي تتركز في خريجي الجامعات وكليات المجتمع ، الا ان هذا النشاط قد أسهم في عدم تفاقم نسبة البطاله بالرغم من الزيادة الطبيعيه في الداخلين الى سوق العمل والتي تقدر بحوالي (٥ر٤ ٪) من القوى العاملة .

لقد سبق لمجلسكم الكريم ان ناقش هذا الموضوع بشكل موسع في دورته الاستثنائيه وقامت الحكومة في حينه بتقديم تقريرها وتقييمهالسوق العمل وتطوراته والسياسات التي تراها مناسبه لمعالجة هذه المشكلة . ولكن أزمة الخليج وعودة جانب كبير من المغتربين الاردنيين الذين كانوا يعملون في الكويت سيزيد الضغط على سوق العمل ويرفع نسبة البطالة .

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

أظهرت المؤشرات الاولية لشهر تموز من هذا العام استمرار التحسن والانتعاش في النشاط الاقتصادي ، وزيادة في الانتاج والصادرات الوطنيه ، وارتفاعا في قيمة حوالات الاردنيين العاملين في الخارج ، وتحسنا في الايرادات المحلية ، الا أن أزمة الخليج التي اندلعت مع بداية شهر اب وما رافقها من أثار سلبيه وخسائر جسيمه تكبدها الاقتصاد الوطني ادت الى تعثر مسيرة التصحيح الاقتصادي وايقاف قوى الدفع الإجابية منه، واثقال كاهله بأعباء مالية واقتصادية اضافيه كبيرة . واذا ما أخذنا اثار أزمة الخليج بعين الاعتبار فأن بالامكان تقدير المؤشرات الاولية لعام ١٩٩٠ بأكمله على الوجه التالي:

١- انخفاض الناتج المحلي الاجمالي با لاسعار الثابته بحوالي (٢ر٨ ٪) عن عام ١٩٨٩ ، وهو انخفاض يعكس حجم الخسائر الفادحه التي تعرض لها إقتصادنا الوطني ، والتراجع الذى تعاني منه معظم القطاعات الاقتصادية وبشكل خاص قطاعات السياحة والنقل والصناعه والزراعه والتعدين والانشاءات والتجارة .

٢ - ارتفاع عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات العام ١٩٩٠ ليصل الى حوالي (٦٠٠) مليون دولار ، بدلا من الانخفاض المقدر قبل الازمة بحوالي (٢٥٠) مليون دولار ، وساهم في ذلك انخفاض الصادرات بحوالي (١٧٠) مليون دولار وانخفاض فائض ميزان الخدمات بحوالي (٦١٧) مليون دولار .

٣ - انخفاض الايرادات المحلية لعام ١٩٩٠ عما كان متوقعا لها قبل الازمة من (٧٩٠) مليون دينار الى مبلغ (١ر٧٤٦) مليون دينار اي بانخفاض نسبته حوالي (٦ر٥٪) نتيجة تأثر معظم بنود الايرادات بأزمة الخليج ، ومن المتوقع ان ترتفع الاعباء الماليه التي ستتحملها الخزينة بما يزيد عن (٥ ٪) من اجمالي النفقات الجارية لمواجهة تكاليف العابرين من الاجانب والعائدين من المغتربين الاردنيين .

٤- الارتفاع المعتدل في ارقام تكاليف المعيشه وذلك بسبب انخفاض اسعار الخضروات والفواكه ، وأستقرار سعر صرف الدينار بشكل مرض ، الا أن ارتفاع اجور الشحن والتأمين واضراب عمليات النقل الى ميناء العقبة ستكون ذات اثر سلبي على تكاليف المعيشه .

٥- سيؤدي استلام الاردن خلال هذا العام لجزء من المعونات والقروض الميسرة الخاصة بتعويضه عن الخسائر الناجمة عن ازمة الخليج ، الى تعزيز احتياطي المملكة من العملات الاجنبيه والاستمرار في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار .

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ولمواجهة هذه الازمة قام جلالة الملك المعظم وسمو ولي العهد المعظم والاجهزة المعنيه في الحكومة بإتصالات مكثفة مع كل من الامم المتحدة والمؤسسات والهيئات الدولية والاقليميه لشرح الاضرار التي لحقت بالاقتصاد الاردني والمعاناة التي يتعرض لها المواطنون في الاردن وطلب التعويض عنها وفقا لما ينص عليه ميثاق الامم المتحدة .

ونتيجة لهذه الجهود فقد أرسل السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة السيد ريبير مندوبا عنه مع بعثة رسمية لتقييم انعكاسات ازمة الخليج على الاقتصاد الاردني ، ورفع المندوب المذكور تقريره خلال شهر تشرين اول الماضي حيث قدر أن الخسائر التي يتحملها الاردن خلال عام الحالي لن تقل عن (٧٣٠) مليون دولار، وان الخسائر لعام ١٩٩١ لا تقل عن (٢٠٠) مليون دولار شهرياً، في حالة استمرار الازمة ، كما أبرز التقدير تقاعس المجتمع الدولي عن تقديم الدعم الضروري للاردن ، وناشد المؤسسات الدولية والاقليمية والدول الاعضاء الاسراع في تقديم دعمها الى الاردن. كما أعد ممثلو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تقديرات واقعيه وموضوعيه توضح الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الوطني وقدرت بما لا يقل عن (١٠٠٠) مليون دولار خلال هذا العام لترتفع الى (٢٥٠٠) مليون دولار في عام ١٩٩١ ، وقد جاءت هذه التقارير نتيجة للابحاث والاتصالات المكثفة والمستمرة التي تقوم بها الحكومة في هذا المجال ومما يجدر ذكره ان الاردن كان اول دولة تتقدم لهيئة الامم المتحدة والمؤسسات الدولية والاقليميه بالمعلومات الواقعيه والتوثيق الضروري للحصول على التعويض العادل عن الخسائر الماليه التي لحقت به .

وقد أثمرت هذه الجهود في حصول الاردن على تعهدات من جهات مختلفه، بعضها نهائي وبعضها أولي، بتوفير معونات للخزينة وقروض ميسرة ستساهم في تمكين الاردن من تجاوز الصعوبات التي يتعرض لها نتيجة لازمة الخليج . ويمكن تلخيص ذلك على النحو التالي :

اولا : مساعدات لدعم ميزان المدفوعات والخزينة بمبلغ (١٩٠) مليون دولار من المتوقع ان تتسلم المملكة حوالي (١٣٥) مليون دولار من أصلها قبل نهاية هذا العام ، وتشكل المعونة الالمانية بمبلغ (١٢٠) مليون دولار الجزء الاكبر منها .

ثانيا : قروض ميسرة تقدر بحوالي (٣٥٠) مليون دولار ، منها حوالي (٢٧٥) مليون دولار من اليابان . ومن المتوقع ان يسحب مبلغ (٦٥) مليون دولار من أصلها قبل نهاية هذا العام .

ثالثاً : يضاف الى ما تقدم ان المجموعه الاوروبية والدول الاعضاء فيها قد خصصت حوالي (٢٢٠٠) مليون دولار لتعويض الدول المتضررة من الازمة ، ومن ضمنها الاردن . وتبلغ حصة المجموعه

الاوروبية نفسها من هذا المبلغ حوالي (٦٨٠) مليون دولار ستدفع للدول المتضررة من اصل موازنتها لسنة ١٩٩١ .

واما بقية المبلغ فستقوم الدول الاعضاء في المجموعه الاوروبيه بتقديمه من خلال الاتصالات الثنائيه خلال عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩١ .

ويذكر في هذا المجال ان الجزء الاكبر من المنح والقروض سيخصص لتمويل مستوردات الاردن من السلع والخدمات الخارجيه . وان جزءا محددا من المنح سيقدم للاردن على شكل سلع ، وان هذه المعونات والقروض هي مساعدات يتم توفيرها بالاضافه الى القروض والمعونات الفنيه العادية التي توفرها هذه الدول والمؤسسات عادة للاردن .

ولا زالت الحكومة مستمرة في بذل المزيد من الجهود لدى الامم المتحدة والمؤسسات الدولية وعدد كبير من الدول لتعويض الاردن بشكل عادل عن الخسائر التي لحقت به نتيجة هذه الازمة .

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد قامت الحكومة باتخاذ عدة اجراءات لمعالجة الاثار السلبية التي تعرض لها الاقتصاد الوطني ومنها:

١- تطبيق برامج مشددة لترشيد الاستهلاك شملت تعديل التعرفة الجمركيه ، ورفع اسعار المياه والطاقه للشرائح العليا ، وزيادة اسعار بعض المشتقات النفطيه .

٢- ترشيد الاستهلاك الحكومي بتخفيض النفقات الجاريه ، وتعطيل دوام الاجهزة الحكومية يومي الخميس والجمعه من كل اسبوع .

٣- اعطاء اولوية للمشاريع الرأسماليه التي تعتمد في تنفيذها على المدخلات المحلية والمكثفة للاستخدام.

٤- استمرار التوسع في الخدمات الاساسيه للتعليم والصحه لتلبية احتياجات الاردنيين العائدين من الخارج.

٥- اعادة النظر في السياسات الزراعيه بتأخير الاراضي الحكوميه بأسعار رمزيه لزيادة المساحات المزروعه بالمواد الاستراتيجه وتنويع الانتاج الزراعي .

٦- السعي الحثيث لايجاد الاسواق البديله للسلع الاردنيه لتشجيع الصادرات الوطنية .

٧- تسديد جانب من اقساط القروض الخارجية بشكل انتقائي بدراسة كل حالة على حده وبما يتناسب والاوضاع المالية والنقدية ومصلحة المملكة بأعادة الاقتراض .

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان الظروف الطارئة الناشئه عن أزمة الخليج ، جعلت الاستمرار في تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي الوطني الشامل امرا صعبا ، الامر الذي استدعى اعادة النظر به والشروع في وضع اطار اقتصادي شامل جديد للسنوات (١٩٩١ - ١٩٩٥) قادر على استيعاب التطورات المستجده ، وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي، واستمرار التوجه نحو الاكتفاء الذاتي .

يفترض الاطار الاقتصادي الجديد عودة الاستقرار للمنطقة تدريجيا خلال عام ١٩٩١ ويعتمد الاهداف والسياسات التالية :

١- وضع حد للتراجع في الناتج المحلي الاجمالي ، واستئناف النمو بنسب تزيد تدريجيا خلال سنوات البرنامج ، وبحيث يولد الاقتصاد الوطني مزيدا من فرص العمل .

٢- تخفيض عجز الموازنة العامة (قبل احتساب الدعم الخارجي) بشكل تدريجي ، بحيث لا يتجاوز (٩٪) من الناتج المحلي الاجمالي مع نهاية عام ١٩٩٥ ، وذلك بزيادة الاعتماد على الذات وتقليص الاعتماد على المعونات الخارجية .

٣- تخفيض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات بشكل تدريجي بحيث يصل الى حالة التوازن في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٧ .

٤- تخطيط الائتمان الوطني بوضع سقوف للاقتراض الحكومي الداخلي والخارجي ، وتوجيه الائتمان حسب حاجات النمو مع اعطاء الاولوية لنشاطات القطاع الخاص الانتاجيه .

٥- استيعاب الاردنيين العائدين من الخارج .

٦- ايجاد اسواق بديله للسلع الاردنية من خلال برنامج متكامل يشمل :

أ- انشاء صناديق لتمويل الاستثمارات الصناعيه والزراعيه من خلال مؤسسات الاقراض القائمة حاليا لدعم المشاريع الانتاجيه التصديرية والمكثفة للاستخدام .

ب- انشاء صندوق لضمان القروض التي تقدم لتلك الغايات .

ج- توفير التمويل اللازم لعمليات الترويج للصادرات الوطنيه وفتح اسواق جديده لها .

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

الدين الخارجي وخدمته والتوجه العالمي

تشير التقديرات الاوليه الى ان الرصيد القائم الملتزم به وغير المسدد للمديونية الخارجيه في نهاية عام ١٩٩٠ سيكون حوالي (٨٢٣٦) مليون دولار وتفاصيل ذلك كما يلي :

٧٠٧٢ مليون دولار	قروض متوسطة وطويلة الأجل (حكومية أو مكفولة من الحكومة)
٤٠ مليون دولار	قروض قصيرة الاجل
١١٢٤ مليون دولار	اقسام تم اخضاعها لعملية اعادة الجدولة
٨٢٣٦ مليون دولار	المجموع

تم خلال عام ١٩٩٠ تسديد مبلغ (٢٨٦) مليون دولار من أقساط القروض الخارجيه لجهات مقرضه لم تخضع قروضها لا عادة الجدولة ، كما تم التعاقد علي قروض جديدة بمبلغ (٤٦٢) مليون دولار منها (١٣٧) مليون دولار بكفالة الحكومة .

وتقدر المبالغ الملتزم بها وغير المسحوبه في نهاية عام ١٩٩٠ بمبلغ (١٥٧٠) مليون دولار ليصبح الرصيد الصافي للمديونية الخارجيه المسحوب وغير المسدد (٦٦٦٦) مليون دولار مقابل (٦٦١١) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٩ .

لقد تم تقييم القروض بالدولار الامريكي بأسعارسع صرف الدولار مقابل العملات الاخرى في نهاية عام ١٩٨٩ مع العلم بأن (٥٩٪) من المديونيه الخارجيه هي بعملات اخرى غير الدولار، ولذا فأن حجم المديونيه محسوبا بالدولار الامريكي في نهاية عام ١٩٩٠ سوف يزداد نظرا الارتفاع اسعار تلك العملات خلال هذا عام مقابل الدولار الامريكي .

التمس المجتمع الدولي منذ مطلع الثمانينات وسائل وحلولا عدة لمشكلة المديونيه الخارجية للدول حيث صدرت مبادرات عدة عن المؤسسات والمؤتمرات الدولية الا ان تلك المبادرات لا زالت غير كافيةلمعالجة المشكلة بشكل شمولي وفعال واقتصرت على تقديم بعض الحلول الجزئية لمديونية الدول الأكثرفقراً من خلال تخفيض نسبة محدودة من مديونيتها ولم يشمل ذلك الدول ذات الدخل المتوسط كالاردن .

شرع نادي باريس خلال الاشهر القليله الماضيه في اعادة دراسة القضايا التي تطرحها اعباء خدمة الدين

الخارجي المترتب عبى الدول الناميه للمقرضن الحكوميين ، وقد يؤدي ذلك الى تمديد فترة السداد للقروض المعاد جدولتها واعادة جدولة المستحقات لعدة سنوات على شرائح متتاليه للدول ذات الدخل المتوسط كالاردن. وستسعى الحكومة الى الاستفادة من التسهيلات التي يقدمها نادي باريس في هذا المجال ، وستتابع باستمرار التطورات التي تنطوي عليها الاتفاقيات التي تبرم في اطار النادي للاستفادة من افضل الشروط التي توفرها .

ستتابع الحكومة اعادة جدولة مديونية الاردن الخارجيه للبنوك التجاريه في محاولة للاستفادة من أفضل الاساليب الممكنة في هذا المجال والتي تؤدي الى تخفيض حجم المديونيه او تخفيف اعبائها ، ومن تلك الاساليب :

- عمليات شراء الدين باسعار خصم مناسبة
- عمليات تحويل الدين الى استثمارات جديده تخدم عملية التنمية في البلد المقترض .
- عمليات تحويل الدين الى دين اخر لا يتمتع بشروط تفضيليه وبحيث يتم تسديده من خلال تصدير سلع وطنيه او بالعمله المحلية مع عدم قابلية تحويلها الى الخارج .

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

الدين العام الداخلي وخدمته خلال عام ١٩٩٠

تشير سجلات وزارة المالية ان حجم المديونية الداخلية في نهاية عام ١٩٩٠ بالمقارنه مع عام ١٩٨٩ أرتفع بمبلغ (٢٨ر١) مليون دينار وذلك على نحو التالي :

١٩٨٩	١٩٩٠	
١٢٣ر٧	١٠٩ر٢	القروض الداخلية من البنوك التجاريه ومؤسة الضمان الاجتماعي
٤٤٠ر٥	٤٤٦ر٥	قروض ادوات الدين العام الداخلي
٣٩٠ر٠	٣٩٠ر٠	سلفة البنك المركزي الاستثنائية
١٣٦ر٩	١٧٣ر٥	سلفة البنك المركزي العاديه
١٠٩١ر١	١١١٩ر٢	المجموع

وتسعى الحكومة الى استخدام ادوات الدين العام الداخلي المحددة بالقانون والمتعارف عليها عالميا كوسيلة لتمويل جزء من عجز الموازنة ، ولذا فأن حجم القروض الداخلية من الجهاز المصرفي قد انخفض بمقدار (٥ر١٤) مليون دينار خلال عام ١٩٩٠ . وبقي الاقتراض ضمن الحدود التي يسمح بها قانون الدين العام . وقانون البنك المركزي وقانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٠ ، اما الزيادة في السلفة العادية من البنك المركزي للخزينة والبالغة (٦ر٣٦) مليون دينار فقد كانت ضمن السقف الذي يسمح به قانون البنك المركزي تبعاً لارتفاع حجم الايرادات المحلية في الموازنة العامة .

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

على الرغم من التراجع الكبير في النشاط الاقتصادي الوطني نتيجة لازمة الخليج ، فأن الاقتصاد الوطني قد اظهر في جوانب محددة قدرة مرضيه على الصمود واستيعاب بعض انعكاسات هذه الازمة ومن ذلك :

١- تمكن الخزينة من توفير التمويل اللازم للانفاق الحكومي دون اللجوء الى الحصول على سلف استثنائيه بالرغم من التأثر السلبي على الايرادات كما تم الالتزام بجميع بنود الموازنه باستثناء دعم المواد التموينية الذي يقدر ان يبلغ حوالي (٥ر٩٢) مليون دينار اي بزيادة مقدارها (٥ر٣٢) مليون دينار بسبب ارتفاع الاسعار العالمية لمعظم السلع التموينيه خلال هذا عام ، وقد تمت معالجة هذه الزيادة من خلال قروض برنامج الحبوب الامريكي ضمن حساب الاتجار في وزارة التموين .

٢- تمكن الجهاز المصرفي الاردني من تجاوز الضغوطات التي تعرضت لها المنطقه واجهزتها المصرفيه .

٣- الاستمرار في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الاردني تجاه الدولار .

٤- توفر العملات الاجنبيه الضرورية لتلبية الاحتياجات الضرورية من السلع والخدمات وجميع الاغراض المشروعه .

٥- المحافظة على استقرار نسبي لمعدل تكاليف المعيشة خلال الازمة على الرغم من زيادة تكاليف المستوردات الاجنبيه .

٦- قدرة القطاع الخاص على التكيف مع الظروف المستجده ونجاحه في تخفيض خسائره عن طريق البحث عن فرص بديله .

٧- تقبل المواطن الاردني للسياسات والاجراءات التي تتطلبها الاوضاع وتفهم التضحيات المطلوبة من أجل تجاوز الصعوبات .

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

في ضوء المعطيات المبينه أعلاه جاء اعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١ معتمدا على الاس والمرتكزات الرئيسيه التالية :

اولا : تضمن هذا المشروع كما أسلفت موازنتين :

- احدهما موازنة عاديه تعتبر استمرارا لنهج الموازنات في السنوات السابقه وتصلح لان تكون موازنة سنة الاساس للبرنامج الاقتصادي الشامل الجديد للسنوات (١٩٩١ - ١٩٩٥) .
- والاخرى موازنة طارئة بمبلغ (١٢٠) مليون دينار تهدف لوضع برنامج انفاق يعتمد على سياسات متوسطة المدى تضمن استيعاب ألاثارالاقتصاديه السلبيه لازمة الخليج وأستيعاب اثار عودة الاردنيين العاملين في الخارج ليصبحوا عوامل دفع وقوة لهذا الاقتصاد وليس عبئا علية ، وسيتم انفاق هذه الموازنة ضمن الاولويات التالية :

١- تنشيط الصادرات الوطنيه على اختلاف انواعها عن طريق ايجاد اسواق بديله لتمكينها من تجاوز الصعوبات التي تعاني منها .

٢- زيادة الاستثمار الصناعي والزراعي بتوفير التمويل الميسر من خلال برامج وصناديق ستعتمد لتحقيق هذه الغاية مع اعطاء عناية خاصة للمشاريع الانتاجيه الصغيرة والمشاريع المكثفة للاستخدام .

٣- زيادة القدرة التخزينية للسلع الاستراتجيه والاساسيه .

٤- تنفيذ مشاريع البنيه الاساسيه الاضافيه لتأمين الخدمات الاجتماعيه التي يحتاجها الاردنيون العائدون من الخارج .

وسوف تجهز الموارد المالية لتنفيذ هذا البرنامج من المنح والمساعدات والقروض الميسرة الخارجيه الاضافيه وسوف يتم الانفاق على مواد هذه الموازنة بقدر ما يتحقق من هذه الموارد بموجب قرارات من مجلس الوزراء ووفق الاولويات المبينه اعلاه .

ثانيا : مراعاة الظروف غير العادية والمتغيرات المستجده الناجمة عن أزمة الخليج وانعكاساتها المتوقعه على الاقتصاد الوطني وتأثير ذلك على الايرادات المحليه والمعونات الخارجيه :

تم تقدير الايرادات المحليه لعام ١٩٩١ بمبلغ (٧٠٢ر٥) مليون دينار اي بانخفاض نسبته حوالي (٨ر٥ ٪) عن الايرادات المعاد تقديرها لهذا العام في حين كان من المتوقع ان تبلغ هذه الايرادات لو لم تحدث الازمة حوالي (٨٧٠) مليون دينار وبحيث تغطي كلفة جميع النفقات الجارية .

ويدل ذلك على أن الايرادات المقدرة لسنة ١٩٩١ قد انخفضت بحوالي (٢٠٪) نتيجة الاثار الناجمه عن الازمة . تم تقدير المساعدات والمنح الخارجيه لعام ١٩٩١ بحوالي (١٥٠) مليون دينار اي بانخفاض نسبته حوالي (٧ر٧٪) من اعادة التقدير لعام ١٩٩٠ . وذلك في ضوء المبالغ المتوقع استلامها لتعويض الاردن عن اثار الازمة وذلك لدعم ميزان المدفوعات والخزينه خلال نهاية هذا العام والعام القادم .

ثالثا : رصد المخصصات اللازمة للنفقات المقدرة لعام ١٩٩١ مع الاخذ بعين الاعتبار ما يلي :

١- توفير المخصصات اللازمة لدعم قواتنا المسلحه وتعزيز قدراتها الدفاعيه لتمكينها من الاستمرار في تأدية دورها الوطني اذ تم زيادة مخصصاتها لعام ١٩٩١ بمبلغ (١٤) مليون دينار عن عام ١٩٩٠ منها ما لا يزيد عن اربعة ملايين دينار لمواجهة اعباء اعادة المستشفيات العسكريه الى الخدمات الطبيه الملكيه .

٢- الاستمرار في تقديم الخدمات الاجتماعيه بشكل مرض وخاصة في مجال الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعيه .

٣- الاستمرار في توفير المواد التموينيه الاساسيه بأسعار مدعومة مع مراعاة توجيه الدعم لمستحقيه .

٤- زيادة الدعم المخصص للحبوب المنتجه محليا لتشجيع زراعتها وزيادة انتاجها .

٥- دعم جهاز القضاء لزيادة فاعليته وتوسيع قاعدته .

٦- وضع المخصصات اللازمة لتشغيل مستشفيات وزارة الصحه .

٧- المساهمه الفعاله في معالجة البطاله باعطائها اهميه خاصه من خلال ما يلي :

أ- رصد المخصصات اللازمة لاحداث ما يزيد على اربعة الاف وظيفة جديده ، منها الفا شاغر سابق .

ب- تخصيص المبالغ اللازمة لتمكين مؤسسة التدريب المهني من زيادة عدد المتدربين الاردنيين خلال عام ١٩٩١ بنسبة تتجاوز (٤٠٪) مما كان عليه خلال هذا العام .

ج- التوسع في رصد المخصصات للمشاريع الرأسماليه التي يحتاج تنفيذها الى مدخلات محليه وتوفر المزيد من فرص الاستخدام .

٨- رصد المخصصات الكافيه للصيانه باختلاف انواعها للمحافظة على ممتلكات الوزارات والدوائر وادامتها واطالة مدة استعمالها .

رابعا : الاهتمام بالقضايا التنظيمية التي تهدف الى زيادة الضبط والرقابة الماليه ، وذلك بالتوسع في تفصيل النفقات الجاريه وتوحيد المتجانس منها ولذا فقد تمت اعادة تصنيف هذه النفقات وتبويبها في اربع مجموعات بدلا من ثلاث على النحو التالي :

المجموعه الاولى : مجموعة الرواتب والاجور والعلاوات وتشمل جميع النفقات التي تتعلق بالموظفين .

المجموعه الثانيه : مجموعه النفقات التشغيليه وتشمل جميع النفقات من السلع والخدمات التي تتكبدها الوزارات والدوائر الحكومية لتسيير اعمالها .

المجموع الثالثه : مجموعة النفقات التحويليه وتمثل النفقات التي يتم دفعها لجهات محليه او خارجيه من موازنة الدائرة ذات العلاقة .

المجموعه الرابعه : مجموعة النفقات الاخرى غير العادية مثل الاثاث والاجهزة والالات والمعدات التي تنفق لتعويض الدائرة عن اللوازم المشطوبة .

كما تم ادخال ملحق يتضمن تبويب المشاريع الرأسماليه حسب الاقاليم في المملكة تنفيذا لتوصية اللجنة الماليه في مجلسكم الكريم خلال مناقشة مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٠ .

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

انطلاقا من المرتكزات الاساسيه التي اعتمدت لتحديد ابعاد الموازنة لسنة ١٩٩١ اسمحوا لي أن اعرض, الملامح الرئيسيه للموازنة العادية التي تضمنها هذا المشروع :

اولا : الايرادات

١- الايرادات الجاريه	مليون دينار
- الايرادات المحليه	٧٠٢ر٥
- المساعدات والمنح	١٥٠ر-
مجموع الايرادات الجاريه	٨٥٢ر٥

مجموع الايرادات الجاريه	٨٥٢٫٥
٢- الايرادات الرأسماليه	
- اقساط القروض المسترده	٥٠٫٠
مجموع الايرادات	٩٠٢٫٥
ثانيا : النفقات	
١- النفقات الجاريه	
- نفقات الجهاز المدني	٢٥١٫٠
- نفقات الجهاز العسكري	٢٦٩٫٥
- النفقات الاخرى (بما في ذلك دعم المواد التموينيه وفوائد القروض ونفقات التقاعد	٣٦٨٫٧
مجموع النفقات الجاريه	٨٨٩٫٢
- النفقات الرأسمالية	
- نفقات المشاريع الانمائيه الممولة من الايرادات	١٤٠٫-
- نفقات المشاريع الانمائيه الممولة من القروض	٩٠٫-
مجموع النفقات الرأسماليه	٢٣٠٫٠
اجمالي النفقات	١١١٩٫٢
ثالثا : عجز الموازنة قبل التمويل	٢١٦٫٧
رابعا : موازنة التمويل	
١- مصادر التمويل	
- قروض لتمويل مشاريع انمائيه	٩٠٫-
- قروض مؤسسات دوليه	١٩٢٫٧
- قروض مشتريات الحبوب	٤٢٫٩

- قروض داخليه	٢٦٫٣
مجموع مصادر التمويل	٣٥١٫٩
٢- الاستخدامات	
- تسديد عجز الموازنة قبل التمويل	٢١٦٫٧
- تسديد اقساط القروض الخارجيه	١١٥٫٠
- تسديد اقساط القروض الدخليه	٢٠٫٢
مجموع الاستخدامات	٣٥١٫٩

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لا يسعني في نهاية خطابي هذا الا ان اتقدم بالشكر الجزيل الى جميع الدول الشقيقه والصديقه والى جميع من ساهم في دعم اقتصاد هذا البلد الصامد لتمكينه من استيعاب اثار أزمة الخليج ونتائجها وخاصة في هذه المرحلة التي قد تعتبر احرج مرحله اقتصاديه يمر بها الاردن وأنني لعلى ثقه تامة بأن يستطيع هذا البلد بجهود ابنائه وتلاحمهم وبالتعاون المشترك بين جميع القطاعات ان يبدأ مرحلة التحول في مسيرة الاقتصاد الوطني ليشرع من جديد في استعادة عافيته وقوته ويبدأ في تحقيق نمو صحي مرضي .

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان الحكومة اذ تقدم لمجلسكم الكريم قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١ الذي يعتبر خطتها للسنة الماليه القادمة تثق بأن التعاون الوثيق مع مجلسكم الكريم يشكل القاعده المتينه للحوار البناء والمناقشه الهادفه ليأتي هذا المشروع خير عون على مواجهة التحديات الكبيرة التي يواجهها بلدنا العزيز ولرفد مقومات النجاح لاقتصادنا الوطني لتستمر مسيرة البناء تحت راية باني الواطن وراعي المسيرة جلالة الملك الحسين المعظم حفظه الله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

سعادة رئيس المجلس : شكراً معالي وزير المالية

السيد الامين العام : ب- احالة مشروع قانون الموازنة العامة .

قانون رقم (   ) لسنة ١٩٩١
قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١

المادة (١) : يسمى هذا (القانون الموازنة العامة للسنة ١٩٩١) ويعمل به اعتبارا من ١٩٩١/١/١.

المادة (٢) : تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للاثني عشر شهرا المنتهية بتاريخ ١٩٩١/١٢/٣١ بما يلي :-
أ- الايرادات ٩٠٢٥٠٠٠٠٠ دينار
ب - النفقات ١١١٩٢١٠٠٠٠ دينار

المادة (٣) : يغطي العجز وقدره (٢١٦٧١٠٠٠٠) دينار وتسدد اقساط القروض الداخلية والخارجية المقدرة بمبلغ (١٣٥٢٠٠٠٠٠) دينار من الوفر في النفقات والتحسن في الايرادات ومن القروض الداخلية والخارجية المقدرة بمبلغ (٣٥١٩١٠٠٠٠) دينار .

المادة (٤) : أ- تخصص القروض الاتفاقية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة للانفاق على تنفيذ تلك المشاريع .
ب- تخصص الايرادات المبينة في الموازنة الطارئة والمقدرة بمبلغ (١٢٠٠٠٠٠٠٠) دينار لتغطية النفقات المبينة فيها ، ولا يجوز الانفاق من هذه الايرادات الا بالقدر الذي يتحقق منها ، ويتم تحديد النفقات التي سيتم صرفها والمشاريع التي سيتم تنفيذها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/ الموازنة العامة .
ج- يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية .

المادة (٥) : مع مراعاة احكام المادة (٤) من هذا القانون :-
أ- يتم الانفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناء على اوامر مالية عامة او خاصة

وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة .
ب- يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد .
ج- اذا انيط تنفيذ اي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة او دائرة ما بوزارة او دائرة اخرى، تنقل صلاحية الانفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الانفاق في الوزارة او الدائرة الثانية .
د- لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الاغراض المحدده لها ، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .
هـ- لا يجوز الالتزام باي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في الاوامر المالية او طرح عطاء اي مشروع تزيد كلفته عن تلك المخصصات الا بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/ الموازنة العامة .
و- تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية ، الكلفة المحلية لهذه المشاريع من ايراداتها الذاتية ، الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون .

المادة (٦) : أ- يتم الانفاق من مخصصات اغاثة النازحين المرصودة في الفصل (١/٤١) - برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الخارجية/ دائرة الشؤون الفلسطينية .
ب- يتم الانفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرصودة في الفصل (١/٤١) - برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

المادة (٧) : لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى فصل آخر الا بقانون .

المادة (٨) : أ - يجوز نقل المخصصات من موادالنفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/ الموازنة العامة ولايجوز النقل بالعكس .
ب - لايجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) الى اية مجموعة اخرى او بالعكس .

ج- لايجوز نقل المخصصات الى المواد (١١٢) ، (١١٣) ، (١١٤) ،(١١٦)، (١١٧) الواردة في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية ويجوز النقل فيما بين هذه المواد.

د- مع مراعاة احكام الفقرات (أ،ب،ج) من هذه المادة ، يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة اخرى او من بند الى بند آخر في الفصل نفسه ، بموافقة وزير المالية/ الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الامة .

المادة (٩) : أ - يقتصر التعيين على مخصصات اجور العمال المرصودة في المادة (١٠٤) من المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية على الاشخاص الذين لا تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية .

ب- لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية/ الموازنة العامة .

ج- تنتهي اعمال الموظفين الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية، بانتهاء تلك المشاريع او نفاذ تلك المخصصات .

المادة (١٠) : على الرغم مما ورد في اى قانون او اى نظام آخر، يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في اى فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف بعقود واسماء هذه الوظائف ودرجاتها او رواتبها ويستثنى من ذلك وظائف المؤسسات الحكومية ذات الانظمة الخاصة وموظفيها ووظائف السلك الدبلوماسي والوظائف المحلية في السفارات والقنصليات الاردنية خارج المملكة ، حيث يتم تحديد تشكيلات وظائفها بموجب احكام الانظمة الخاصة بها .

المادة (١١) : تعتبر جداول الايرادات والنفقات الملحقة بهذا القانون جزءا لا يتجزأ منه .

المادة (١٢) : رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون، كما تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في هذا القانون دون - الاخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الاخرى .

جدول رقم (١)

اجمالي الايرادات والتمويل المقدرة للسنة المالية ١٩٩١ .

(بالالف دينار)

الفصل رقمه / عنوانه	الايرادات المقدرة ١٩٩١	ايضاحات
الايرادت المحلية		
١- الضرائب على الدخل والارباح	٩٠٠٠٠	
٢- الضرائب الجمركية	٢٠١٥٠٠	
٣- الضرائب الاخرى	٥٣٠٠٠	
٤- الرخص	٣٤٠٠٠	
٥- الرسوم	٦٥٥٠٠	
٦- البرق والبريد والهاتف	٨٢٠٠٠	
٧- العوائد والارباح	٥٠٥٠٠	
٨- الفوائد المستردة	٢٢٠٠٠	
٩- الايرادات المختلفة	١٠٤٠٠٠	
مجموع الايرادات المحلية	٧٠٢٥٠٠	
١٠- المساعدات المالية	١٥٠٠٠٠	
١١- أقساط القروض المستردة	٥٠٠٠٠	
مجموع الايرادات	٩٠٢٥٠٠	
مصادر التمويل		
١٢- القروض الخارجية		
١- قروض لتمويل مشاريع المائية	٩٠٠٠٠	
٢- قروض مؤسسات دولية	١٩٢٧٥٠	
٣- قروض مشتريات الحبوب	٤٢٩٠٠	
مجموع القروض الخارجية	٣٢٥٦٥٠	
١٣- القروض الداخلية	٢٦٢٦٠	
مجموع التمويل	٣٥١٩١٠	
مجموع الايرادات والتمويل	١٢٥٤٤١٠	

جدول رقم (٢)

اجمالي النفقات المقدرة للسنة المالية ١٩٩١

(بالالف دينار)

الخدمات	الفصل: رقمه وعنوانه	النفقات: الجارية	النفقات: الرأسمالية: المعمولة من الايرادات	النفقات: الرأسمالية: المعمولة من القروض	مجموع الفصل	مجموع الخدمات
الادارة العامة	١- الديوان الملكي الهاشمي	٦٤٠٤	-	-	٦٤٠٤	
	٢- مجلس الامة	١٣٣٢	-	-	١٣٣٢	
	٣-مجلس الوزراء، وديوان الرئاسة	٧٦٠	-	-	٧٦٠	
	٤- ديوان المحاسبة	٩١٧	-	-	٩١٧	
	٥-ديوان الخدمة المدنية	٣٣٨	-	-	٣٣٨	٩٧٥١
الدفاع	١١- وزارة الدفاع	٢١٩٠٠٠	-	-	٢١٩٠٠٠	
الامن :النظام	١٢- المركز الجغرافي الملكي الاردني	٧٥٦	٩٠	-	٨٤٦	
الداخلي	٢١-وزارة الداخلية	١٥٥٠	٧٢	-	١٦٢٢	
	٢٢-وزارة الداخلية / دائرة الاحوال المدنية والجوازارت	٢٣٩٢	٣٧	-	٢٤٢٩	
	٢٣- وزارة الداخلية /الامن العام	٤٦٢٧٥	٦١٣١	-	٥٢٤٠٦	
	٢٤- وزارة الداخلية /الدفاع المدني	٤٢٥٠	١٢٠٠	-	٥٤٥٠	
	٢٥- وزارة العدل	٣٧٠٠	١٠٦٢	-	٤٧٦٢	
	٢٦- دائرة قاضي القضاة	١١٢٧	٢٠	-	١١٤٧	٢٨٧٦٦٢
الشؤون الدولية	٣١- وزارة الخارجية	٩٤٠٠	١٨٠	-	٩٥٨٠	
	٣٢- وزارة الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية	٢٦٦	-	-	٢٦٦	٩٨٤٦
الادارة المالية	٤١- وزارة المالية	٣٦٦٣٤٦	٣٢٨١٨	-	٢٩٩١٦٤	
	٤٢- وزارة المالية /دائرة الموازنة العامة	١٧١	-	-	١٧١	
	٤٣-وزارة المالية /دائرة الجمارك	٣٣٤٩	٢٧٥	-	٢٦٢٤	
	٤٤- وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل	٢٠٤٠	٥٠	-	٢٠٩٠	
	٤٥- وزارة المالية / دائرة الاراضي والمساحة	٢٢٩٤	١٠٠	-	٢٣٩٤	
	٤٦- وزارة المالية / دائرة اللوازم العامة	٨٠٩	٢٩٢	-	١١٠١	٤٠٨٥٤٤
خدمات التنمية	٥١- وزارة الصناعة والتجارة	١٠٣٥	٨٤	-	١١١٩	
الاقتصادية	٥٢- وزارة التخطيط/المجلس القومي للتخطيط	٦٢٠	٢٤٣٣١	٨٣٠٠٠	١٠٧٩٥١	
	٥٣- وزارة التخطيط / دائرة الاحصاءات العامة	٧٣٣	٥٦٥	-	١٢٩٨	
	٥٤- وزارة السياحة والاثار /السياحة	٦٥٠	١٠٠	-	٧٥٠	
	٥٥-وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	١٥٢٢	٣٧٢	-	١٨٩٤	
	٥٦- وزارة الطاقة والثروة المعدنية	٢١٠	١٠٠	-	٣١٠	
	٥٧- وزارة الطاقة والثروة المعدنية /	١٧٧٦	١٠٥٠٠			
	سلطة المصادر الطبيعية			-	١٢٢٧٦	
	٥٨- وزارة الاشغال العامة والاسكان	٣٠١٤	٢٥٦٠٠	-	٢٨٦١٤	
	٥٩- وزارة الاشغال العامة والاسكان /	٥٥	-			
	دائرة العطاءات المركزية			-	٥٥	
	٦٠- وزارة الاشغال العامة والاسكان /	٣٦٢	-			
	دائرة التطوير الحضري			-	٣٦٢	
	٦١- وزارة الزراعة	٥٦٦٣	٢٧٨١	-	٨٤٤٤	
	٦٢- وزارة الزراعة / مؤسسة التسويق الزراعي	٢٧٠	-	-	٢٧٠	
	٦٤- وزارة المياه والري / سلطة وادي الاردن	٣٥٢٤	٤٤١٥	٧٠٠٠	١٤٩٣٩	
	٦٥- وزارة التموين	١١٢٠	٢٤٠٠	-	٣٥٢٠	١٨١٨٠٢

تابع جدول رقم (٢)

اجمالي النفقات المقدرة للسنة المالية ١٩٩١

بالالف دينار

الخدمات	الفصل: رقمه وعنوانه	النفقات: الجارية	النفقات: الرأسمالية: المعمولة من الايرادات	النفقات: الرأسمالية: المعمولة من القروض	مجموع الفصل	مجموع الخدمات
الخدمات الاجتماعية	٧١- وزارة التربية والتعليم	٩٨٥٥٠	٦٥٠٠	-	١٠٥٠٥٠	
	٧٢- وزارة التعليم العالي	٥٩٨٤	٤٤٣	-	٦٤٢٧	
	٧٣- وزارة الصحة	٤٩٠٢٢	٩٢٧٧	-	٥٨٢٩٩	
	٧٤- وزارة التنمية الاجتماعية	٢٧٨١	٥٧٧	-	٣٣٥٨	
	٧٥- وزارة العمل	٦٣٨	-	-	٦٣٨	١٧٣٧٧٢
الخدمات الثقافية	٨١- وزارة الاعلام	٦٨٣	-	-	٦٨٣	
والاعلامية	٨٢- وزارة الاعلام /	٨٢٦٥	١٥٦١	-	٩٨٢٦	
	مؤسسة الاذاعة والتلفزيون				٥٢٢	
	٨٣- وزارة الاعلام / وكالة الانباء الاردنية	٤٦٢	٦٠	-		
	٨٤- وزارة الشباب	١٦٨٧	٥٨٠	-	٢٢٦٧	
	٨٥- وزارة الثقافة	٨٨٠	٢٤	-	٩٠٤	
	٨٧- وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة	٥٢٤	٢٩٥	-	٨١٩	١٥٠٢١
					١٧٥	
خدمات المواصلات	٩١- وزارة النقل والاتصالات	١٧٥	-	-		
والنقل	٩٢- وزارة النقل والاتصالات / المؤسسة العامة للبريد والتوفير البريدي	٥٣٠٨	٢١٢	-	٥٥٢٠	
	٩٣- وزارة النقل والاتصالات / مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية	١٤٠٥٠	٥٣٠٠	-	١٩٣٥٠	
	٩٤- وزارة النقل والاتصالات / سلطة الطيران المدني	٥٤٤٦	١٥٠٠	-	٦٩٤٦	
	٩٥- وزارة النقل والاتصالات / دائرة الارصاد الجوية	٧٢٥	٩٦	-	٨٢١	٣٢٨١٢
	المجموع	٨٨٩٢١٠	١٤٠ ...	... و٩٠	١١١٩ ٢١٠	١١١٩ ٢١٠

جدول رقم (٣)
خلاصة الموازنة العامة لسنة ١٩٩٠

بالألف دينار

الموازنة الجارية

الايرادات

البند	مبلغ فرعي	المبلغ
١- الايرادات المحلية		٧٠٢٥٠٠
٢- المساعدات والمنح		
أ- الالمانية	٨٠٠٠٠	
ب- الامريكية	١٠٠٠٠	
جـ- مساعدات ومنح اخرى	٦٠٠٠٠	
		١٥٠٠٠٠
مجموع الايرادات الجارية		٨٥٢٥٠٠
عجز الموازنة الجارية	(٣٦٧١٠)	

النفقات

البند	مبلغ فرعي	المبلغ
١- النفقات الجارية		
أ- الجهاز المدني	٢٥٠٩٦٩	
ب- الجهاز العسكري		
١- وزارة الدفاع	٢١٩٠٠٠	
٢- الامن العام	٤٦٢٧٥	
٣- الدفاع المدني	٤٢٥٠	
	٢٦٩٥٢٥	
جـ- النفقات الاخرى		
١- دعم المواد التموينية	٤٦٠٠٠	
٢- اغاثة النازحين	٢٠٠٠	
٣- دعم انتاج الحبوب	١٠٠٠٠	
٤- النفقات الطارئة واخرى	٢٥٠٠	
٥- فوائد القروض الداخلية	٢٦٩١٤	
٦- فوائد اسكان ابونصير لافراد الجهاز العسكري	١١٥١	
٧- فوائد القروض الخارجية	١٣٥٠٠٠	
٨- التقاعد والتعويضات	٩٠٠٠٠	
٩- الضمان الاجتماعي	٤٤٤١	
١٠- النفقات العامة	٦٣٤٥	
١١- دعم المؤسسات	٢٥١٠٠	
١٢- اقساط التامين	٢٥٦٥	
١٣- البعثات العلمية	٦٧٠٠	
		٣٦٨٧١٦
مجموع النفقات الجارية		٨٨٩٢١٠

الموازنة الرأسمالية

الايرادات

البند	مبلغ فرعي	المبلغ
٣- الايرادات الرأسمالية		
١- اقساط القروض المستردة		٥٠٠٠٠
مجموع الايرادات		٩٠٢٥٠٠
٣- عجز الموازنة الرأسمالية	(١٨٠٠٠٠)	
٤- عجز الموازنة العامة		٢١٦٧١٠
اجمالي الموازنة العامة		١١١٩٢١٠

النفقات

البند	مبلغ فرعي	المبلغ
عجز الموازنة الجارية		(٣٦٧١٠)
٢- النفقات الراسمالية		
أ- المشاريع الانمائية الممولة من الايرادات		
١- مشاريع الوزرات والدوائر الحكومية	١١٧٦٤٧	
٢- المساهمة في مشاريع المؤسسات	١٨٨٥٣	
٣- الاستملاكات	٣٥٠٠	
		١٤٠٠٠٠
ب- المشاريع الانمائية الممولة من القروض		٩٠٠٠٠
مجموع النفقات الراسمالية		٢٣٠٠٠٠
اجمال الموازنة العامة		١١١٩٢١٠

موازنة التمويل

القروض

البند	مبلغ فرعي	المبلغ
أ- القروض الخارجية		
١- قروض لتمويل مشاريع انمائية	٩٠٠٠٠	
٢- قروض مؤسسات دولية	١٩٢٧٥٠	
٣- قروض مشتريات الحبوب	٤٢٩٠٠	
		٣٢٥٦٥٠
ب- القروض الداخلية		٢٦٢٦٠
		٣٥١٩١٠
		٣٥١٩١٠

الاستخدامات

البند	مبلغ فرعي	المبلغ
أ- العجز		٢١٦٧١٠
٢- تسديد اقساط القروض		
أ- تسديد اقساط القروض الخارجية	١١٥٠٠٠	
ب- تسديد اقساط القروض الداخلية	٢٠٢٠٠	
	١٣٥٢٠٠	
		٣٥١٩١٠
		٣٥١٩١٠

الموازنة الطارئة

البند	المبلغ
مصادر التمويل	
١- منح ومساعدات وقروض ميسرة طويلة الاجل	١٢٠٠٠٠
المجموع	١٢٠٠٠٠
الاستخدامات	
١- نفقات طارئة في ضوء الازمة الراهنة	١٢٠٠٠٠
المجموع	١٢٠٠٠٠

جدول رقم (٤)
مقارنة الايرادات والتمويل
(بالالف دينار)

الفصل رقمه / عنوانه	اعادة تقدير ١٩٨٩	اعادة تقدير ١٩٩٠	المقدر ١٩٩١
الايرادات المحلية			
١- الضرائب على الدخل والارباح	٥١٣٨٢	١١٣٢٨٥	٩٠٠٠٠
٢- الضرائب الجمركية	١٨١٣٨٣	٢١٢٠٠٠	٢٠١٥٠٠
٣- الضرائب الاخرى	٤١١٥٦	٦٣٢٣٧	٥٣٠٠٠
٤- الرخص	٣٢٢٧٢	٣٩٠٠٠	٣٤٠٠٠
٥- الرسوم	٦٢٣٥٠	٧٠٦٣٦	٦٥٥٠٠
٦- البرق والبريد والهاتف	٦٢٦٥٢	٨٠٢٢٤	٨٢٠٠٠
٧- العوائد والارباح	٢٩٢٤٠	٥٦٧٠٠	٥٠٥٠٠
٨- الفوائد المستردة	١٥٤١٤	٢٠٠٠٠	٢٢٠٠٠
٩- الايرادات المختلفة	٨٩٥٤٨	٩٠٩٩٨	١٠٤٠٠٠
مجموع الايرادات المحلية	٥٦٥٣٩٧	٧٤٦٠٨٠	٧٠٢٥٠٠
١٠- المساعدات المالية	٢٦١٧٢٥	١٦٢٦٠٠	١٥٠٠٠٠
١١- القروض المستردة	٢٨٣٥٢	٣٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
مجموع الايرادات	٨٥٥٤٧٤	٩٣٨٦٨٠	٩٠٢٥٠٠
مصادر التمويل			
١٢- القروض الخارجية			
١- قروض لتمويل مشاريع انمائية	٧٠٣٨٩	٥٧٥١٥	٩٠٠٠٠
٢- قروض مؤسسات دولية	١١٣٨٩٠	٦٨٤٠٠	١٩٢٧٥٠
٣- قروض مشتريات الحبوب	...	١٥٠٠٠	٤٢٩٠٠
مجموع القروض الخارجية	١٨٤٢٧٩	١٤٠٩١٥	٣٢٥٦٥٠
١٣- القروض الداخلية	٤٣٨٥٢	٤١٥٤٧	٢٦٢٦٠
مجموع التمويل	٢٢٨١٣١	١٨٢٤٦٢	٣٥١٩١٠
مجموع الايرادات والتمويل	١٠٨٣٦٠٥	١١٢١١٤٢	١٢٥٤٤١٠

جدول رقم (٥)

مقارنة النفقات الجارية

الفصل رقمه عنوانه	المقدر ١٩٨٩	اعادة التقدير ١٩٨٩	المقدر ١٩٩٠	اعادة التقدير ١٩٩٠	المقدر ١٩٩١
١-الديوان الملكي الهاشمي	٧٤٧٩	٧٤٤٣	٦٢٠٤	٦١٧٨	٦٤٠٤
٢- مجلس لامة	٨١٨	٦٦٧٫٥	١٢٧٨٫٥	١١٣٧	١٣٣٢
٣- مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	٦٩١	٦٨١٫٥	٧٣٠٫٩	٦٨٧	٧٦٠
٤- ديوان المحاسبة	٨٠٠٫٥	٧٨٩	٨٧٨٫٣	٨٦٥	٩١٧
٥- ديوان الخدمة المدنية	٣٠٦	٢٩٧٫٥	٣١٥٫٤	٢٩٩٫٤	٣٣٨٫٢
١١- وزارة الدفاع	٢٠٤٠٠٠	٢٠٤٠٠٠	٢٠٥٠٠٠	٢٠٥٠٠٠	٢١٩٠٠٠
١٢- المركز الجغرافي الملكي الاردني	٨٩٠	٨٠٦	٨٢٥٫٧	٧٣١	٧٥٦
٢١- وزارة الداخلية	١٤٦٢	١٤٦١	١٥٤٦٫٨	١٥١٨	١٥٥٠
٢٢- وزارة الداخلية/دائرة الاحوال المدنية والجوازات	٢٠٠٠	١٧٥٥	٢١٦٣٫٥	٢٠٦٤	٢٣٩٢
٢٣- وزارة الداخلية / الامن العام	٤٣٥٢٠	٤٣٥٢٠	٤٥٥٢٥	٤٥٥٢٥	٤٦٢٧٥
٢٤- وزارة الداخلية / الدفاع المدني	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٢٥٠	٤٢٥٠	٤٢٥٠
٢٥- وزارة العدل	٣٤٣٠	٣٠٦٨	٣٢٧٥٫٣	٣٢٨٤٫٥	٣٧٠٠
٢٦- دائرة قاضي القضاة	١١٠٢	١٠٥٢	١١٢٠	١٠٦٢	١١٢٧
٣١- وزارة الخارجية	٨٠٠٧	٧٩٢٠	٨٥٩٠٫٥	٨٥١٠	٩٤٠٠
٣٢- وزارة الخارجية/ دائرة الشؤون الفلسطينية	٢٩٠	٢٥٧	٢٦٨٫١	٢٥٧	٢٦٦
٤١- وزارة المالية	٢٩٨٦٧٨	٢٩٧٧٢١٫٢	٣٧٨٥٢٢٫٤	٣٧٨٥١٥	٣٦٦٣٤٦
٤٢- وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة	١٣٨	١٣٤	١٤٥٫٩	١٣٥٫٤	١٧٠٫٩
٤٣- وزارة المالية / دائرة الجمارك	٢٥٥٣	٢٤٤٩	٢٧١٩٫٧	٢٦٤٩	٣٣٤٩
٤٤- وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل	١٩٩٦	١٩٦٩	١٩٥٢٫٥	١٨٧٣	٢٠٤٠
٤٥- وزارة المالية / دائرة الاراضي والمساحة	٢١٦٨	٢١٥٣	٢٢١٦٫٦	٢٢١٠	٢٢٩٤
٤٦- وزارة المالية / دائرة اللوازم العامة	١٠٠٠	٨٥٠	٨٤٢٫٥	٧٥٥	٨٠٩
٥١- وزارة الصناعة والتجارة	٩٠٤	٨٨٩	٩٤٢٫٣	٩٠٠	١٠٣٥
٥٢- وزارة التخطيط / المجلس القومي للتخطيط	٦٧٢	٦١١	٦٢٢٫٨	٦١٢	٦٢٠
٥٣- وزارة التخطيط /دائرة الاحصاءات العامة	٥٩٩	٥٩٦	٦٣٧٫٤	٦٣٧	٧٢٣
٥٤- وزارة السياحة والاثار / السياحة	٦٣٤	٦٠٥	٦٢٦٫٧	٥٨٢	٦٥٠
٥٥- وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	١٢٢٨	١٢٢٥	١٣٤٧٫٨	١٣٤٧٫٥	١٥٢٢
٥٦- وزارة الطاقة والثروة المعدنية	١٨٧	١٧٤٫٨	٢٠٤٫٦	١٦٧	٢١٠
٥٧- وزارة الطاقة والثروة المعدنية/سلطة المصادر الطبيعية	١٦٩١	١٦٤٥٫٦	١٦٧٤٫٣	١٦٣٥٫٥	١٧٧٦
٥٨- وزارة الاشغال العامة والاسكان	٢٨٥٦	٢٧١٥	٢٩٣٦٫٢	٢٧٧٤	٣٠١٤
٥٩- وزارة الاشغال العامة والاسكان/دائرة العطاءات المركزية	٥٩	٥٠	٥٥	٥٢	٥٥
٦٠- وزارة الاشغال العامة والاسكان/دائرة التطوير الحضري	٣٩٨	٣٥٨	٣٨٥٫٦	٣٣٧	٣٦٢
٦١- وزارة الزراعة	٥٣٧٥	٥٠٣٠٫٩	٥٣٥٧	٥٣٢٠	٥٥٦٣

الفصل رقمه عنوانه	المقدر ١٩٨٩	اعادة التقدير ١٩٨٩	المقدر ١٩٩٠	اعادة التقدير ١٩٩٠	المقدر ١٩٩١
٦٢- وزارة الزراعة / مؤسسة التسويق الزراعي	٢٦٦	٢٥٣٫٣	٢٧٤٫٧	٢٦٢٫٤	٢٦٩٫٩
٦٣- وزارة المياه والري	٢٠	١١	—	—	—
٦٤- وزارة المياه والري / سلطة وادي الاردن	٣٥٣٩	٢٥١٠	٣٥٦٦٩	٣٤٤٥	٣٥٧٤
٦٥- وزارة التموين	٩٤٦	٩٢٢	١٠٩٨٫٤	١٠٧٢٫٦٥	١١٢٠
٧١- وزارة التربية والتعليم	٨٨٠٠٠	٨٦٥٧	٩٢٩٤٢	٩٢٧٦٨	٩٨٥٥٠
٧٢- وزارة التعليم العالي	٩٢٧٠	٨٧٥٠	٩٩٣٦٫٤	٩١٤٥٫٦	٥٩٨٤
٧٣- وزارة الصحة	١٨٣٢٩	١٧٩٥٩	٢١٨٠٣	٢١١٤٥	٤٩٠٢٢
٧٤- وزارة التنمية الاجتماعية	٢٥٨٩	٢٥٦٨	٢٦٩٩	٢٦٥١٫٣	٢٧٨١
٧٥- وزارة العمل	٥٦٥	٥٦٢	٥٩٣٫٣	٥٨١	٦٣٨
٨١- وزارة الاعلام	٩٢٠	٨٩٥٫٥	٧٠٤٫٩٤	٦٣٩	٦٨٣
٨٢- وزارة الاعلام / مؤسسة الاذاعة والتلفزيون	٨٣٤١	٧٥٠٥	٧٧٢٥٫٤٤	٧٦١٢	٨٢٦٥
٨٣- وزارة الاعلام / وكالة الانباء الاردنية	٤٦٠	٤٢١	٤٤٨٫٩	٤٤٢	٤٦٢
٨٤- وزارة الشباب	١٢٢٠	١١٩٢	١٥٤٦٫٥	١٥٣٣	١٦٨٧
٨٥- وزارة الثقافة	٨٥٤	٦٥٧٫٣	٧١٧٫٦٣	٦٤٩	٨٨٠
٨٦- وزارة الثقافة / دائرة المكتبات والوثائق الوطنية	٩٥	٨٤٫٥	١٠٠٫٦٧	٩٣	—
٨٧- وزارة السياحة والاثار / دائرة الاثار العامة	٥١٣	٤٧١٫٢	٤٩٣٫٩٥	٤٨٠	٥٢٤
٩١- وزارة النقل والاتصالات	١٥٠	١٣٩	١٦٧٫٤	١٣٩	١٧٥
٩٢- وزارة النقل والاتصالات /المؤسسة العامة للبريد والتوفير البريدي	٤٧٣٣	٤٦٦١	٤٩٥١٫٥	٤٩٤١	٥٣٠٨
٩٣- وزارة النقل والاتصالات/مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية	١٠٢٧٥	٩٩٣٢	١٠٠٣٩	١٠٠٢٧	١٤٠٥٠
٩٤- وزارة النقل والاتصالات / سلطة الطيران المدني	٥٢٢٠	٥٠٧٠	٥٣٢٢٫٥	٥٢٣٣	٥٤٤٦
٩٥- وزارة النقل والاتصالات / سلطة الطيران المدني	٦٨٩	٦٧٥٫٥	٧٠٥	٦٩٥	٧٢٥
المجموع	٧٥٦٩٢٥٫٥	٧٤٩٦٩٠٫٣	٨٤٨٩٩٨٫٤٣	٨٤٥٤٢٣٫٢٥	٨٨٩٢١٠

جدول رقم (٦)

مقارنة النفقات الرأسمالية

بالألـف دينـار

الفصل رقمه عنوانه	المقدر ١٩٨٩	اعادة التقدير ١٩٨٩	المقدر ١٩٩٠	اعادة التقدير ١٩٩٠	المقدر ١٩٩١
٤- ديوان المحاسبة	٥٢	٥٢	—	—	—
١٢- المركز الجغرافي الملكي الاردني	٤٠	٢٨	١٥٠	١٥٠	٩٠
٢١- وزارة الداخلية	١٣٥	١٣٠	٥٦٠	٤٥٢	٧٢
٢٢- وزارة الداخلية/ دائرة الاحوال المدنية والجوازات	٢٥	٢٥	—	—	٣٧
٢٣- وزارة الداخلية / الامن العام	٦٨٢١	٦٨٢١	٦٩٠٠	٦٩٠٠	٦١٣١
٢٤- وزارة الداخلية / الدفاع المدني	٤٥٠	٤٥٠	١٠٨٠	١٠٨٠	١٢٠٠
٢٥- وزارة العدل	١٤٠	١٣٩	—	—	١٠٦٢
٢٦- دائرة قاضي القضاة	٧٥	٧٥	—	—	٢٠
٣١- وزارة الخارجية	٢٠٢٥	١٩٣١	٣٢٠	٢١٠	١٨٠
٤١- وزارة المالية	٩٢٠١٣	٨١٤٦٤	٣٨٢٧٧٣	٣٨٢٧٧٣	٢٢٨١٨
٤٣- وزارة المالية / دائرة الجمارك	٥٣٣	٤٣٣	٥٤٠	٣٤٧	٢٧٥
٤٤- وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل	٧٠	٧٠	٢٠	٢٠	٥٠
٤٥- وزارة المالية / دائرة الاراضي والمساحة	١٧١	٩٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٤٦- وزارة المالية / دائرة اللوازم العامة	—	—	١٣٠	٤٨	٢٩٢
٥١- وزارة الصناعة والتجارة	٣٣٥	٢٧٧	٢٥٠	٢٥٠	٨٤
٥٢- وزارة التخطيط / المجلس القومي للتخطيط	٩٥٠٠٠	٨٨١٦٠	١١٥٥٨٠	٧٤٩١٩	١٠٧٣٣١
٥٣- وزارة التخطيط/دائرة الاحصاءات العامة	٣١٥	٣١٥	٣٩٠	٣٩٠	٥٦٥
٥٤- وزارة السياحة والاثار / السياحة	٩٤	٩٤	١٣٠	١٠٩	١٠٠
٥٥- وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	٢٧٠	٢٧٠	٣٥٠	٣٣٥	٣٧٢
٥٦- وزارة الطاقة والثروة المعدنية	—	—	—	—	١٠٠
٥٧- وزارة الطاقة والثروة المعدنية/سلطة المصادر الطبيعية	٩٠٩٠	٨٩٣٠	١٠٥٩٠	١٠٤٧١	١٠٥٠٠
٥٨- وزارة الاشغال العامة والاسكان	٢٠٧٨٠	٣٠٥٤٠	٢٨٠٠٠	٢٧٠٣٨	٢٥٦٠٠
٦١- وزارة الزراعة	١٥٠٠٠	١٤٧٢	٢١٧٥	٢٠٥٩	٢٧٨١
٦٤- وزارة المياه والري / سلطة وادي الاردن	١٢١٠٠	١٠٤٦٩	١٤٧٤٤	٦١٥٧	١١٤١٥
٦٥- وزارة التموين	٣٨٧	٢٨٨	٤٩٧	٣٣٢	٢٤٠٠
٧١- وزارة التربية والتعليم	٤٢٢٠	٣٧٧٧	١٠٥٠٠	٩١٩٧	٦٥٠٠
٧٢- وزارة التعليم العالي	٤٥٠	٣٥٤	٤٠٠	٢٦١	٤٤٣
٧٣- وزارة الصحة	٢٢٥٠	٨٤١	٣٦٠٠	١٤٧٣	٩٢٧٧
٧٤- وزارة التنمية الاجتماعية	٦٦	٦٦	٥٥٠	٤١٦	٥٧٧
٧٥- وزارة العمل	٩	٩	٥٠	٩	—
٨٢- وزارة الاعلام / مؤسسة الاذاعة والتلفزيون	١٢١٥	٧٢٨	١٩٩٠	١٥٤٤	١٥٦١

الفصل رقمه عنوانه	المقدر ١٩٨٩	اعادة التقدير ١٩٨٩	المقدر ١٩٩٠	اعادة التقدير ١٩٩٠	المقدر ١٩٩١
٨٣- وزارة الاعلام / وكالة الانباء الاردنية	—	—	—	—	٦٠
٨٤- وزارة الشباب	٥٤٠	٥٠٧	٣٥٠	٢٩٥	٥٨٠
٨٥- وزارة الثقافة	—	—	—	—	٢٤
٨٧- وزارة السياحة والاثار / دائرة الاثار العامة	٣١٥	٣١٥	٣٠٥	٢٩٦	٢٩٥
٩١- وزارة النقل والاتصالات	٣٣٠	—	—	—	—
٩٢- وزارة النقل والاتصالات/المؤسسة العامة للبريد والتوفير البريدي	١٣٠	١٠٣	١٠٠	٩٢	٢١٢
٩٣- وزارة النقل والاتصالات /مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية	٤٥٠٠	١٥٥٧	٥٥٠٠	٢١٧٠	٥٣٠٠
٩٤- وزارة النقل والاتصالات /سلطة الطيران المدني	٢٠٥٠	١٨٧٥	١٩٥٠	١٧٩٨	١٥٠٠
٩٥- وزارة النقل والاتصالات / دائرة الارصاد الجوية	٢٠٠	١٧٥	٧٥	٧٢	٩٦
المجموع	٢٦٩٧٠٦	٢٤٢٨٣٤	٢٤٥١٤٩	١٨٨٢٦٣	٢٣٠٠٠٠

سعادة رئيس المجلس مشروع قانون الموازنة العامة امامكم الآن، هل يوافق المجلس الكريم على احالة للجنة المالية ؟

الجميع موافقون .

سعادة رئيس المجلس بهذه المناسبة يطلب معالي رئيس اللجنة المالية من الاخوة اعضاء اللجنة الاجتماع غداً الاثنين الساعة العاشرة صباحاً ، السيد الامين العام ، البند التالي .

السيد الامين العام شكراً سيدى الرئيس

٤- الردود على الاسئلة : ((من الدورة العادية الأولي))

أ- تلاوة كتاب دولة الوزراء الأفخم رقم (٤٨١٨) تاريخ ١٩٩٠/٣/٣١ ، ومرفقه كتاب معالي محافظ البنك المركزى رقم (٧١٥٤) ومرفقه جوابا على السؤال رقم (٥٥) المقدم من سعادة النائب السيد نايف الحديد .

الرقم : ٤٨١٨/٤/١٢/٥١

التاريخ : ١٤١٠/٩/٥

الموافق : ١٩٩٠/٣/٣١

معالي رئيس مجلس النواب

٧٦٢/١٦/٣

اشير الى كتابكم رقم ٧٦٢/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/٣/٥ ومرفقه السؤال رقم (٥٥) المقدم من سعادة النائب نايف الحديد حول موضوع (بيت الاستثمار الاسلامي) .

ابعث الى معاليكم طيا بصورة عن كتاب معالي محافظ البنك المركزى رقم ٧١٥٤/٧٠٢١ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٤ متضمنا رد معاليه على السؤال المشار اليه .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

البنك المركزي الاردني

الرقم : ٧١٥٤/٧٠٢١

التاريخ : ١٤١٠/٨/٢٧هـ

الموافق : ١٩٩٠/٣/٢٤م

دولة رئيس الوزراء الافخم

عمان

أشير الى كتاب دولتكم رقم ٣٥٤٨/٤/١٢/٥١ تاريخ ١٩٩٠/٣/١٠ والمرفق بطيه كتاب معالي رئيس مجلس النواب الاكرم رقم ٧٦٢/٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/٣/٥ بخصوص الاجابة على السؤال رقم (٥٥) تاريخ ١٩٩٠/٢/٢٥ والمقدم من سعادة النائب نايف الحديد وموضوعه بيت الاستثمار الاسلامي .

ارجو أن أبين ما يلي ، اجابة على السؤال المشار اليه :-

انه قد تم تقديم تقرير مفتشي البنك المركزي عن اوضاع شركة بيت الاستثمار الاسلامي الى مجلس ادارة الشركة في بداية عام ١٩٨٦ ، وأنه تمت مناقشة مع مسؤولي الشركة في عدة اجتماعات عقدت في البنك المركزي من أجل تصحيح تلك الاوضاع حسب الملاحظات التي وردت في التقرير وتم اعطاؤهم فرصة لتوفيق هذه الاوضاع .

ونتيجة لعدم قيام ادارة الشركة بتوفيق الاوضاع حسب التوصيات الواردة في تقرير التفتيش فقد تم انتداب مراقب من البنك المركزي للاشراف على سير اعمال الشركة بتاريخ ١٩٨٦/٨/١ ، وبعد المتابعة، تبين أنه لم يطرأ أى تحسن ملموس على اوضاع الشركة بل تحولت الى الاسوأ ، كذلك لم تعالج الاخطاء الادارية والفنية والمالية ، ولم يظهر في الافق ما يوحي بامكانية تصويب الاوضاع ، علاوة على تفاقم ازمة السيولة التي اوصلت الشركة الى درجة الاعسار في الوفاء بالتزاماتها والتوقف عن الدفع ، حتى انها حصلت على قروض حسنة من البنك الاسلامي الاردني لدفع رواتب موظفي الشركة .

وتجنبنا للآثار السيئة لذلك على حقوق مساهمي ومودعي الشركة وانعكاسات ذلك على الجهاز المصرفي والاقتصاد الوطني ، ولقناعة البنك المركزي بأن ادارة الشركة

غير قادرة على تصويب الأوضاع علاوة على استمرارها في الممارسات والاخطاء الجسيمة المخالفة للقوانين والاعراف المصرفية ، فقد تم استصدار قرار من لجنة الامن الاقتصادي بحل مجلس ادارة الشركة وتشكيل لجنة ادارة لتصويب تلك الاوضاع .

وباشرت لجنة الادارة أعمالها اعتبارا من ١٩٨٦/٩/١٠ ، وحصلت على سلفة مالية من البنك المركزي بمبلغ ثلاثة ملايين دينار ، وعملت بالتعاون مع الجهات الامنية المختصة على تحصيل وتوثيق جزء هام من حقوق الشركة ، وكذلك الوفاء بمبلغ خمسة ملايين دينار تقريبا من حقوق مودعي الشركة وتغطية حسابات الشركة المكشوفة لدى البنوك في الخارج وجزءا من التزامات الشركة تجاه بعض البنوك المحلية بالاضافة الى النفقات الضرورية اللازمة لاستمرار الشركة وعدم اللجوء الى تصفيتها .

قدمت لجنة الادارة تقريرها عن أوضاع الشركة ومشاكلها وعن مخالفات مجلس ادارتها وادارتها التنفيذية بتاريخ ١٩٨٧/٦/٤ الى الجهات المختصة ، وعلى ضوء هذا التقرير فقد تم تحويل ادارة الشركة الى القضاء للتحقيق في الاسباب التي اوصلت الشركة الى الاوضاع المشار اليها ، وتم تشكيل لجنة جرد وتدقيق من قبل النائب العام العسكري واستعانت هذه اللجنة بمكاتب تدقيق مرخصة ، حيث قدمت هذه اللجنة تقريرها الى النائب العام في منتصف عام ١٩٨٨ ، وقد تضمن هذا التقرير اجمالي خسائر الشركة التي بلغت حوالي (١١٫٠) مليون دينار بتاريخ ١٩٨٦/٩/١٠ ارتفعت الى حوالي (١٢٫٠) مليون دينار ، نظرا لانخفاض سعر صرف الدينار وقيام ادارة الشركة السابق بتسييل ودائع الشركة بالعملات الاجنبية لمجابهة ازمة السيولة التي كانت تعاني منها ، هذا مع العلم بأن قضية بيت الاستثمار تنظر حاليا امام المحكمة العرفية العسكرية ، في ضوء المخالفات الجسيمة والاسباب التي أدت الى اعسار الشركة عن الدفع ، وذلك حسبما بينه تقرير الخبرة المشار اليه أعلاه .

وحرصا من البنك المركزي على حقوق مودعي الشركة ، فقد تم استصدار قرارات من لجنة الامن الاقتصادي لتأسيس بنك جديد يعمل وفق أحكام الشريعةالاسلامية " وهو البنك الوطني الاسلامي " ليكون خلفا عاما للشركة القديمة من أجل الوفاء بكافة حقوق المودعين ، وقد تم التعويض على المساهمين بجزء من حقوقهم ، وقد تم تشكيل لجنة لمتابعة قضايا بيت الاستثمار الاسلامي ومتابعة توثيق وتحصيل حقوق الشركة لدى الغير .

ولتنظيم عملية الوفاء بحقوق مودعي الشركة السابقة ، فقد تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين البنك المركزي ومؤسسي البنك الوطني ، بحيث يقوم البنك الوطني بالوفاء بكافة حقوق مودعي الشركة السابقة خلال عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، والوفاء بباقي حقوق المودعين في العملات الاجنبية خلال عام ١٩٩٢ ، والتي نجمت عن ارتفاع أسعار صرف العملات الاجنبية ، مع الوفاء بكافة أرصدة حسابات الامانات والتأمينات فور مباشرة البنك الاعماله مما استدعى زيادة السلفه الممنوحه لاطفاء صافي خسائر الشركة السابقة بعد شطب جزء من حقوق المساهمين .

هذا وقد باشر البنك الوطني الاسلامي أعماله بما في ذلك الوفاء بحقوق مودعي الشركة السابقة حسب البرنامج المتفق عليه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ،،

المحافظ

سعادة رئيس المجلس

شكراً ، السيد نايف الحديد

السيد نايف الحديد

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

ان الاخوة في البنك المركزي لم يجيبوا بوضوح تام على سؤالي ، وانهم لم يقدموا صورة عن تقرير مفتشي البنك عن اوضاع الشركة بيت الاستثمار الاسلامي الى مجلس ادارة الشركة في بداية عام ١٩٨٦ . وكذلك المناقشات التي تمت مع مسؤولي الشركة في عدة اجتماعات عقدت في البنك المركزي من اجل تصحيح وتصويب الاوضاع حسب الملاحظات التي وردت في التقرير وكنتيجة لعدم قيام الشركة بتوفيق الاوضاع حسب تقرير التفتيش ثم انتداب مراقب من البنك للاشراف على اعمال الشركة بتاريخ ١٩٨٦/٨/١ ، ولما لم يطرأ اي تحسن ملموس ادارياً وفنياً ومالياً واستمرارها في الممارسات والاخطاء مع وجود مراقب من البنك المركزي الذي كان مؤملاً ان ينقذها كثرت الاخطاء الجسيمة المخالفة للقوانين والاعراف المصرفية ، وعلى رأي المثل الشعبي " اجي يكحلها عماها " . لقد عرضت القضية على لجنة الامن الاقتصادي التي امرت بحل مجلس ادارة الشركة وتشكيل لجنة ادارة لتصويب الاوضاع دون سؤال المفتش العتيد عن تأثر الشركة . وباشرت لجنة الادارة اعمالها اعتباراً من ١٩٨٦/٩/١٠ وحصلت على سلفة مالية من البنك المركزي بمبلغ ثلاثة ملايين دينار ، عملت بالتعاون مع الجهات الامنية المختصة على تحصيل وتوثيق جزء هام من حقوق الشركة . انني اتساءل اسباب عدم اكتشاف هذه الاخطاء من قبل مفتشي البنك المركزي قبل وقوعها ؟ ولماذا الزج بالجهات الامنية في قضية لا تأتي ضمن واجباتها ؟ لماذا السيربهذه الاجراءات الخاطئة المخالفة للقوانين والانظمة وخاصة قانون الشركات ؟ . وللمرة الثانية لم تسأل لجنة الادارة عن اخطائها ، وبعد هذه الاخطاء الجسيمة قدمت لجنة الادارة تقريرها عن اوضاع الشركة وعن مخالفات مجلس ادارتها وادارتها التنفيذية بتاريخ ١٩٨٧/٦/٤ الى الجهات المختصة ، وعلى ضوء هذا التقرير الذي لا نعرف عنه شيئاً فقد تم تحويل ادارة الشركة الى القضاء للتحقيق في الاسباب التي أوصلت

الشركة الى الاوضاع المشار اليها . لقد تم تشكيل لجنة جرد وتدقيق من قبل النائب العسكري في منتصف عام ١٩٨٨ لماذا ؟ اتساءل لماذا لم تشكل لجنة الجرد من قبل البنك المركزي ؟ . وبعد التدقيق والجرد من قبل مكاتب تدقيق مرخصة تبين ان اجمالي الخسائر "٠٠٠ ٠٠٠ ١١" دينار وبتاريخ ١٩٨٦/٩/١٠ ارتفعت الى حوالي "٠٠٠ ٠٠٠ ١٢" دينارنظراً لا نخفاض سعر الدولار .

ويظهر ان الشركة كانت تقدم موازنة صورية بالاتفاق مع المدققين ومع ومع ومع . ان القضية تنظر من قبل المحكمة العسكرية العرفية وحتى هذه اللحظة لانعرف من المسؤول ومن تحاكم المحكمة ومن الجهة التي تتابع هذه القضية ، ويظهر انها في طريقها الى النسيان لا يعرف كيف ومتى تأسس البنك الوطني الاسلامي وعلى اي أساس وما هي الطرق التي اتبعت وما هو الاسلوب الذي اتبع والذي تم التعويض على المساهمين والفقراء والارامل والاخوة الذين ساهموا بكل مالديهم لوضع حد للربا وانجاح البنوك الاسلامية . هل مبلغ " ١٠٪ " كاف للتعويض على هؤلاء الفقراء ؟ ومن الذي قرر هذا التعويض وعلى اي اساس ؟ .

ان الاجراءات التي تمت أخلّت اخلالاً تاماً وصريحاً بشروط اكتمال صحة العقد في الاسلام وانتهاكاً لقواعد الشرع الاسلامي في العقود وان الموجودات قيّمت بدافع اوامر ادارية هدفها روح التصفية والتفليسة وقد تمت بغياب الجمعية العمومية للشركة المساهمة العامة صاحبة القرار .

بصراحة ايها الزملاء ان موقفنا تجاه هؤلاء موقف ضعيف لا ينسجم اطلاقاً مع الوعود والعهود التي قطعناها على انفسنا لشعبنا الذي ينتظر منا اعادة حقه المسلوب له ، اتقوا الله في اموال الشعب وفقراء هذه الامة. ولهذه الاسباب اقدم سيدي الرئيس أقدم لكم توضيحات كثيرة مكتوبة ارجو احالتها مع هذا الملف برمته الى اللجنة المالية لاجراء اللازم واعادة توصياتها الى مجلسكم بعد تقصي الحقائق عن ملابسات هذه القضية وما آلت اليه .

وأخيراً ايها الاخوة ان مجلس ادارة البنك الوطني الاسلامي الذي اعتقد ان مآله سيكون كما آلت اليه شركة الاستثمار . قرر بانهاء عمل " ٤٤ ".

موظفاً اعتباراً من ١٩٩٠/١٢/٣١ وذلك بحجة اعادة تنظيم الهيكل المالي والاداري والفني للبنك .

ارجو وقف هذا الاجراء فوراً علماً بان هذه الهيكلية لا تتم الا بعد صدور قرار لجنة أمن اقتصادي جديد آخذين بعين الاعتبار ما نواجه من تفشي البطالة في هذه الظروف الحرجة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

سعادة رئيس المجلس البند الذي يليه السيد الامين العام

السيد الامين العام شكراً سيدي الرئيس

ب - تلاوة كتاب معالي وزير المالية رقم (٤٨٨٠) تاريخ ١٩٩٠/٤/١٦ ، جوابا على السؤال رقم (٧٦) المقدم من سعادة النائب السيد عاطف البطوش .

الرقم : ج/٢/٢٦/٤٨٨٠

التاريخ : ١٩٩٠/٤/١٦ م .

الموافق : /رمضان / ١٤١٠هـ

معالي رئيس مجلس النواب

الاشارة - كتاب معاليكم رقم ٩٧٩/٩/١٦/٣ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢١ ومرفقة السؤال رقم (٧٦) المقدم بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٩ من سعادة النائب السيد عاطف البطوش حول أعمال اللجنة المشتركه المشكله للتحقيق والتدقيق في قضية النقابة العامة للعاملين في النقل البرى والميكانيك ، واجابة على السؤال بأعلاه ، أرجو أن أبين ما يلي :-

١- بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٠ وردنا كتاب سعادة مدعي عام المحكمة العرفية العسكريه رقم ٣٢٩٦/٨٩/٦٩٢ يطلب فيه تشكيل لجنة مشتركة من وزارتي المالية والعمل وديوان المحاسبة للتحقيق والتدقيق في أعمال الموظف في النقابة العامة للعاملين في النقل البرى والميكانيك السيد جميل عبد الله نوفل .

٢- تم تشكيل اللجنة بكتابي رقم ج / ٥٩٩٠/٩/٥٦ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٨ .

٣- باشرت اللجنة عملها بعد أن تسلمت من سعادة المدعي العام العسكرى الوثائق والسجلات التي كان تم

التحفظ عليها في وقت سابق مع ملاحظة أن الفترة المطلوب أن يشملها التحقيق والتدقيق تمتد من ١٩٥٤- ١٩٨٩ .

٤- في وقت لاحق تمت اضافة السيد عبد الله المبيضين الى اللجنة المشكله في البند (٢) بأعلاه بصفة مراقب وذلك بقرار من النيابه العسكريه مع ملاحظة أن السيد عبد الله المبيضين هو الذي قدم الشكوى التي يجري التحقيق والتدقيق بشأنها ، وكانت الدعوى قد قدمت أول الامر أمام مدعي عام عمان الذي احالها بدورة الى مدعي عام المحكمة العرفية العسكرية بداعي عدم الاختصاص .

٥ - تم الطلب من أعضاء اللجنة المشتركة بكتابي رقم ج/٥٦/٩/١٥٣٢٩ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٢ بتقديم تقرير أولي عاجل عن أعمالها وما توصلت اليه من نتائج وعن كيفية سير عملها .

٦ - رفعت اللجنة المشتركة تقريرها الأولي المطلوب في البند (٦) بأعلاه بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٤ بينت فيه المطلوب منها .

٧ - وبعد دراسة التقرير الأولي المشار اليه بشكل مفصل تم تحويله مع جميع المخاطبات التي تمت بين مختلف الأطراف في هذه القضية الى سعادة مدعي عام المحكمة العرفية العسكرية لاتخاذ الأجراءات المناسبة في ضوء ما ورد في تقرير اللجنة الأولى ومطالعات المسؤولين في وزارة المالية وذلك بموجب كتابي رقم ج/٥٦/٩/١٦٦٢ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٦ ، وما زال الأمر بين يدى القضاء لاتخاذ القرار المناسب .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

باسل جردانة

وزير المالية

سعادة رئيس المجلس

شكرا ، السيد عاطف البطوش

السيد عاطف البطوش

شكرا سيدي الرئيس ، نشكر معالي وزير المالية لاجابته على فرع من فروع السؤال . والحقيقة الهدف من السؤال هو التعاون بيننا وبين الحكومة على تطويق بعض جوانب الفساد اللي ظاهره بوضوح للعيان .
هذه النقابة اطلعت على جانب من قيودها وكان السؤال الاول واردات هذه النقابة منذ تأسيسها الى تاريخ اكتشاف أمر الفساد في ادارة هذه النقابة عام ١٩٨٩ . وحددت ان واردات النقابة تنحصر اولاً في اشتراكات الاعضاء والبالغ عددهم " ١٠٠٠٠٠ " عضو ، الذي يبلغ مقدار هذا الاشتراك "٨" دنانير لكل رخصة سوق جديدة و " ٥ر٧ " لكل تجديد للرخصة .

هذه النقابة لم تكن تتقيد بابسط تعاليم الادارة المالية في هذا البلد ، لم تمسك اي نوع من الدفاتر المالية ، لم يتوفر عندها اي نوع من الوصولات سواء في قبضها للا "٨" دنانير أو للا "٥ر٧" دينار .
ثانياً كانت تأتي لهذه النقابة هبات دولية من الجمعيات والمنظمات التي تُعنى بشؤون الاسرة وعلى سبيل المثال اعانات امريكية من جمعية " نيويورك " ومن " بنغلاديش " وصلت في بعضها اكثر من نصف مليون سنوياً الاعانات ، كذلك واردات النقابة من اثمان المعالجات في عيادات النقابة لم يكن لها اي قيود ، كذلك كان هناك تبرع من بعض الجمعيات التي تُعنى بتنظيم الاسرة يتبرعوا بعشرات الالاف من " اللوالب " لمنع الحمل كانت تباع من النقابة بعشرة دنانير للولب الواحد . هذه النقابة التي لم يكن عندها اي نوع من القيود ، حققت في قضية تدخلت شخصياً من قبل احدى جهات النقابة في بناء مستشفى في العقبة . كان هذا المستشفى يبنى بدون اي قيود تسلم مصاري لدكتور معين هناك ويصرف على كيفه ، لم نجد الا بعض فواتير على ورقة اسمنت عاملها وهذا شيء مزري جداً .
استلمت النقابة الجديدة ولا ندري من عينّها وكيف عينت فلم تجد في رصيد النقابة ولا مليم واحد ، ولم تجد قيود ، أشتكى هذا الشخص الذي عين وقال يا جماعة انا ما بقدر سلموني على الاقل يأتي شخص لنعمل عملية استلام وتسليم . عندها في خلال شهر ونصف أو شهرين عزل وعين مجلس ، من الذي عزل هذا ؟ .
الحقيقة اردت من خلال سؤالي وهو جدير بالاستجواب ، اردنا من هذا السؤال توجية عنايه الحكومة الى تطويق جانب من جوانب الفساد الظاهر للعيان ، لكن لم الاحظ في الاجابة على اي نوع إلاان الموضوع احيل للقضاء .
الواردات لم تحدد ، هل لدى هذه النقابة اوراق وسجلات ؟ هل لديها ايصالات ؟ ، ولذلك ارى ان السؤال لم يجب عليه ونرجو من الامانة اعادة السؤال وتحديد زمن محدد للاجابة على السؤال كما ارسل للحكومة وشكراً .

سعادة رئيس المجلس
شكراً ، السيد الامين العام البند الذي يليه . عفواً معالي وزير العمل .

معالي وزير العمل
شكراً سيدي الرئيس .

حقيقة الامر ان نقابة النقل البرى والميكانيك بحد ذاتها هي مشكلة قائمة لا تزال وقد حولت الشكاوى التي كانت امام المحاكم العرفية الى المحاكم المدنية المختصة التي لا تزال تنظر في هذه القضايا . هناك تجاوزات كما ذكر سعادة الزميل عاطف البطوش متعلقة بهذه النقابة منذ تأسيسها ، اذ أن هذه النقابة عدلت نظامها الداخلي بشكل غير قانوني ولا تزال المشكلة قائمة بين هذه النقابة بهيئتها الادارية ووزارة العمل ، ولم يبت بهذا الموضوع ، وقد بحث هذا الموضوع في مجلس الوزراء وفي ديوان التشريع ولكن لم نصل الى حل نهائي بشأن موضوع الهيئة الادارية القائمة حالياً . من وجهة نظر وزارة العمل فأن هذه الهيئة غير قانونية اذ أن مدتها انتهت في ٩/١٥ من هذا العام . وكان هناك اتفاق بين وزارة العمل و الهيئة الادارية على ان تجرى الانتخابات كحد أقصى قبل ٩/١٥ ولكن فوجئنا بان النظام الداخلي الذي عُدّل كان وضعه غير قانوني وغير مشروع اذ أن احد بنوده الرئيسية من قبل الهيئة الادارية هو ان تخول الهيئة الادارية الحالية بشطب السلف والديون التي اعطتها الهيئة الادارية لبعض الاشخاص ، فكان طبيعياً ان يرفض هذا الطلب من قبل وزارة العمل .

مشكلة المشاكل في هذه النقابة هو المادة "٤٥" من قانون السير على الطرق ، هذا القانون يلزم جميع السائقين بالانتساب اجبارياً الى هذه النقابة وهذا القانون أو هذه المادة تخالف الدستور وتخالف قوانين منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية . اذ انه لا يمكن ان يكون العمل النقابي عملاً اجبارياً اذ أن العمل النقابي بطبيعته هو عمل تطوعي ونحن نسعى الى الغاء هذه المادة ، المادة "٤٥" بحيث يكون الانتساب طوعياً كما هو العادة في بقية النقابات ، احببت فقط ان اوضح بعض النقاط التي تتعلق بمسار هذه النقابة وشكراً .

سعادة رئيس المجلس
شكراً ، البند الذي يليه السيد الامين العام

السيد الامين العام
شكراً سيدي الرئيس

ج – تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم رقم (٥٧٢١) تاريخ ١٦/٤/١٩٩٠ ، جوابا على السؤال رقم (٨٢) المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد عويدى العبادى .

الرقم : ٥٧٢١/٤/١٢/٥١
التاريخ : ٢٠/٩/١٤١٠
الموافق : ١٦/٤/١٩٩٠

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتاب معاليكم رقم ٣/١٦ / ٩٨٥ تاريخ ٢١/٣/١٩٩٠ بشأن الاستفسار المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد عويدى العبادى .

ابعث الى معاليكم طيا بصورة عن كتاب معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي/ التعليم العالي رقم ٥٩٤٠/٧ تاريخ ٥/٤/١٩٩٠ وعن مرفقة رد معاليه على الاستفسار المشار اليه حول اسماء ومؤهلات العاملين في قسم الاثار / جامعة اليرموك .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

رئيس الوزراء

الرقم : ٥٩٤٠/٧
التاريخ : ١٠ رمضان ١٤١٠ هـ
الوافق : ٥/٤/١٩٩٠م

دولة رئيس الوزراء الأفخم

تحية واحتراما ، وبعد ،

فأبعث الى دولتكم بالرد على كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٩٨٥/١٦/٣ تاريخ ٢١/٣/١٩٩٠ بشأن استفسار سعادة النائب الدكتور احمد عويدي العبادي .

أرجو التفضل باجراء ماترونه مناسباً .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

وزير التربية والتعليم والتعليم العالي

الاسم	تاريخ التعيين	جامعة التخرج	الرتبة	الراتب/د.
د. معاوية ابراهيم	١٩٧٩/٩/١٦	جامعة برلين الحرة	استاذ	٨٥٠
د. صالح ساري	١٩٨٦/٨/١٥	جامعة ميتشغان آن أربر	استاذ مساعد	٤٦٠
د. ستناي الشامي	١٩٨٢/١٠/٢	جامعة كاليفورنيا	استاذ مساعد	٤٨٧
د. زيدان كفافي	١٩٨٢/٢/١٣	جامعة برلين الحرة	استاذ مشارك	٥٣٠
د. مجاهد المحيسن	١٩٨٤/٩/٢٥	جامعة بوردو الاولى/فرنسا	استاذ مساعد	٤٤٨
د. فواز الخريشة	١٩٨٦/٩/١	جامعة فيليبس مار بورد	استاذ مساعد	٤٥٠
د. زيدون المحيسن	١٩٨٧/٩/١	جامعة السوربون	استاذ مساعد	٤٥٠
د. فدوى قرش	١٩٨٩/٢/٤	جامعة كمبردج	استاذ مساعد	٤٢١
د. برجت مارشن	١٩٨٤/٩/٢٣	جامعة جوهانسبرغ جوتنبرغ	استاذ مساعد ينتهي عقدها في نهاية الفصل الثاني ٨٩/٩٠	٥١٧
د. شري لاتدن	١٩٨٥/٩/١	جامعة شيكاغو	استاذ مساعد	٥١٧
د. فرانك فاندلو	١٩٨٧/٢/١	جامعة لندن	استاذ مساعد	٥٠٨
نبيل سليم القاضي	١٩٨٢/١٢/١	الجامعة الاردنية	مساعد تدريس او بحث بكالوريوس	٣١٠
د. رفعت محمد هزيم	١٩٨٨/٩/٢١	جامعة فيليبس	استاذ مساعد	٤٩٥
ماجد علي عبابنة	١٩٨٩/٩/١١	جامعة اليرموك	مساعد تدريس او بحث ماجستير	٢٤٠
نزار الطرشان	١٩٩٠/٢/١٠	الجامعة الاردنية	مساعد تدريس ماجستير	٢٣٠

الاسم	تاريخ التعيين	جامعة التخرج	الرتبة	الراتب/د.
د. لكتور ايوب /استاذ زائر على حساب مؤسسة فلبرايت	بعقد يبدأ من ٨٩/٩/١ وينتهي ١٩٩٠/٨/٣١	هارفورد	استاذ	مكافأة ٢٠٠
د. جورج مندن هول/ استاذ زائر	بعقد يبدأ من ٩٠/١/٢٠وينتهي ١٩٩٠/٥/١٩	جونز هبوكنز	استاذ	مكافأة ٨٠

سيادة رئيس المجلس — الدكتور احمد عويدي

الدكتور احمد عويدي العبادي — بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً سيادة الرئيس .

سيادة رئيس مجلس النواب ايها الاخوة الزملاء الكرام فاشكر معالي وزير التعليم العالي على الاجابة راجياً ان اضع بين ايديكم بعض الحقائق عن هذا المعهد .

١- يعتبر معهد الاثار والانثروبولوجيا بجامعة اليرموك محطة لسفارتين غربيتين احدهما الامريكية واخرى اوروبية غربية حيث للدكتورة الامريكية " يشري لينزن " صلة وثيقة بالسفير الامريكي السابق والحالي. وكان للدكتورة " بيرغث ميرسن " ايضاً صلة بسفير الدولة الاوروبية السابق قبل رحيلهما كليهما . وقد جرى في الاسبوع الماضي لقاء مطول ما بين الدكتورة " شيري " والسفير الامريكي في عمان اذ حضر الى مكتبها في الجامعة في الساعة الحادية عشرة وبقي هناك حتى الحادية عشرة واربعين دقيقة وغادرا معاً الى خارج الجامعة . وتشكل هذه الدكتورة صلة الوصل بين السفارة الامريكية وبعض العاملين في المعهد وربما خارج هذا النطاق وهي تستقبل السفير الامريكي في بيتها في اربد ويلتقوا هناك بعض من يتعاملون معهم .

٢- ان الدكتورة " شيري " تتردد على فلسطين المحتلة كما انها حصلت على درجة الدكتوراة عن حفرياتها في فلسطين المحتلة كما هو مبين في الوثيقة المبرزة رقم "٢" .

صورة من الأصل

٣- يستقبل المعهد تزكية من اساتذة يهود بشأن دكاترة اجانب لا نعرف هو يتهم للعمل في هذا المعهد وهذه وثيقة تبيّن ذلك مؤرخة في ١٩٩٠/٢/١٣ وصلت الى المعهد في ١٩٩٠/٢/٢٨ ودخلت الوارد في المعهد تحت رقم ٢٢٩ تاريخ ١٩٩٠/٣/٣وهي موجهة من استاذ الاثار الاسرائيلية الى مدير المعهد ومنها نسخة للعلم الى " شيري لينزن " الوثيقة مبرزة رقم " ٣ " .

٤- يتخذ المعهد قرارات برفض قبول الاردنيين كما هو واضح في الفقرة "٤ " صفحة "٢" من محضر اجتماع المعهد المؤرخ في ٢٧ كانون اول ١٩٨٩ ، بينما يفتح ذراعيه على مصراعيهما لغير الاردنيين في اي وقت وذلك ما هو واضح في محضر اجتماع المعهد المؤرخ في ١٩٩٠/٢/٢٨ وهي مبرز رقم " ٤ " ومبرز رقم "٥" .

٥- يتخذ المعهد قرارات بحرمان الاردنيين من الجراية (النفقات الدراسية المستحقة لهم) ويمنحها لغير الاردنيين من الاقطار العربية الاخرى كما هو واضح في محضر الاجتماع المؤرخ في ١٩٩٠/٢/٢٨ المشار اليه في مبرز رقم "٥" .

٦- يقوم المعهد بوضع العراقيل أمام الطلبه الاردنيين وشحتطتهم وابقائهم في دوامة وتباين التعليمات وتناقضها الخاصة بدراستهم وذلك ما هو واضح في الوثيقة المؤرخة في١٩٨٩/٦/٢٢ والموجهة الى الطالب الاردني عاطف محمد سعيد الشياب وردّ الطالب عليها على انها مخالفة من المعهد لنص المادة "٩/ب" من تعليمات شؤون الدراسات العليا في جامعة اليرموك الصادر بموجب الدراسات العليا رقم "٥" لسنة ١٩٧٧ . وقد اعطيت الوثيقتين مبرز رقم "٦أ" و "٦ب " .

٧- يعمل المعهد على تجنب مشاريع الحفريات عن اثار إسلامية في كثير من الحالات بينما يتم التركيز على الاثار الاسرائيلية ، وهذه رسالة رسمية موجهة من مدير المعهد الى رئيس قسم الاثار تتضمن ما يؤدي الى هذا الاستنتاج وقد اعطيتها مبرز رقم "٧" .

٨- يهتم المعهد بجميع الطلبات المقدمة من الخارج حتى ولولم يتحقق فيها الشروط العلمية المطلوبة وهذه وثائق تبين ذلك ، مبرز رقم " ٨ أ " و " ٨ ب " .

٩- لدي معلومات حول صراع بين الادارة وبعض المدرسين في القسم وما قام به هؤلاء المدرسين أو بعضهم من تبيان ممارسات بالمعهد لا تتفق مع مصلحة الامن الوطني ، وكانت النتيجة طمطمة الموضوع والنذارات موجهة الى هؤلاء المخلصين . وحسب معلوماتي انهم ينتظرون قدوم لجنة تحقيق امينة ومحايدة لبسط جميع الوثائق والحقائق امامها والتي لم تطلها يد .

وهنا اتساءل ترى لو ان المعهد كان جزاء من كلية الآداب اسوة بالجامعة الاردنية هل كان يحدث مثل هذا ؟

وتساءلت ايضاً ترى اليس من حق ديوان المحاسبة ان يفتح الملفات المالية للمعهد ويعرف اوجه الصرف بدقة ؟

وتساءلت ايضاً ترى الا تكف بعض السفارات الغربية عن استخدام هذا المعهد وكراً لها مقابل حفنة من المال مقرونة بالمنة وتذهب لغير مصلحة الوطن ؟

على اية حال انني على ثقة بان دولة رئيس الوزراء وقد علم الان بحقيقة الامر سيكون عند حسن ظن الوطن به بأذن الله والسلام عليكم ورحمة الله .

سعادة رئيس المجلس: شكراً ، دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء: *اذا سمحتوا سيادة الرئيس ان الوثائق والمبرزات اللي ما كان عندنا خبرها ترسل بواسطة المجلس الكريم .

سعادة رئيس المجلس: نعم سترسل ان شاء الله ، معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي .

معالي وزير التربية: بسم الله الرحمن الرحيم ، احببت ان اذكر امراً واحداً والتعليم والتعليم العالي فقط وهو ان السؤال المطروح كان العالي سؤالاً محدداً لتقديم قائمة باسماء العاملين في المعهد ومؤهلاتهم والدرجات العلمية ومكان حصولهم على هذه الدرجات العلمية ورواتبهم ، والاجابة انصبّت وفق النظام الداخلي للمجلس فقط على المعلومات التي طلبها سعادة النائب المحترم ، السؤال كان محدداً والاجابة كانت محددة على هذه المعلومات التي طلبها سعادة النائب ، ولو كان هنالك استفسارات اخرى حول ما

* فلقد سلمت المبرزات التي اوردها النائب الدكتور أحمد عويدي العبادي الى الحكومة ،الصحيح سيكون اجابة وشكراً .

اورده في تعقيبه على الرد لكنا قد زودنا سعادة النائب المحترم بالاجابة عليه مع ان النظام الداخلي ايضاً ينص في المادة "٨٦" "للعضو الذي قدم السؤال دون غيره ان يستوضح الوزير او يرد عليه بايجاز مرة واحدة " انا افهم ذلك انه الاستيضاح حول السؤال المحدد والاجابة المحددة .
واقول ان الوثائق التي ابرزها والمواضيع الاضافية التي لم تضمن في السؤال هي امور جديدة واذا وجهت في الاتجاه الصحيح سيكون عليها اجابة وشكراً هذا وقد سلمت المبررات التي اوردها النائب الدكتور احمد عويدي العبادي الى الحكومة .

سعادة رئيس المجلس السؤال طرح على الحكومة وقد مت الحكومة اجابة حسب المطلوب صحيح لكن ايضاً الحديث ايضاً كان عن المعهد باستيضاح عن موظفين واساتذة هذه الامر والاجابة كانت في هذا الاطار .
السيد الامين العام البند "٥"

السيد الامين العام شكراً .

٥- الاقتراحات برغبة :

أ- اقتراح برغبة رقم (١) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٧ ، مقدم من سعادة النائب المهندس فؤاد الخلفات ، بشأن الطلب بتشكيل لجنة من السادة النواب ، للاطلاع على أوضاع مؤسسة الاذاعة والتلفزيون من جميع الأوجه .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس النواب الاكرم

ارجو تقديم الاقتراح التالي ، مع فائق الاحترام ،

أقتراح برغبة

أرجو تشكيل لجنة من السادة النواب للاطلاع على أوضاع مؤسسة الاذاعة والتلفزيون من جميع الأوجه، مع الاحترام والتقدير .

النائب المهندس
فؤاد مصطفى الخلفات .

سعادة رئيس المجلس حسب الاصول يحول للجنة الادارية ، الدكتور حسني .

الدكتور حسني الشياب الاقتراح برغبة غير واضح بالنسبة لي ، ما المقصود بالاطلاع علي أوضاعها من جميع الوجوه ؟

سعادة رئيس المجلس الحقيقة ليس موضوع مناقشة الان ، يناقش في اللجنة الادارية ويعود اليكم . و اللجنة الادارية تنسب لكم بقبول الاقتراح أو تعديله أو رفضه فيحول للجنة الادارية حسب النظام الداخلي

الدكتور حسني الشياب سيدي الرئيس انا موافق على هذا بس الحقيقة كي تتكون لدينا فكرة ما المقصود بذلك ، هل هناك موضوع محدد بعينه وانا افضل ان يكون محدداً ، وهو صحيح للجنة الادارية ونحن نأمل منها هذا ان تحدد ما المقصود بهذا .

سعادة رئيس المجلس الواقع بانه ليس مجال مناقشة الان ، اللجنة الادارية تنظر بوضوح السؤال عدم وضوحة قبوله أو رفضه ويعود اليكم ، موافق المجلس الكريم ؟

الجميع موافقون

سعادة رئيس المجلس اذا سمحتم ترفع الجلسة لمدة نصف ساعة للصلاة والعودة بعد نصف ساعة وشكراً .

- وهنا رفعت الجلسة لمدة نصف ساعة للصلاة والاستراحة ثم عادت بعد ذلك للانعقاد -

- استئناف الجلسة -

سعادة رئيس المجلس بسم الله الرحمن الرحيم ، نستأنف جلستنا ، السيد الامين العام يقرأ البندالذي يليه .

السيد الامين العام شكراً سيدي الرئيس

٦- قرارات اللجنة القانونية

((من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الأولى)) .

١- قرار رقم (٢) تاريخ ١٩٩٠/٧/٣٠ ، والمتعلق بالقانون المؤقت

هذا من الأصل

رقم (١٠) لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل لقانون الاقامة وشؤون الأجانب المعاد من مجلس الأعيان .

سعادة رئيس المجلس السيد مقرر اللجنة القانونية الدكتور محمد ابو فارس ، تفضل

مقرر اللجنة القانونية

الدكتور محمد ابو فارس

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة القانونيه لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٠/٧/٣٠ ، برئاسة سعادة السيد حسين مجلي رئيس اللجنة وحضور مقرر اللجنة الدكتور محمد ابو فارس واصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء :

الدكتور همام سعيد ، فارس النابلسي ، الدكتور ماجد خليفه ، سليم الزعبي ، ابراهيم خريسات ، هشام الشراري ، الدكتور احمد الكوفحي ، كامل العمرى ، الشيخ عبد المنعم ابو زنط ، الدكتور عبد اللطيف عربيات ، عاطف البطوش ، محمد فارس الطراونه ، ومحمد المعرعر .

كما شارك في الاجتماع من أعضاء مجلس النواب الساده :

الدكتور عبد الله النسور ، يعقوب قرش ، عبد الرحيم عكور ، الدكتور حسني الشياب .

ونظرت اللجنة في الماده المعادة من مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الاقامة وشؤون الاجانب وبعد دراستها مع الاسباب الموجبه لتعديلها من مجلس الاعيان ترى اللجنة ما يلي :

ان الحقوق المالية للدولة يجب ان تحاط باقصى الضمانات لحمايتها ولذلك فان الاعفاء من هذه الحقوق عندما تتجاوز حدودا معينه يجب أن يمارسه من يتولى اعلى درجات المسؤولية في الحكومة وهو رئيس الوزراء .
كما ان الحقوق المالية للدولة لها علاقة بالامن ، ولها علاقة بالاقتصاد ولها علاقة بالسياسة ، ولها علاقة بالشؤون الاجتماعية ، ولها علاقة بالقانون .

وبالنظر الى ان رئيس الوزراء هو الذى ينسق بين كل هذه الاعتبارات فهو الذى يجب ان يمارس حق الاعفاء اذا تجاوز مبلغ الاعفاء حدا معينا .

والتخفيف من روتين المعاملات الرسمية ، لا يجوز أن يساق حجة لتفريط الدولة بحقوقها وممارستها لواجباتها ، خاصة اذا عرفنا ان القاعدة العامة هي هيمنة مجلس الوزراء على اموال الخزينة وليس اى جهة اخرى ، بحيث انه لا يجوز ان يعفى من أية حقوق مالية تعود للخزينة الا بقرار من مجلس الوزراء .

بالاضافة الى ما تقدم فأن اللجنة القانونية تستغرب ان يكون موضوع بهذا الحجم محل خلاف بين مجلس الاعيان والنواب .
وبناء على ما تقدم ، فان اللجنة تصر على قرار مجلس النواب السابق وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

أمين عام مجلس الامة "اللجنة القانونية"

صالح الزعبي

الاسباب الموجهه

لتعديل مجلس الاعيان على الفقرة (ب) من المادة (٤) من القانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨٩ .

قانون معدل لقانون الاقامة وشؤون الاجانب .

ان سبب هذا التعديل هو التخفيف من روتين المعاملات الرسمية وعدم اخضاعها للاطالة وتخفيف مشغولية رئاسة الوزراء خاصة وان الارقام التي يمكن ان يتناولها الاعفاء محدودة والحالات التي قد تستحق الاعفاء ايضا محدودة مما يبرر أن تعطى الصلاحيات لوزير الداخلية بناء على تنسب لجان متخصصه .

رئيس مجلس الاعيان

أحمد اللوزى

هكذا من الأصل

المادة التي اعيدت من مجلس الاعيان حول

القانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الاقامة ولشؤون الاجانب

المادة كما وردت في القانون الاصلي	المادة كما وردت في القانون المؤقت	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار اللجنة القانونية
المادة : ٣٤ أ- كل اجنبي دخل المملكة بطريقة مشروعة ولم يحصل على اقامة مؤقتة او تجاوز مدة تلك الاقامة الممنوحة له يغرم مبلغ عشرة دنانير عن كل شهر من اشهر التجاوز او الجزء من الشهر. ب- كل اجنبي لم يتقدم بطلب تجديد اذن اقامته السنوي خلال مدة شهر من تاريخ انتهائها يغرم مبلغ خمسة عشر ديناراً عن كل شهر من اشهر التجاوز او الجزء من الشهر . ج- للوزير بتنسيب من لجنة مؤلفة من وكيل الوزارة ومدير ادارة الاجانب الاعفاء من هذه الغرامات اذا لم تتجاوز مائة دينار اما اذا تجاوزت مائة دينار فيتم الاعفاء بقرار من رئيس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير وتوصية اللجنة .	المادة ٤- يلغى نص المادة (٣٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بالنص التالي :- أ- كل اجنبي دخل المملكة بطريقة مشروعة ولم يحصل على اقامة مؤقتة او تجاوز مدة تلك الاقامة الممنوحة له او لم يتقدم بطلب تجديد اذن اقامته السنوي خلال مدة شهر من تاريخ انتهائها يغرم بمبلغ قدره ثلاثون ديناراً عن كل شهر من اشهر التجاوز او الجزء من الشهر بواقع دينار عن كل يوم من ذلك الجزء . ب- للوزير بتنسيب من لجنة مؤلفة من امين عام الوزارة ومدير ادارة الاجانب والحدود الاعفاء من هذه الغرامات / اذا لم تتجاوز (١٨٠) مائة وثمانين دينارا ، اما اذا تجاوزت مائة وثمانين دينارا فيتم الاعفاء بقرار من رئيس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وتوصية اللجنة	موافقة عليها كما وردت في القانون المؤقت	المادة ٤ الفقرة ب شطب العبارة التالية من اخرها (اذا لم تتجاوز (١٨٠) مائة وثمانين ديناراً ، اما اذا تجاوزت مائة وثمانين ديناراً فيتم الاعفاء بقرار من رئيس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وتوصية اللجنة) .	الاصرار على قرار مجلس النواب وعدم الموافقة على قرار مجلس الاعيان والموافقة على المادة كما وردت في القانون المؤقت .

سعادة رئيس المجلس — شكراً ، الباب مفتوح لملاحظات المجلس الكريم .

السيد سليم الزعبي — اقترح الموافقة على القرار كما جاء من اللجنة القانونية

اصوات — نثني على ذلك

سعادة رئيس المجلس — * من يوافق على الاقتراح وقد ثني عليه ، رجاء رفع الايدي للموافقين موافقة ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام — ٢- قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩٠/٧/٣٠ ، والمتضمن الموافقة على مشروع قانون معدل لقانون الاقامة وشؤون الأجانب لسنة ١٩٩٠ كما ورد من الحكومة .

السيد المقرر

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٠/٧/٣٠ ، برئاسة سعادة السيد حسين مجلي رئيس اللجنة وحضور مقرر اللجنة سعادة الدكتور محمد أبو فارس واصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء :

الدكتور همام سعيد ، فارس النابلسي ، الدكتور ماجد خليفه ، سليم الزعبي ، ابراهيم خريسات ، هشام الشراري ، الدكتور احمد الكوفحي ، كامل العمري ، الشيخ عبد المنعم ابو زنط ، الدكتور عبد اللطيف عربيات ، عاطف البطوش ، محمد فارس الطراونه ، ومحمد المعرعر .

كما شارك في الاجتماع من أعضاء مجلس النواب الساده :

الدكتور عبد الله النسور ، يعقوب قرش ، عبد الرحيم عكور ، الدكتور حسني الشياب .

وقد نظرت اللجنة في مشروع قانون معدل لقانون الاقامة وشؤون الاجانب لسنة ١٩٩٠ ،وبعد دراسته مع الاسباب الموجبة له ، قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

أمين عام مجلس الامة — " اللجنة القانونية "

صالح الزعبي

* اعيد الى مجلس الاعيان بالصيغة التي أقرها المجلس

الاسباب الموجبه
لمشروع القانون المعدل لقانون الاقامة
وشؤون الاجانب

عدلت الفقرة (ب) من المادة (٢٢) من القانون الاصلي باضافة عبارة اليها بحيث يجيز نصها لوزير الداخلية ان يمنح اذن اقامة للاجنبية المتزوجه من اردني مدته خمس سنوات حيث ان حصولها على اذن سنوي يشكل عبئا عليها وعلى زوجها كلما استدعى الامر تجديده ، وما هذه الاقامة التي تحصل عليها الا مقدمة في كثير من الحالات لحصولها على الجنسية الاردنية الامر الذي ادى الى وضع المشروع المرفق .

مشروع قانون معدل لقانون الاقامة وشؤون الاجانب
لسنة ١٩٩٠

المادة كما وردت بالقانون الاصلي	المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة القانونية
المادة ٢٢–أ– مدة اذن الاقامة سنة واحدة قابلة للتجديد في حالة توفر الشروط المنصوص عليها في هذا القانون . ب– للوزير بتنسيب من المدير ان يمنح اذن اقامة لمدة خمس سنوات ، للاجانب الذين اقاموا عشر سنوات في المملكة بصورة مشروعة .	المادة ١– يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الاقامة وشؤون الاجانب لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . المادة ٢– يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٢٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :– ب– للوزير بتنسيب من المدير ان يمنح اذن اقامة لمدة خمس سنوات للاجنبية المتزوجة من اردني ، كما ان له منح الاذن بالاقامة للمدة المذكورة للاجنبي الذي اقام في المملكة مدة عشر سنوات بصورة مشروعة .	موافقة كما وردت في المشروع

سعادة رئيس المجلس شكراً ، اي ملاحظة ، الاستاذ فارس النابلسي .

السيد فارس النابلسي اقترح الموافقة على هذا القانون كما جاء من اللجنة القانونية .

اصوات نثنى على ذلك .

سعادة رئيس المجلس رجاء رفع الايدي للموافقة ، قرار بالموافقة ، وشكراً وهذا هو نص القانون كما اقرة المجلس بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة .

مشروع

قانون رقم (   ) لسنة ١٩٩٠

قانون معدل لقانون الاقامة وشؤون الاجانب

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الاقامة وشؤون الاجانب لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٢٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
ب- للوزير بتنسيب من المدير ان يمنح اذن اقامة لمدة خمس سنوات للاجنبية المتزوجة من اردني ، كما ان له منح الاذن بالاقامة للمدة المذكورة للأجنبي الذي اقام في المملكة مدة عشر سنوات بصورة مشروعة .

السيد الامين العام ٧- اية امور اخرى يقرر المجلس بحثها (لمدة نصف ساعة فقط)

سعادة رئيس المجلس نرجو أن نتقيد بما جاء في النظام الداخلي وقد تقيدنا به في الجلسة الاخيرة ، ولدينا من الاسماء السادة بسام حدادين ، فوزي الطعيمة ، حمزة منصور، عبد المنعم ابو زنط ، عبد السلام فريحات ، كامل العمري، عبد العزيز جبر ، الدكتور محمد ابو فارس و الدكتور يوسف خصاونة . ونرجو الالتزام بدقيقتين أو ثلاثة حتى تفسح المجال وسنتقيد بما جاء في النظام الداخلي في كل جلسة ، ونرجوان نتحكم بالوقت حتى نفسح المجال لبقية الزملاء . الاسماء التي سجلت بالاضافة لما ذكر الاساتذة فارس النابلسي ،عيسى الربضي ، ذيب مرجي ، منصور مراد ، سعد حدادين ،

ذوقان الهنداوي ، عبد الرحيم عكور ، سلامة الغويري ، نايف الحديد ، احمد عناب ، جمال الخريشا ، محمد دردور ، زياد ابو محفوظ ، داود قوجق ، الدكتور أحمد الكوفحي . تفضل استاذ

السيد ذوقان الهنداوي انا لم اسجل إسمي للكلام ، رفعت اصبعي لكي ابدي نقطة نظام اذا اتيح لي ان اقولها .

سعادة رئيس المجلس تفضل .

السيد ذوقان الهنداوي السيد الرئيس اشار على ان هذه الكلمات التي سعلقى هي بموجب النظام الداخلي ، وكان يشير بذلك الى المادة "٨٨" من النظام الداخلي التي تتعلق بالاسئلة " يخصص نصف ساعة في اول الجلسة للاسئلة والاجوبة فاذا بقي بعد ذلك شيء منها يدرج بجدول اعمال الجلسة التالية "
الواقع ان ما يثيره الاخوة النواب لا يتعلق بالاسئلة الموجودة في هذه المواد انما يتعلق بمواضيع عامة . اذ ان اثارة الاسئلة بموجب هذه المادة لها اصول معينة هي تتعلق حسب المادة "٨١" عن " استفهام العضو عن امر يجهله او رغبته في التحقق من حصول واقعة وصل علمه اليها أو استعلامه عن نية الحكومة في أمر من الامور " لكن الواقع ما درج الاخوة النواب على اثارته في مثل هذه المواضيع يتعلق بامور عامة ليس لها علاقة بهذه الاسئلة .اردت ان انبه الى ما نبّه اليه الرئيس بانه يجب ان نتقيد بنصف ساعة في هذه المواضيع . أرى سيدي الرئيس بأن الامور التي تنطبق عليها المواد الموجودة تحت الفصل العاشر هي الاسئلة ، يتقيّد بالنظام الداخلي في كيفية اثارتها وادراجها ، وارى ان المواضيع العامة لا ينظر اليها بالطريقة التي درجت العادة بل ان يخصص وقت اطول لان الملاحظ على ان نصف ساعة لا تكفي . فأذا خصص وقت ساعة مثلاً للمواضيع العامة نكون قد انتهينا من الامور ولانقع في المشاكل انه في كل مرة نؤجل عدد كبير من الاخوان لكي يتكلموا في المواضيع وشكراً .

اصوات نثني على ذلك

سعادة رئيس المجلس فيه اقتراح وفيه تثنية على هذا ان يكون ساعة بدل نصف ساعة . فحسب ما جرى عليه العرف ان تحدد نصف ساعة وقد ورد في جدول الاعمال

نصف ساعة ، فاذا رأيتم غير ذلك فالامر لكم . تفضل استاذ عبد الحفيظ

السيد عبد الحفيظ علاوي: بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً سيادة الرئيس . انا حقيقة ارى ان نصف ساعة كافية للموضوعات وتحديد دقيقتين أو ثلاث كافي والا غير هذا فأننا سنضيف كلاماً الى كلام ونضيع وقتا بالاضافة الى ما ضيعنا من اوقات . أرجو ان ينال هذا الموضوع الاهتمام وشكراً للجميع .

الدكتور ماجد خليفة: اثني على ذلك .

سعادة رئيس المجلس: طيب فيه اقتراحين وتم التثنية على الاقتراحين ، فيه اقتراح ان نكتفي بنصف ساعة واقتراح ان نضع ساعة وهذا القرار لكم . الاستاذ سليم الزعبي نقطة نظام

السيد سليم الزعبي: شكراً سيادة الرئيس ، الحقيقة انا كنت سأثير نفس نقطة النظام التي تعرض لها معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي . الاسئلة حتى المستجدات تعني ان شيئاً جديداً قد حدث يبحث في حينه ، يعني واحد مسجل على قائمة المستجدات الاسبوع هذا وما لحقه الدور اقول له خليك للاسبوع القادم .. يكون المستجد راح صار قديم ، حتى منطقياً أمر غير مقبول وغير مألوف ، هذه نقطة .

النقطة الثانية انه فعلا المادة التي اشار اليها الاخ ذوقان الهنداوي تتعلق بالاسئلة ، الاسئلة التي يجاوبنا عليها معالي الوزراء . بينما موضوع المستجدات عرف درج عليه البرلمان أو مجلس النواب يخصص له نصف ساعة في نهاية الجلسة . اذن فيه اقتراح ذو شقين الشق الاول يتعلق بان ابقاء قائمة المتحدثين للجلسة القائمة امر غير متفق مع النظام ، هذا اللي بدنا نصوت عليه ثم نصوت على الوقت اذا سمحتم سيادة الرئيس وشكراً.

سعادة رئيس المجلس: شكراً ، تفضل استاذ زياد

السيد زياد ابو محفوظ: شكراًسعادة الرئيس ، ارى ان يكون الزمن "٤٠" دقيقة ، يعني حل وسط بين الجهتين - "٤٠" دقيقة تكون غير مملة وان لا نجيِّر الاسماء من جلسة لاخرى وشكراً .

سعادة رئيس المجلس: تفضل الشيخ عبد الباقي .

ساحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية: اذا كان الموضوع يتعلق بالاسئلة والاجوبة فالنص صريح ، الا اذا اراد المجلس ان يعدل النظام . فالمدة المحددة للاسئلة والاجوبة نصف ساعة وتلاوة النصوص غير ضرورية لان الجميع النظام بين يديه . لذلك اذا اردتم ان تمددوا المدة فاللجوء الى تعديل النظام لا الى المقايضة بين المدة الطويلة والقصيرة وشكراً

سعادة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ فخري قعوار .

السيد فخري قعوار: تقدمت انا وزميلي الاستاذ منصور مراد باقتراح لرئاسة المجلس . ارجو تلاوته على الزملاء الكرام واقتراح والتصويت عليه وشكراً

سعادة رئيس المجلس: اقتراح الاستاذ فخري والاستاذ منصور ان تصبح " ٤٥ " دقيقة .

السيد فخري قعوار: ارجو تلاوته كاملاً لان الحيثيات الواردة فيه جديرة باعتقادي بان يسمعها الزملاء .

سعادة رئيس المجلس: هي واضحة ، هي الفكرة فيما يخص هذا الموضوع بالذات ، هي اقتراح بـ " ٤٥ " دقيقة وان يكون لكل اخ نائب " ٣ " دقائق ، ما يتعلق وبالوقت الان هي نقطة الوقت بالذات هل هي نصف ساعة ، ساعة فيه اقتراح بـ " ٤٥ " دقيقة . فانا اجد حقيقة ان الامر متروك لكم مع ان ما جرى عليه العرف وما هو يفهم من المادة " ٨٨ " وأن هذه الفرصة في بداية الجلسة هي تتعلق بهذا الموضوع العام اسئلة ، لكن هذاالموضوع يترك لحديدة . اما فيما يخص الوقت فانا اتركها للاخوان يتفقوا على نصف ساعة أو ساعة ولا يزيد اضاعة الوقت الوقت وسناتيهم بالجواب في تفسير هذه النقطة بالذات . استاذ عبد السلام نقطة نظام .

السيد عبد السلام فريحات: شكراً سيادة الرئيس ، الحقيقة ان ما ورد في المادة " ٨٨ " هو تكملة للمواد التي قبلها ، والمواد اللي قبلها تتعلق جميعها بالاسئلة والردود عليها وليس لها علاقة بما يستجد من أعمال .

سعادة رئيس المجلس: أتيني بالمادة التي تشير الى نصف ساعة

السيد عبد السلام فريحات: يا سيدي نصف ساعة للاسئلة تعني يجب ان يدرج على جدول اعمال الجلسة من الأسئلة ، مش كل الاسئلة التي ترد من الاخوةالنواب تدرج كلها في جلسة واحدة وانما يقدر لها نصف ساعة في بداية الجلسة . مثلاً

الاسئلة التي طرحت اليوم استغرقت اكثر من ساعة ، المفروض ان لا تستغرق هذه الاسئلة والاجوبة عليها اكثر من نصف ساعة ، اما ما يستجد من اعمال فهو موضوع اخر ليس له علاقة بموضوع الاسئلة لان هذه المواد تكمل بعضها بعضاً وشكراً سيدي .

سعادة رئيس المجلس: شكراً ، على كل اذا رأيتم بالحل الوسط هذه المرة "٤٥ " دقيقة وهناك اقتراح من أخوين نائبين ، فاذا سمحتم هذه المرة "٤٥ " دقيقة ويكفي .

الدكتور حسني الشياب: قد لا يكون هناك اعمال مستجدة حتى تستحق نصف ساعة .

سعادة رئيس المجلس: حتى الربع ساعة اللي ضيعناها في الحديث وهي نصف ساعة .

الدكتور حسني الشياب: بالضبط ، ليش الاستمرار في هذا .

سعادة رئيس المجلس: نبدأ بالاسماء لمدة "٤٥ " دقيقة ، الاستاذ بسام حدادين

السيد بسام حدادين: شكراً سعادة الرئيس .

مداخلتي باسمي واسم زملائي في التجمع الديمقراطي .

ابدأ بتساؤل الى الحكومة

هل الوفد الكويتي الذي جاء الى عمان يوم امس واستقبل رسمياً جاء بناءً على دعوه رسميه من الحكومة الاردنية ؟؟؟ .

ثانياً : - حول الافراج عن بعض السجناء السياسيين تم الافراج قبل اسبوعين عن " ٧ " من السجناء السياسين وبقي منهم حوالي " ٣٠ " في سجن سواقة وعدد آخر في السجن العسكري في الزرقاء .

اننا نعتبر الافراج عن السبعة سجناء سياسين خطوة بالاتجاه الصحيح ، لكنها غير كافية ونطالب باطلاق سراح جميع السجناء السياسين الذين مضى على بعضهم " ١٥ - ٢٠ " عاماً .

ان المرحلة السياسيه الجديدة تتطلب إعادة النظر بمخلفات الماضي بعين هذه المرحلة والتي عنوانها الديمقراطية وحرية الرأي والنشاط السياسي .

اننا نطالب الحكومة بان تضع نهاية لهذا الفصل المأساوي من مخلفات المرحلة السابقة . وذلك بفتح صفحة جديدة في الحياة السياسيه وفي العلاقة مع المعارضه .

ثالثا : - حول قرار ادارة البنك الوطني الاسلامي بفصل ٤٤ موظفاً .

أقدمت ادارة البنك الوطني الاسلامي على تسريح ٤٤ موظفاً ومستخدماً لدى البنك اعتباراً من ١٩٩٠/١٢/٣١ م بحجة : اعادة تنظيم البنك وقد التقيت امس ومعي عدد من الزملاء ، الموظفين المفصولين. . . وتبين لي بما لا يدعو مجالاً للشك .. ان قرار الاستغناء عن خدمات الموظفين هو قرار فصل

تعسفي وتسريح جماعي وان البنك المركزي ولجنة الأمن الأقتصادي يتحملان مسؤليات اساسية في ذلك ولست بصدد تقديم الحجج والبراهين الدامغة .

أنني ادعو الحكومة وبشكل خاص وزارة العمل الى اجراء الاتصالات مع الجهات المعنية للحفاظ على البنك الوطني الاسلامي باعتباره مؤسسة وطنية والدفاع عن حقوق الموظفين والمستخدمين .

اخيراً اننا ندعو (التجمع الديمقراطي) الزملاء في المجلس الكريم لاستنكارقرار مجلس الامن رقم "٦٧٨" القاضي باستعمال القوة ضد العراق الشقيق وشجب الموقف المتآمر على الامة العربية . شكراً سيدي الرئيس .

سعادة رئيس المجلس: شكراً ، الدكتور فوزي الطعيمه ، عفواً تفضل دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء: بالنسبة للوفد الشعبي الكويتي ما فيش دعوة من الحكومة في هذا الموضوع .

من ناحية السجناء السياسيين يمكن اني اتفقت مع اخواني في لجنة الحريات عند مراجعتي سابقا وكانت لجنة العفو موجودة عندما ان هذول ما يطلعوش سجناء سياسيين ، ليش لانهم أرتكبوا جرائم قتل ، جُرموا على جرائم القتل وليس على افكار ولا على مبادئ . واعطيت للاستاذ عيسى اذكر كشف كامل وقلت له بترجعّوه لي وتأشروا على مين هو المسجون سياسيا وللأن انتظر لأنه ما استطاع يلاقي ولا مسجون سياسي ، وعرض الموضوع على لجنة العفو الدولية وجوابها انه لا يوجد مسجون سياسي من هذه القائمة ومسؤول عن كل كلمة احكيها ، وافرجنا عنهم ليسوا كمسجونين سياسيين بالمناسبة وانما مثل ما ذكر النائب المحترم انهم صار لهم مدة فدائما نقلب هذا الموضوع ، انما هم مجرمين عاديين اما ليس تحت بند افكار أو مبادئ سياسية ، قتلوا ناس ، انحطّوا بالسجن وكذا .

اذا فيه عند النائب المحترم أي مسجون سياسي حسب اعتقادي ارحب بأن يعطيني اسماءهم علشان ادرسهم الاستغناء عن موظفين البنك الوطني الصحيح لا استطيع الاجابة الآن عن هذا الموضوع وارجوا من الامانة ان ترسل كتاب بهذا السؤال لنجيبه خطيا ، لا يوجد لدي اجابة جاهزة عنه وشكراً .

سعادة رئيس المجلس: شكراً دولة الرئيس . الاستاذ فارس النابلسي نقطة نظام .

السيد فارس النابلسي

شكراً سيادة الرئيس ، يعني من الافضل ان دولة رئيس الوزراء بعد ما يسمع لكل الاسئلة ان يجاوب ، يكون افضل ، لأنه الان كل نائب يجاوب عليه معناه بيروحوا ال "٤٥" دقيقة فخليها للأخر دولة الرئيس يجاوب على النواب كلهم .

سعادة رئيس المجلس

الاستاذ سليم الزعبي

السيد سليم الزعبي

نعم ما ذكره دولة الرئيس ، التقينا مع دولة الرئيس كلجنة الحريات العامة وكنت مقررا لها في ذلك الحين ، نعم واعطانا دولة الرئيس قائمة باسماء "٣٢" محكوم سياسي . وجرى حوار مع دولة الرئيس حول السجين السياسي ، السجين السياسي أو المحكوم السياسي في قانون العقوبات. أرجومن الرئاسة ان تحميني من زميلي الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة فصار حوار وقلنا في حينها هنالك رأيان في قانون العقوبات الرأي الأول وهو الغالب بقول العبرة بالهدف الذي تحققه الجريمة ، حتى او ارتكبت من أجل هدف سياسي جريمة معينة ولتكن قتلا ، هكذا بقول قانون العقوبات ، هذه الجريمة تعتبر جريمة سياسية . كونها جريمة سياسية لا يعني أن لا يلاحقه القانون يعني هذه هي النقطة الجوهرية بالموضوع . جرى حوار حول هذه القضية مع دولة الرئيس وقلنا اي واحد من المحكومين ارتكب قتلا أو احدث عاهة يترك على حدة ، فكان الحوار حول هذه القضية بالتحديد وشكرا .

سعادة رئيس المجلس

دولة الرئيس تفضل .

دولة رئيس الوزراء

اذا سمحت لي مضطر اني اجاوب اخي سليم ، انا ما بعتقد انه هيك القانون ، ابدا ما فيه قانون بهذا الشكل واستفتي اللجنة القانونية في هذا الكلام . يعني اليوم انا ما بدي اذكر اسماء ، يعني عندنا موقوفين أو محكومين في قتل مثلا المرحوم فهد القواسمي ، جرم قتل هذه من جملة القائمة اللي اعطيتكم اياها .

صح أم لا ؟ هل هذا مجرم سياسي ؟ . فانا اقول اختصارا اذا فيه عندكم قوائم اعطوني اياها ، انا مستعد منفتح في هذا الموضوع ، بس لا تحطوا جرائم القتل يعني .

سعادة رئيس المجلس

شكرا . الدكتور فوزي الطعيمة

الدكتور فوزي طعيمة

السيد الرئيس ،

الاخوة النواب المحترمين

لقد غدت الانتفاضة الفلسطينية الباسلة تتطلب منا عناية خاصة وأكبر مما تلقاه في ظرف خطير يسوده المؤمرات ضد وطننا العربي من شماله الى جنوبه ومن شرقه الى غربه . فعلينا ان نصعّد دعمنا الفعلي لأبطال فلسطين لما يحققونه من تشتيت للقوى الصهيونية التي يقول عليها من قبل الامبريالية أن تكون الجناح الضارب في معركة ضد طليعة الشعب العربي وارادته ممثلة بالموقف العراقي البطولي .

في ظل هذه الأجواء يطل علينا ابطالا نذروا انفسهم للدفاع عن قضيتهم وحقوقهم فمضوا شهداء في عمليات بطولية امتدت من القناة العربية اللبنانية التي فجرت نفسها بمجموعة من الصهاينة مرورا بالشباب العربي المصري الذي عبّر عن تمرده على ما يدعون من امكانية تطبيع العلاقات مع الصهاينة ورفضه للموقف المصري الرسمي المرهون للامبريالية الامريكية الى مجموعة القارب الفلسطيني الذين استشهدوا في عملية فدائية بطولية . فهذه هي اللغة التي تستطيع من خلالها احباط مخططات اعداء امتنا .

وما قرار مجلس الامن الاخير الذي يجيز لامريكا وحلافائها استخدام القوة ضد امتنا الا نتيجة حتمية لضعفنا وتخاذلنا . فماذا ينفع الشجب والاستنكار . حري بنا أن نكف عن الاستجداء وان نستعد بكل الامكانات والسبل (اعلاميا وسياسيا وماديا) لتصعيد نضال الشعب العربي الفلسطيني وتعزيز الروح القتالية العربية ، وترجمة رفضنا للاحتلال الصهيوني والهيمنة الامريكية الى مقاومة فعلية وتهديد حقيقي لمصالحهم وعوامل قوتهم أنما وجدت . كيف لا وهم ينوون ويحاولون بكافة الطرق والاساليب تقويض النظام العربي برمته وشكراً

سعادة رئيس المجلس

شكراً ، الاستاذ حمزة منصور

السيد حمزة منصور

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد قامت وزارة التربية والتعليم باتخاذ الاجراءات اللازمة لاستيعاب الطلبة الأردنيين القادمين من الكويت في مرحلتي التعليم الاساسي والثانوي ولكن الطلبة الاردنيين الملتحقين بجامعة الكويت لم يتم استيعابهم في الجامعات الاردنية حتى تاريخه علما بأن كثيرين منهم في السنوات أو الفصول الاخيرة . آمل أن تسارع وزارة التعليم العالي باتخاذ الاجراءات الكفيلة باستيعابهم وفاءً لحقهم باعتبارهم شريحة اردنية عزيزة أسهمت وأباؤها في بناء الاردن خلال العقود الماضية

الامر الثاني

أتساءل حول اختفاء الطحين من الأسواق الأمر الذي يثير بلبلة لدى المواطنين . آمل أن يوضع حد لاختفاء هذه المادة الاستراتيجية إما بأصدار البطاقة اللازمة سريعا وأما بضبط الحدود إذا كان السبب في اختفائه الحيلولة دون تهريبه .

ثالثا :-

آمل أن يقوم المكتب الدائم لمجلسنا الكريم بتحديد أولويات هذه الدورة حتى يتم استثمار الدورة العادية الحالية أفضل استثمار وشكرا .

سعادة رئيس المجلس — شكراً ، استاذ عبد السلام فريحات

السيد عبد السلام فريحات — بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة الرئيس/ الأخوة الزملاء

أن موضوع العودة الى الارض واحيائها بالزراعة بكافة انواعها حبوبا أو أشجاراً مثمرة لهو مطلب رئيسي رفع شعاره هذا المجلس الكريم وتجاوبت في هذا الطرح الحكومة الموقرة وخاصة في هذا الظرف الذي نمر به وتحقيقا لهذا الغرض أو الهدف النبيل فانه لا بد من توفير السبل لتسهيل هذه العملية وليس وضع العراقيل امام المزارع لاستغلال أرضه والاستفادة من خيراتها . ومن الامور التي تحول دون ذلك هو قيام مديرية الحراج بحسب التعليمات المتوفرة لديها بمنع المزارعين من إزالة الاشجار الحرجية الموجودة داخل اراضيهم المملوكة لهم الا وفق نسب متعينة وباجراءات طويلة ومعقدة . ان هذا التصرف من قبل اجهزة الدائرة المذكورة يعطل اقبال المزارعين ويعوق عملهم في زراعة اراضيهم واستغلالها بشكل يؤتي ثماره المرجوة . لذلك فانني اتمنى على الحكومة الموقرة اصدار تعليمات سريعة بعدم التعرض لأي مواطن يرغب في زراعة ارضه واستثمارها والسماح له بازالة ما بها من أشجار حرجية دون اللجوء لعمليات طويلة ومعقدة خاصة ونحن مقبولون الآن على فصل زراعي نرجو الله ان يكون فصل خير وبركة وبداية لنهضة زراعية طالما توقف عطاؤها . وشكرا .

سعادة رئيس المجلس — شكرا ، الاستاذ كامل العمري

السيد كامل العمري

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس

إن طلاب كلية الحجاوي من جامعة اليرموك يعيشون قضية تؤرقهم وتبلبل أفكارهم وهم في سبيل حلها يترددون تارة على معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي وتارة على عطوفة رئيس جامعة اليرموك وأخرى على نواب المنطقة من ثم على نواب الأمة جميعهم . وكانوا قد أثاروا موضوعهم في بداية العام الدرسي وانتظروا وانتظروا ولم يبت في موضوعهم . وها هم اليوم يثيرون مشكلتهم من جديد ومما يدعو للأسف أنهم يتنعون عن الدراسة منذ أكثر من عشرين يوما وقد ذكر بأمرهم زميلي الدكتور الكوفحي في جلسة سابقة ولكن الأمر لا زال قائما .

سيدي الرئيس : قضيتهم يعرضونها مكتوبة وهم يريدون أن يعطوا المواصفات التي تليق بكليتهم لان نظام الدراسة في كليتهم ثلاث سنوات فلا يعاملون معاملة طلاب كليات المجتمع الذين يدرسون سنتين بعد الدراسة الثانوية ، ولا يسمح لهم باستكمال دراستهم كبقية الكليات الجامعية . وقد حصلوا على وعود كثيرة من بعض المسؤولين أصحاب القرار بعثت في نفوسهم الأمل ليحصلوا على الشهادة الجامعية بينما أصيبوا بنكبة وخيبة أمل عندما سمعوا من بعض المسؤولين أصحاب القرار أيضا بأن كليتهم غير معترف بها .

سيدي الرئيس : ان هذا الجو النفسي الذي يعيشه أبناؤنا طلاب هذه الكلية لا يساعدهم الطمأنينة ولا يعطيهم الحافز الضروري للاستمرار في دراستهم .

لذلك فإنني أضم صوتي الى صوتهم للاسراع في حل هذه المشكلة بالسرعة الممكنة موجها كلامي هذا لمجلسكم الكريم وخاصة أصحاب القرار هنا وفي داخل الجامعة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

سعادة رئيس المجلس — وعليكم السلام الاستاذ عبد العزيز جبر

السيد عبد العزيز جبر

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا سيدي الرئيس

نشرت جريدة الدستور في عددها الصادر اليوم خبراً تحت عنوان الصين تغلق أكثر من مائتي مسجد بعد مصادمات مع مسلمي خينجيانغ ، وأوردت صحيفة الدستور نقلا عن صحيفة الاقليم الصيني المذكور أن السلطات الصينية أغلقت خلال الفترة الاخيرة أو أمرت بوقف أشغال بناء أو ترميم أكثر مائتي مسجد في هذه المنطقة التي تسكنها أغلبية اسلامية ، خشية حدوث مصادمات دامية ، أن مثل هذه الأعمال التي إن دلت على شيء فإنما تدل على ان السلطات هناك تعيش بالعقلية الشيوعية الستالينيه التي انهارت في كل بلادها ومؤسساتها ، والتي تقف في وجه حرية العباده التي يجب أن تتوفر لكل م[illegible]ن على هذا الكوكب ، انني أهيب بمجلس النواب الكريم الاحتجاج لدى حكومة الصين على هذه الأعمال الهمجية ومطالبتها بالكف عن اضطهاد المسلمين . وشكرا

سعادة رئيس المجلس: شكراً ، الدكتور محمد ابو فارس

الدكتور محمد ابو فارس: بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الكلمة بأسمي واسم الدكتور همام سعيد

أولاً: إن أهل قطاع غزة الذين يسكنون مع اخوانهم على أرض الاردن منذ عام ١٩٦٧ الى يومنا هذا ، يعانون كثيرا من المشكلات الخانقة في ارزاقهم وأعمالهم وحرياتهم وتنقلاتهم وأبنائهم . وإن كثيرا من النواب ونحن معهم قد تحدثوا عن هذه المشاكل والآلام التي يقاسيها أخواننا هؤلاء ، وطالبوا الحكومة أن تضع حلولاً لهذه المشكلات وتخفف هذه الالام ، ولكن شيئا من هذا لم يقدم للجلس ، ولم يجد المجلس جدّية من الحكومة في معالجة هذه المآسي ، علما بأنه لا توجد أسباب مقنعة لهذا الجمود في التحرك نحو التصدي لهذه المشاكل .

أننا نتسا ءل بألم ومعي كثيرمن النواب الى متى ينظر الى هؤلاء الاخوة نظرة انسانية تخفف عنهم آلامهم وتزيل عنهم كثيرا من الصعوبات

ثانيا: إن حكومة قد سمحت للمغتربين من أبناء غزة ممن يعملون في الكويت أن يقيموا على أرض الاردن ، وهؤلاء لهم أطفال وأبناء وبنات بحاجة الى التعليم ودخول المدارس الحكومية ومما يؤسف له أن هؤلاء قد حرموا من ادخال ابناءهم في المدارس الحكومية .

والمطلوب أن يُقبل ابناء هؤلاء في المدارس الاردنية ، وهذا أقل ما يمكن أن ندخله الى قلوب هؤلاء من مواساة .

ثالثا: لقد أطلعنا على كتاب مدير التربية والتعليم لعمان الكبرى رقم ع ت ٢٤٨٨٢/٢/١٤/١ تاريخ ١٤١١/٢/٢٤هـ الموافق ١٩٩٠/١٠/١٢ يذكر فيه ان عدد حصص مادة التربية الاسلامية للصف الأول الثانوي التجاري حصة واحدة وان عدد حصص مادة التربية الاسلامية للصف الثاني الثانوي التجاري حصة واحدة ، والمعلوم ان عدد حصص هذه المادة لوقت قريب كان حصتين فكيف تحول النصاب الى حصة واحدة في كل صف من الصفين .

أن مادة التربية الاسلامية مادة حيوية لانها تقوم بتربية الاجيال ، والأصل أن يزاد في حصص هذه المادة لا أن ينقص منها ، والهجوم على حصص التربية الاسلامية أمر يدعو الى الانكار والاستهجان .

والمطلوب أن نتلقى توضيحاً حول هذا الامر وأن تعاد حصص هذه المادة الى ما كانت عليه سابقا ونحتفظ بحقنا استجواب الجهة المختصة في المستقبل وشكرا .

سعادة رئيس المجلس: الاستاذ فارس النابلسي

السيد فارس النابلسي: شكرا سيادة الرئيس .

طلعتنا الصحف هذا اليوم بخبر عن تشكيل لجنة تحقيق من الادعاء العام العسكري للتحقيق في قضية بنك البتراء بعد مرور عام على التحقيق وانتهاء التحقيق ، ونقرأ اليوم عن تشكيل لجنة جديدة للتحقيق في هذا الموضوع مما يعني مزيدا من الوقت .

أطلب من دولة رئيس الوزراء اعلامنا عن هذا الموضوع حيث أن دولة الرئيس كان قد ربط قضية استمرار الاحكام العرفية بقضية بنك البتراء وشكراً .

سعادة رئيس المجلس: شكراً ، الاستاذ عيسى الربضي

السيد عيسى الربضي:

بسم الله الرحمن الرحيم

سيادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

يقتضي تدهور الاوضاع في المنطقة العربية ، وما يترتبُ عليها من انعكاسات سلبية على الأوضاع في الاردنِ بشكلٍ خاص ، والعالمُ العربي بشكل عام نتيجة قرار مجلس الامن الاخير ، ان تبادر الحكومة بالتعاون مع مجلس النواب للدعوة الفورية لعقد مؤتمر وطني موسع بهدف تدارس الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والدفاعية لتعبئة قوى الشعب لوضع حلول مناسبة لكافة المعضلات والمشاكل التي تعترض مسيرة الاردن في مختلف المجالات وسط هذه الظروف الاستثنائية القاهرة ، وفي هذا الاطار أشير الى بعض المرتكزات والمقدمات التالية :

١) منذ اندلاع أزمة الخليج وتفاقم اجراءات المقاطعة الاقتصادية والحصار ضدنا ازدادت هموم ومشاكل مختلف القطاعات ، مما يجعل المعالجة الجزئية عديمة الجدوى ، وبات الامر يتطلب معالجة شمولية .

٢) لا بد من عقد مؤتمر وطني تشارك فيه كافة الفعاليات الرسمية والشعبية لوضع استراتيجية متكاملة وخطة طوارىء شاملة تلتزم فيها مختلف القطاعات لمواجهة الاوضاع المستجدة والمتلاحقة للتخفيف من آثارها ووقف مضاعفاتها . وفي المعضلات التي يجب معالجتها بكل حزم قضية استيعاب الاعداد الكبيرة من المغتربين العائدين بالاضافة الى الاعداد الجديدة الذين ينتظر تدفقهم بعد ان اصبحت الحرب في الخليج وشيكة الوقوع في اعقاب صدور القرار الظالم من مجلس الامن ضد العراق الشقيق .

٣) لا بد أن تبادر الحكومة الى تنفيذ خطوات عملية سريعة تدعو البنوك مثلا الى تقديم القروض

والتسهيلات الاستثمارية للمغتربين والمواطنين لتنشيط الحياة الاقتصادية المهددة بالركود الكامل ووضع التسهيلات لتأجير اراضي الدولة لزيادة الرقعة الزراعية . واعطاء رخص حفر الآبار مع التاجير لهذه الاراضي .

٤) على الحكومة ان تبادر الى تنظيم مؤتمرات في كل محافظة وكل لواء تنبثق عنها " وحدات عمل " من القطاعات الرسمية والشعبية لتحديد متطلبات مجابهة الاوضاع الحالية والقادمة مع السعي لتطوير سياسات وبرامج عملية في الاكتفاء الذاتي يجري تطبيقها في مختلف المحافظات الاردنية .

٥) وضع اجراءات جديدة للتقشف وترشيد الاستهلاك وتسخير كل الامكانيات واعطاء الادارات المحلية الصلاحيات الكاملة في اجراء دراسة احتياجات كل منطقة بكل قطاعاتها من خلال التعاون مع النواب المعنيين في المناطق المختلفة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

سعادة رئيس المجلس شكراً ، الاستاذ زياد ابو محفوظ .

السيد زياد ابو محفوظ بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً سعادة الرئيس .

ان للأردن اسطولاً من الشاحنات يعمل فيها اكثر من عشرة الاف سائق اردني لا زالو يقاسون من اجل لقمة العيش حيث ان السلطات السعودية تضع العراقيل امام دخول الأردنيين عبر اراضي السعودية تحمل البضائع التركية والسورية واللبنانية والمصرية سواءاً الى الشعب السعودي أو الى شعوب دول الخليج العربية الشقيقه مخالفه في ذلك قوانين الترانزيت ومتناسية ان الشعب العربي الأردني تقف على اطول خط للمجابهة مع العدو الغاصب اللئيم اسرائيل وتمنع الأردني خسائر فادحة في القطاع الزراعي والصناعي لان السعودية امتنعت عن ادخال هذه البضائع عبر اراضيها واني اطالب الحكومة ان تجري الاتصالات اللازمة مع الحكومة السعودية لوضع الحلول المناسبة مع أن الأردن لم يقترف ذنباً تجاه الشعب السعودي الشقيق سوى معارضتنا ووقوفنا في وجه الغطرسة الامريكية المعتدية ، وشكراً سعادة الرئيس .

سعادة رئيس المجلس الاستاذ ذيب مرجي .

الدكتور ذيب مرجي شكراً سيدي الرئيس .

في البداية اقدر موقف الحكومة من ازمة الخليج والموقف الوطنية والتي نحن معها ، ولكن لا يجوز لهذا الموقف ان يخفي حقيقة ما يدور

على الساحة الداخلية وان لا نهمل متطلبات وهموم الناس اليومية . لي ثلاثة ملاحظات .

الاولى ، انني اتساءل عن جميع التعيينات التي تمت خلال هذا العام في مختلف دوائر الحكومة والمؤسسات العامة ، وانا اعلم ان الحكومة تعهدت بان تلتزم بتحقيق العدالة في هذه التعيينات ولا اعتقد انها عملت ذلك . اطلب من الحكومة ان تزوّد المجلس باسماء كل الذين تم تعيينهم في الدوائر والمؤسسات العامة خلال هذا العام .

النقطة الثانية ، كنت اتمنى ان يكون معالي وزير الصحة موجود حتى نرى كيف عالج مشكلة مستشفى الاميرة بسمة وهي مشكلة متفاقمة واعتقد خطيرة جداً أرجو الحكومة ان تتوجه بجدّية وبسرعة لمعالجة هذه المشكلة وان تأخذ بمطالب الشعب في تلك المنطقة حيث يتواجد اكثر من مليون مواطن .

النقطة الثالثة ، اعتقد ان حدود الاردن قائمة حتى الحدود الاردنية العراقية ، تساؤلي هو هل التاجر الاردني بحاجة الى تصريح لكي يسوّق البضاعة الاردنية داخل الحدود الاردنية ؟؟ .

وصلت معلومات بأن التجار الاردنيين بحاجة الى تصاريح لكي يتم تسويق بضاعتهم داخل الحدود الاردنية وتحديداً في منطقة تسمى "الصفاوي " ارجو توضيح ذلك من معالي وزير الداخلية .

سعادة رئيس المجلس الاستاذ داود قوجق

بسم الله الرحمن الرحيم

كنت انوي الحديث عن نقطتين الا ان سعادة النائب محمد الدردور سبقني في الحديث عن النقطة الاولى والمتعلقة بأنصاف اصحاب سيارات " دوبل كبين " ، واعادة النظر في الانظمة والتعليمات التي صدرت هذا العام بزيادة رسوم ترخيص تلك السيرات بشكل كبير .

اما النقطة الثانية : -

فقد شكى عدد من الاخوة المغتربين العائدين من الكويت بسبب ازمة الخليج بأن الجهات الامنية في دائرة الترخيص لا تميز بين هؤلاء وغيرهم من المغتربين عند تحديد اقامة سياراتهم الخاصة بعد مضي الاشهر الثلاثة

الاولى ، وتطلب الدائرة من المغتربين ان يدفع مبالغاً تتراوح من " ٢٠ " دينارا الى حوالي " ٥٠ " ديناراً بما في ذلك رسوم التأمين عن كل شهرين وذلك حسب حجم السيارة .

وارى من الضروري ان تصدر الحكومة التعليمات الخاصة بهذا الشأن بالسماح لأصحاب السيارات الاستمرار في استعمال سياراتهم الخاصة بدون تحديد حتى تبت الحكومة بشكل نهائي في هذا الموضوع بما يحفظ مصالح هؤلاء الاخوة اسوة في الدول العربية التي سمحت لمواطنيهم من العائدين بسبب ازمة الخليج من الكويت بأستعمال سياراتهم الخاصة بشكل مؤقت والى إشعار اخر .

والسلام عليكم ورحمة الله .

سعادة رئيس المجلس الاستاذ منصور مراد

السيد منصور مراد

شكراً سيادة الرئيس ...

لا زال موضوع المواطنين الأردنين المقيمين في الخارج والممنوعين من دخول بلدهم ، موضوعاً غير محلول ويتفاعل باستمرار على الساحة الداخلية . لقد تغيرت الظروف المعيشية والاجتماعية لهؤلاً الأشخاص وانقطعت سبل العيش لهم في الخارج وهم يريدون العودة ليكونوا مواطنين صالحين . وقد وجهت مذكرات موثقة للسيد رئيس الوزراء والسيد وزير الداخلية حول اوضاع هؤلاً المواطنين وقد ادرجت كامل المعلومات عنهم . ولكني لم اتلقى من السيدين رئيس الوزراء ووزير الداخلية أي جواب على مذكراتي هذه ... ليس من العدل أو الأنصاف ان يبقى هؤلاء المواطنون ممنوعين من العودة الى وطنهم لأسباب واهية ، ومثل هذه السياسة تتعارض مع نص القانون وروح خطاب العرش وأطلب من الحكومة سرعة الاجابة على مذكراتي وحل هذا الأشكال وشكراً .

سعادة رئيس المجلس شكراً ، الدكتور احمد الكوفحي

الدكتور أحمد الكوفحي بسم الله الرحمن الرحيم .

اؤكد على ضرورة ايجاد حل سريع عاجل لقضية طلبة كلية الحجاوي الذي سبق واشرت اليه قبل اكثر من اسبوع والذي أكد عليه اخي النائب كامل العمري .

وبعد ذلك اقول فمما لا شك فيه بان موضوع البطالة يشكل هماً داخلياً ضخماً وآثاره تهز المجتمع باسرة ، لذلك لا بد من استقطاب الحكومة للكفاءات وتفجير الطاقات الاردنية الداخلية والخارجية وان تضع الحوافز

المادية والمعنوية لكل من يساهم بابحاثه ومشاريع قوانينه في التخفيف من هذا الخطر الداهم .

وفيما يتعلق بالزراعة كمورد اساسي من موارد الدخل فأننا نلاحظ الزحف العمراني على حساب البقعة الزراعية وعن سبق إصرار ، سواء على مستوى الافراد أم مستوى مشاريع الاسكان والتطوير الحضري كقطعة الارض الخصبة التي استملكت من اراضي اربد وبيت راس الزراعية ، الامر الذي يدعونا بهذا الصدد لكي نطالب باعادة النظر في كل مشروع اسكان أو تطوير يحجّم البقعة الزراعية وكذلك ان تعيد الحكومة النظر في المخططات الهيكلية العمرانية وشكراً .

سعادة رئيس المجلس شكراً ، الاستاذ سلامة الغويري

السيد سلامة الغويري شكراً سيادة الرئيس

"بسم الله الرحمن الرحيم "

بيان من الكتلة الوطنية حول الحوار الامريكي العراقي

العراقُ الشقيقُ أعربَ في عدةِ مناسباتٍ عن استعداده للدخولِ في مفاوضاتٍ مباشرةٍ او غيرِ مباشرةٍ مع الادارة الأمريكية للتوصلِ الى تسويةٍ سلميةٍ لا بد منها ولم يتخلَّ عن هذا التوجه في أصعب الاوقاتِ التي علت فيها الدعواتُ الشريرةُ والعدوانية . والعراقُ ايضا أعربَ في عدةِ مناسباتٍ وشددَ على التوصلِ الى تسويةٍ سلميةٍ لتشملَ كلَّ قضايا الشرقِ الاوسطِ بما فيها الصراعُ الذى تنتهجُ الولاياتُ المتحدة حياله سياساتٍ عدوانيةٍ وامبريالية تعرقلُ التوصّل لتلبيةِ الحقوقِ المشروعة للشعبِ العربي الفلسطيني. أما مجلسُ الامنِ وبسببِ الهيمنةِ المطلقةِ الامريكيةِ ومواقف بعض اعضائه من الدول ذاتِ المصالحِ والارتباطاتِ غيرِ المشروعةِ قد أهملَ قضيةَ فلسطين عشرات السنين ولم يتابعْ تطبيق قراراته التي صدرت عنه بشأنها وظل متفرجا على الاحتلال والاغتصاب وجرائم القتل والتشريد والترويع التي فاقت كلَّ وصف . ان قرارَ مجلس الامن الذى كان مبنيا منذ اليوم الاول للأزمة على التهديد وتصعيد الاجراءات العسكرية والسياسية وشراء الضمائر بغطاء عربيٍ ماديا ومعنويا وترحيبا غير مألوف وسريعٍ وملتزمٍ وهو قرار امريكي تلفع بقناع الشرعية الدولية الزائفة .

الولاياتُ المتحدةُ الاميركيةُ بغزوها الامةَ العربيةَ ومقدساتها تهدُف الى السيطرةِ العامةِ المطلقةِ على منابع البترول كي تتحكم في مقادير الشعوب كافة وحماية اسرائيل والخوف عليها من تنامي القوات والقدراتِ العراقيةِ

ومن أجل هذا الهدف الاستراتيجي زادت مساعدتها المادية والعسكرية للكيان الاسرائيلي وبنفس الوقت رفضت ربط قضيتي الخليج وفلسطين . ان الجحافل الاميركية والبريطانية بالذات لم تأخذ مواقعها في الاراضي العربية المقدسة لترحل بعد سنة او سنتين . وانها جاءت لتستقر في هذه البلاد حتى ينضب اخر برميل بترول وبنفس الوقت للقضاء على آمال كل العرب في الوحدة والامن والاستقرار والسلام وانشاء النظام الدفاعي المنشود الشبيه تماما بحلف شمال الاطلسي والوحدة الاقتصادية الاوروبية . ان القرار رقم ٦٧٨ الذى اتخذه مجلس الامن قرار باطل وغير قانوني لانه يعكس بصورة واضحة الازدواجية في التعامل مع القضايا المنطقة وتجاهل القضية الفلسطينية والعدوان الصهيوني المستمر على ابناء فلسطين العزل إلا من ايمانهم بعدالة قضيتهم واصرارهم الاكيد على استعمال الاسلحة المتاحة بين ايديهم لا نتزاع النصر المؤزر بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . ان المبادرة الامريكية في التفاوض مع العراق تدعونا الى الشك والتوجس لان المبادرة تقوم على اهداف تكتيكية غاياتها اقناع العالم بان الولايات المتحدة استنفذت سبل السلام بينما هي تضاعف قواتها يوميا ولم تتزحزح قيد انملة عن مواقفها السابقة التي تجاوزت الحدود في الاستهانة في حقوق الامة العربية وعدم اعطائها الفرصة لحل قضاياها على الاسس العربية والاسلامية التي تمثلت في مواثيق الجامعة العربية . اننا ومن منطلق حبنا للسلام المبني على الحوار المتكافئ البناء الذى يجمع بين الطرفين دون وضع عراقيل وبنوايا خالصة هدفها النظر في جذور المشكلة من اساسها ودون التمسك بشروط غير مقبولة تتذرع بها الولايات المتحدة الاميركية امام الشعب الامريكي والرأي العام العالمي نرحب ترحيباً حذرا بهذا اللقاء وهذا الحوار آخذين بعين الاعتبار هذنتي الحرب الفلسطينية عام ١٩٤٨ ، ونتائجها المدمرة على البلاد العربية كلها .

وانه بناء على ماسبق فعلى الحكومة الاردنية ان تتخذ كل اجراء ضروري للمحافظة على امن الاردن وترابه واضعة امامها ان احتمالات الحرب مازالت اقوى من احتمالات السلام وان مبادرة الرئيس الامريكي ربما تكون فقط لتمهيد الطريق للحرب ولذر الرماد بالعيون ، لكل هذا نؤيد اقتراح التجمع الديموقراطي باستنكار قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨ .

وأرجو ان تكلل الجهود الذى بدأ بها جلالة الملك الحسين المعظم في هذا الموقف من البداية بأحلال السلام في المنطقة .

والسلام عليكم ..

سعادة رئيس المجلس وعليكم السلام ، الدكتور سعد حدادين .

الدكتور سعد حدادين

سيادة الرئيس :

لقد تكرر في الآونة الاخيرة وفي أكثر من وزارة عملية النقل التعسفي الفجائي لبعض الموظفين خاصة أولئك الذين قضوا مدة طويلة في الخدمة ووصلوا الى درجات متقدمة في سلم الدرجات .

فقد أصبح الموظف مهدداً بالنقل في أي لحظة وتحت مزاج مسؤولية بعيداً عن أي أسس علمية أو قانونية .

فهناك موظفين نقلوا نقلاً تعسفياً من مناطق في الجنوب الى أخرى في الشمال أو العكس دون أي سبب أو سابق انذار أو تنبيه أو تحقيق في صحة المعلومات عن مدى حقيقة ما يرد عن الموظف من معلومات صحيحة.

لذا أرجو من المسؤوليين التوقف عن هذا الاسلوب . وان تُراعي ظروف الموظف خاصة في هذه الظروف العصيبة والتي تمر بها البلاد . مما يولد مشاكل مادية ونفسيه تنعكس على اداثة الوظيفي وتسيير اموره العائليه . مع الشكر

سعادة رئيس المجلس شكراً ، الاستاذ عبد الرحيم عكور

السيد عبد الرحيم عكور شكراً سيدي الرئيس .

مع كامل القناعة بحرمة كل مسكر ومفتر صناعة وتجارة وما تجره المسكرات من مصائب وويلات على مجتمعنا مما كنا نتمنى معه على الحكومة العمل على توقيف صناعته في هذا البلد المرابط وتسويقة .

فقد تناهى الى مسامعنا ان شركة البيرة الاردنية قد قبلت ان يحال عليها من شركة امريكية توريد البيرة من الاردن الى القوات الامريكية المتغطرسة لتعربد فوق ارضنا المقدسة .وعلمنا ايضاً ان هذه القوات الباغية تستورد البرتقال من الاردن ، ولما كان مثل هذا الاجراء يتنافى مع موقفنا الحكومي والشعبي ويتنافى مع خلقنا وديننا ، " فالحرة تجوع ولا تأكل بثدييها " كما يتنافى حتى مع توجه الحكومة في هذا العدد .

فأني آمل ان توقف الحكومة مثل هذه الاجراءات وسأحتفظ بحق توجية السؤال الى معالي وزير الصناعة والتجارة لبيان حقيقة هذا الامر وشكراً

سعادة رئيس المجلس شكراً ، الدكتور أحمد عناب

الدكتور أحمد عناب شكراً السيد الرئيس ارجو ان اتوجه الى دولة الرئيس ان اراضي قرية "الوهادنة " والمنشأ عليها معسكرات ومنشآت والتي بعد مراجعات عدة حصل أصحابها على القسم الذي هو غير ضروري للمعسكر ولكنهم منعوا ايضاً أو يمنعوا الان من زراعته ، وبعد أن طلبت وزارة الزراعة من اصحابها زراعتها بالحبوب ، ارجو العمل على منع من يمنعهم ، كما ان قرية " الوهادنة " والتي هي اكبر قرية لها اراضي في الاغوار ويسمى "غور الوهادنة " اذ على هؤلاء السكان في القرية ان يسيروا أو يقطعوا "٣٦" كيلومتر ومنعت اربع كيلو مترات توصلهم بالاغوار من تعبيد

الطريق ، ارجو من دولة الرئيس بصفته وزيراً للدفاع ان يدرس الوضع لان الموضوع موضوع اقتصادي وتموين لهذه القرية والاسيكونوا محاصرين وشكراً سيدي الرئيس .

سعادة الرئيس المجلس شكراً ، الاستاذ نايف الحديد.

السيد نايف الحديد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم .

حتى لا ننس سعادة الرئيس المجلس ، ايها الاخوة .

سمحت الشقيقة العربية السعودية عن ديون الشقيقة مصر البالغة اربعة الآف مليون " دولار " ونأسف لانها لم تسمح ٤ اربعين مليون دينار عن المملكة الاردنية الهاشمية ثمن البترول المشترى منها ، واوقفت تدفقه عنا فوراً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

سعادة رئيس المجلس وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته ، الاستاذ جمال الخريشا .

السيد جمال خريشا سيدي الرئيس .

حديثي عن الخدمة الصحية في اقضية الموقر والجيزة وسحاب ، هذه الأقضية متماسكة جغرافياً وحدودها من الغرب حدود أمانة عمان الكبرى، طريق مادبا حتى الموجب ، ومن الجهة الجنوبية وادي الموجب والقطرانه ، ومن الشرق ايضاً حدود امانة عمان الكبرى حتى ماشرق الزرقاء حتى الحدود السعودية .

هنالك خدمة صحية جيدة من حيث المراكز الصحية والعيادات وتجوال الاطباء لكن لا يوجد في المنطقة الواسعة اي مستشفى ، وهنالك وعود متكررة ومن حكومات متعاقبة على ايجاد اكثر من مستشفى أو في كل قضاء ايجاد مستشفى . لكن الظروف المالية الحالية كلنا نعرفها ونقدرها، فانني اقترح ايجاد مستشفى للثلاثة اقضية في قضاء سحاب وفي "قرية سالم " التي تبعد عن جنوب سحاب ثلاثة كيلومترات وهي تخدم بالتأكيد الثلاثة أقضية وشكراً .

سعادة الرئيس المجلس شكراً بقيت اربع اسماء ، لو سمحتوا دقيقتين دقيقتين وبعدها تكون الاجابة على الاسئلة . الاستاذ محمد الدردور

السيد محمد دردور بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً سيدي الرئيس .

لي ملاحظتان اتى على ذكرها بعض الزملاء لعل فيهما مزيداً من التوضيح .

الملاحظة الاولى :-

ان المواطنين في قضاء الرويشد اصبحوا يعانون من شح في المواد الغذائيه ونقص في البضائع الأخرى نتيجة عدم وصول هذه المواد اليهم وايقافها في مدينة الاجفايف بحجة تنفيذ قرارات مجلس الأمن القاضية بالحظر الاقتصادى على العراق واثباتاً لحس نية الاردن نحو تلك القرارات .

ان قضاء الرويشد قضاء واسع يسكنه عشرات الآلاف من المواطنين ولا يجوز ان نضحي بأى فرد منهم من اجل ان نثبت اننا ملتزمون بقرارات مجلس الامن فكيف الحال اذا كان الأمر متعلقاً بأعداد كبيرة من المواطنين . هذا وقد أوشكت بعض المحلات التجارية في الرويشد على اغلاق ابوابها واخذت بعض الاسر بالرحيل الى مناطق أخرى في المملكة حيث تتوفر متطلبات الحياة المعيشية فيها بشكل أيسر انني اهيب بدولة الرئيس والحكومة الرشيدة معالجة هذا الموضوع المعالجة المناسبة .

الملاحظة الثانية

لقد قامت وزارة التموين بوقف بيع مادة الطحين الى المحلات التجارية التي تبيع بالمفرّق مقتصرة بتوفيرها للمخابز فقط ان هذا الاجراء يسبب المتاعب لقطاع كبير من المواطنين الذين تفرض عليهم ظروف السكن ومكان الاقامة أن يقوموا بصنع الخبز في بيوتهم انني اطلب من معالي وزير التموين وهو صاحب الخبره الكافية في هذا المجال ايجاد الحل المناسب الذى يكفل وصول هذه المادة إلى من يرغب بها آخذاً بعين الاعتبار السلبيات التي يعرفها معاليه والتي ادت الى الاجراء السابق حيث لا حاجة لذكرها في هذا المقام وشكراً .

سعادة رئيس المجلس الاستاذ فخري قعوار

شكراً سيادة الرئيس

لقد سبق لهذه الحكومة – قبل حوالي سنة – ان قدّمت لنا عدداً وفيراً من الوعود ، من بينها تقديم اقرار مفصّل عن ممتلكات أعضاء مجلس الوزراء ، وعن كيفية الحصول عليها .. وها نحن نسمع هذه الايام عن نوايا تعديل وزاري ، وحدث من قبل تعديل آخر ، وقد تمضي الحكومة في سبيلها جملة وتفصيلاً دون أن نعلم شيئاً عن ممتلكات الوزراء قبل أن يتبوّ أو مناصبهم وبعد أن تبوأوها ..

ومن هذه الوعود أن دولة رئيس الوزراء وعد بالغاء الاحكام العرفية ، ثم انتهت مدة الوعد ، وعاد دولته فربط بقاء استمرار الاحكام العرفية بقضية بنك البتراء ، التي تتألف من " ٦٠ " قضية فرعية ، ثم قال لنا أن الامر متروك لمجلسنا .. وفي اعتقادي أن مجلسنا بيّن رأية واضحاً في رده على خطاب العرش ، حيث طالب

بالغاء الاحكام العرفية فوراً ومن غير إبطاء أو تسويف ، وتحويل القضايا المعلقة كافة على المحاكم المدنية .. خاصة وأن شعبنا متشوق جداً لمعرفة اللصوص والفاسدين الموجدين في الداخل والخارج ، من المتورطين بقضية بنك البتراء ؟ وشكراً

سعادة رئيس المجلس   الاستاذ عاطف البطوش .

السيد عاطف البطوش   شكراً سيدي الرئيس . موضوعي يتعلق بديوان الخدمة المدنية .

مع تقديري الشديد لما يبذله الديوان (ديوان الخدمة المدنية) من اجراءات وجهود لضبط عملية التعينات وتحقيق اكبر قسط من العدالة في توزيعها .

الآ انني والأخوة المواطنون نلاحظ ان هناك بعض الأمور التي يجب ملاحظتها وتلافيها حتى يتحقق للجميع الرقابة على اعمال الديوان ليتأكد الجميع من عدالة اجراءات الديوان ، وتتخلص ملاحظاتي فيما يلي .

١ – ان يضاف الى اسم المطلوب مؤهلة سنة التخرج ومجموع النقاط التي حصل عليها بموجب اسس الديوان – بالصحف المحلية مع توقيع كل طالب خدمة عند تعيينه على تعهد يلتزم بموجبة ان يخدم في الدائرة أو المنطقة التي عُين فيها وعلى حسابها مدة لاتقل عن سته سنوات وتحت طائلة الأستغناء عن خدماته .

٢– ان يقوم الديوان بأرسال عدد محدد بقدر العدد المطلوب من اي وزارة او دائرة او مؤسسة . لأن الديوان ان صار يرسل عدداً اضعاف اضعاف العدد المطلوب وهذا اصبح يشكل إلتفافاً على اولويات التعيين بحيث شاهدت شباباً طلبوا لاكثر من ستة مقابلات مع وزارات ودوائر ومؤسسات الآ انهم لم يعينوا وهم اصحاب الأولوية ورفضوا دون سبباً مبرر الآ ان المتقدمين للمقابلة اكفأ منهم .

لذا ارى ان يرسل العدد المطلوب فقط ويحق للوزير أو مدير الدائرة او المؤسسة اذا كانت للوظيفة شروط جوهرية في صاحب الوظيفة ووجدها لا تنطبق على الشخص المرسل كأن تكون الوظيفة الشاغرة مراقب اجهزة والمرسل من الديوان مثلاً ضرير او ان تكون الوظيفة الشاغرة تحتاج الى جهد ميداني مضني والمرسل معاق او الوظيفة المطلوبه تحتاج لشخص سليم النطق كمذيع مثلاً والشخص المرسل ابكم او الثغ ....الخ حينها يعاد الشخص المرسل بكتاب مسبب اما في غير ذلك فعلى اجهزة الحكومة ان تلتزم بسد حاجتها من الموظفين المرسلين من الديوان وبذلك تتحقق الرقابة للديوان وللمواطنين على الدوائر والمؤسسات ويحول الديوان دون الالتفاف على اولويات طالبي التعيين . وشكراً

سعادة رئيس المجلس   الدكتور أحمد عويدي العبادي .

الدكتور أحمد عويدي العبادي   شكراً سيدي الرئيس .

هناك نقطتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان .

الاولى : – نسمع كثيراً من الزملاء الكرام بين فينة واخرى عن المحكومين السياسين وليس هناك من تعريف واضح محدد لهذا الاصطلاح ، انا شخصياً اتساءل هل أن من يشتم الاردن ثم يرتكب جرائم أخرى يعتبر محكوماً سياسيا ؟؟ أم انه اذا ارتكب عملاً تخريبياً وحكم عليه في جريمة من الجرائم يعتبر محكوماً سياسياً ؟

الحقيقة انني في ضباب واطلب الاتفاق ما بين الزملاء وبعضهم بعضاً وبينهم وبين الحكومة حول تحديد وتعريف معنى المحكوم السياسي كي لا يستخدم اي مجرم عباءة السياسة غطاء لجرائمه ضد الاردن ، ولكي لا يأخذ هذا الامر مزيداً من النقاش والجدال في وقت لاحق .

النقطة الثانية : – ترى لماذا يتحمل الاردن جميع مآسي الامة العربية ؟؟ انه كخبز الشعير مأكول ومذموم ، اذا امتلأت منه بعض الجيوب طارت وباخت في أكنان غيره ، واذا فرغت هذه الجيوب جاءت تطلب عطف الاردن وتطالب بحقوقها منه ، وبعضها لم يتوانى يوماً في الاساءة اليه . ان ابسط قواعد المتطلبات الوطنية ان نكون عوناً للوطن لا عوناً عليه وفزعة له لا فزعة عليه ، وان على الاردن ألايساهم في اي عمل قد يعتبر في يوم من الايام انه تدخل في الشؤون الداخلية لا طراف اخرى ، أو يعتبر في يوم من الايام انه ضرب من ضروب الخيانة في نظر التاريخ حتى لو ظهر هذا العمل الان انه يرتدي الثوب الانساني وشكراً .

سعادة رئيس المجلس   شكراً ، الاستاذ عيسى مدانات

السيد عيسى مدانات   شكراً سيدي الرئيس .

سيدي الرئيس شرّفني الزملاء اعضاء التجمع الديمقراطي بالقاء الكلمة التالية باسمهم . أصدر مجلس الامن باكثرية اعضائه وبضغط من الولايات المتحدة قراره الثاني عشر الذي يجيز للدول المتعاونة مع نظام عائلة الصباح استخدام جميع الوسائل اللازمة وانا أقتبس ، " ضد العراق اذا لم يطبق في غضون الفترة الممتدة حتى ١٩٩١/١/١٥ جميع قرارات مجلس الامن المتعلقة به " وهو قرار يعني أطلاق يد الولايات المتحدة وحلفائها الاطلسيون بشن حرب ضد العراق اذا لم ينسحب من الكويت

خلال الفترة المحدده واعادة آل صباح لحكم الكويت وتحرير جميع الرهائن الاجانب في العراق .

ومما يزيد من خطورة القرار المشار اليه كونه ينص على طلب مجلس الامن، وانا اقتبس الان ، " الى جميع الدول ان تقدم الدعم المناسب للاجراءات التي تتخذ عملاً بالقرار " وهذا يعني انه اذا ارادت اسرائيل ان تتخذ اجراءات معينة انسجاماً مع القرار كأن تشارك بعمل عسكري ما ضد العراق فأنه يترتب ان يقوم الاردن ، وانا اقتبس ، " بتقديم الدعم المناسب لاجراءات اسرائيل " لتسهيل مهمتها في الهجوم العسكري ضد العراق عبر الاراضي أو الاجواء الاردنية .

بعد كل ذلك يجري تبرير مثل هذا القرار العدواني الخطير بالحرص على النظام الدولي الجديد في وقت لا يختلف فيه هذا النظام الجديد عن النظام القديم الذي استخدمت فيه الدول الامبريالية سياسة الانذارات المدعومه بالالة العسكرية والبوارج الحربية ، وتمكنت عن هذا الطريق من بسط سيطرتها ونفوذها على العديد من بلدان اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . في حين يفترض ان تكون ابرز معالم النظام الدولي الجديد حقيقة هي حل النزاعات الاقليمية حلاً سلمياً يختلف جذرياً عن الممارسات العدوانية الاستعمارية القديمة ، كما يفترض ان يفترض الحيلولة دون ان تصبح دولة امبريالية كبيرة كالولايات المتحدة الامريكية هي التي تملي ارادتها على سائر أقطار العالم ، ومع ذلك لابد من الاشارة الى تطور جديد مثير في خضم الازمة يتمثّل في مبادرة الرئيس الامريكي " بوش " اخيراً بطلب الحوار مع العراق في " واشنطن " "وبغداد " ودون الوقوف عند الاسباب والدوافع التي أملت هذا التطور الجديد المثير بعد طول رفض وعناد ، فلا بد من الامساك بهذه المبادرة بحرص وحكمة ويقظة بحيث نجعل منها مبادرة جادة وحقيقية لقطع الطريق على احتمال استغلالها لكسب الوقت وتحويلها لاداة لتحقيق الاهداف الاجرامية التي عجزت الولايات المتحدة الامريكية عن تحقيقها بالتهديد والوعيد .

ينبغي تعبئة الرأي العام العربي والعالمي الرسمي والشعبي للضغط باتجاه

ارغام الولايات المتحدة على عدم التفكير اطلاقاً للانتقال بالتهديد العسكري الذي ظلت وما زالت تلوح به طوال الشهور الاربعة التي انقضت على اندلاع الازمة وحتى هذه اللحظة للانتقال بالتهديد لشن الحرب فعلاً ضد العراق وتعريض سائر المنطقة العربية وشعوبها لخطر التدمير والابادة الجماعية . ينبغي الاهتمام لتفعيل الدور العربي من جديد بالامساك بزمام المبادرة وبلورة الحل العربي الذي طالما جرى الحديث عنه ، فاذا كانت الولايات المتحدة الامريكية تعلن استعدادها للحوار مع العراق ضمن باب اولى ان تقوم الاطراف العربية جميعاً ، تلك التي شاركت الولايات المتحدة حشودها العسكرية في شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج وتلك التي رفضت المشاركة وحرصت على حل سلمي للنزاع ، من باب اولى ان تقوم هذه الاطراف العربية جميعاً بالتلاقي من جديد واخذ قضاياها بايديها ونزع فتيل الانفجار الرهيب .

سيدي الرئيس ، اقتراح على المجلس الكريم اصدار بيان يشجب فيه هذا القرار ويطلب من الحكومة أن تقوم بنشاط ديبلوماسي مكثف جنباً الى جنب مع أطراف عربية أخرى كاليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية والجزائر وليبيا وغيرها بهدف تفعيل الدورالعربي في الظروف الجديدة لنزع فتيل الانفجار العسكري الرهيب وبلورة معالم الحل السياسي العتيد وفقا للمبادرة العراقية المعروفة في ١٢/٨/١٩٩٠ وشكرا سيدي الرئيس.

سعادة رئيس المجلس: شكراً استاذ عيسى ، دولة رئيس الوزراء .

دولة رئيس الوزراء: شكراً ، أحاول الاجابة سريعاً على بعض النقاط التي اوردها النواب المحترمون.

في الموضوع اختفاء الطحين من السوق ، الطحين ما اختفى وانما نظم موضوعه لانه كميات كبيرة تهرب من الطحين ، في اسبوع واحد وجدنا "٢٤٧" طن في مناطق تهريب يعني ، مسكنا سيارات ذاهبة للسعودية وغيره . طبعاً كما هو معروف للمجلس الكريم الدعم الكبير الذي تؤديه الحكومة من الخزينة في سبيل دعم مادة الطحين ، وليس من المعقول ان ندعم الطحين ليهرب الى خارج الحدود . واستعضنا عن موضوع تجار

الجملة بأن المؤسسات العسكرية والمدنية اصبحت توزع الطحين على المواطنين ، هذا الحل اللي وجدناه في سبيل مكافحة التهريب . والامن العام نشط في هذا الموضوع كثيراً ولكن بكل أسف هنالك تجار في السوق السوداء يريدون أن يستمروا في هذه التجارة ، وكما هو معروف حتى في العراق تجار السوق السوداء وتجار الحرب حطوا عليهم عقوبة الاعدام لمثل هذه التجارة ، لذلك أنطلق ايضاً الى اجابة الاستاذ ذيب مرجي بان " الصفاوي " هي نقطة حدود تقريباً ، نحن حدودنا في الرويشد بعيدة " (٧٠ كم) عن الحدود الحقيقية .

اذا كان هنالك فيه نقص في المواد التموينة في الرويشد سنعالج هذا الموضوع كاملاً . ولكن بعض الاخوان يعلموا ، وانا اعلم طبعاً ، ان منطقة الرويشد فيها تخزينات كبيرة للتهريب ما فيهاش نقص مواد يعني، يمكن صار يفضل التجار انهم يهربوا المواد احسن ما يبيعوها للمواطنين ، هذا اللي حاصل ، اما اذا بدنا نفتش مثلاً المحلات هناك سنجد كميات هائلة جداً من المواد التموينية وتهرّب ليلياً ، طبعاً هذه المواد كما هو معروف ايضاً مستوردة الى السوق الاردني " بالدولار " فلذلك ايضاً هنالك بعض الازعاجات في هذا الموضوع انك كيف تدبر استيرادك لمواطنيك ، والتهريب بالمناسبة لجميع الجهات شرقاً وجنوباً وشمالاً مش لجهة واحدة ابداً ، وين بيدفعوا سعر اكثر بتلاقي السكر طلع والطحين طلع والشاي وما شابه ذلك .

برضة موضوع متعلق بالشيخ عبد الرحيم العكور ، الصحيح انا سمعت انه فيه صفقة " بيرة امستل " لقوات من النوع هذا قبل شهرين سمعت انا مش الان جديد ، فوراً سألت عنها وزير الصناعة وعمل تحقيق فيها ، مش صحيحة مش صحيحة ابداً ما حصلشي يعني هذا الموضوع. ، كويس لو اي خبر من هذا النوع ولو " بالتلفون " نجاوبه رأساً . أما في طالعة جديد "امستل "بدون كحول شيخ عبد الرحيم خالية من الكحول ، مش للقوات الامريكية هذه قطعاً اني بحثت عنها ووجدتها غير صحيحة لم يصّدر على الاطلاق ، وحتى صاحب المصنع فوجىء بهذا الخبر واقسم بانه لم يتصل به أحد أصلاً ، لم يتصل به أحد ، والصحيح لما بدهم يستوردوا

هذول بتعرف من وين بيستوردوا ، على كل انه ما فيش منه الصحيح انا دققت وراء هذا الخبر ووجدته عار عن الصحة .

موضوع الاستاذ عبد السلام حول الحراج معروف ان هذا موجود في القانون الصحيح ، لا نستطيع إلا ان نطبق القانون والقانون يقول انك بتسمح للزراعة اذا كانت الحراج اظن " ٢٥ ٪ " ، لو عدت للقانون يحتاج لتعديل يمكن ، انا اعرف ما هي مشكلة عجلون اعرفها تماماً ومتأثر بها ، ولكن عم يعطي سماح سنوياً عم ينقص " ٢٠٠٠ " دونم من المناطق الحرجية ،المناطق الحرجية الخاصة حوالي اربعين الف دونم . هل نعطي لصاحب الارض الحرجية ان يقطع ما يشاء من هذه الاشجار ويفنيها ، هذا الموضوع يحتاج الى اللجنة الزراعية في مجلس النواب ليقرر هذا الموضوع ويوافق عليه مجلس النواب نحن ما عندنا مانع . ارض زراعية " ٢٥٪ " اذا فيها أحراش لحد " ٢٥٪ " تزرع اكثر من " ٢٥٪ " لا ، علماً بان وزراة الزراعية دائما تعمل تبادل بين الاراضي الحرجية واراضي املاك الدولة الغير حرجية علشان تخفف من غلواء هذا الموضوع . على كل الموضوع يحتاج الى دراسة اعمق من قبل اللجنة الزراعية إذا سمحت

الاستاذ محمد ابو فارس ، الواقع كلنا نعيش المأساة ، نعيش مأساة أبناء غزة ونتفطر ألماً عليهم ، ومخيم غزة موجود وحاولنا مراراً وعدة مرات من التخفيف من الآمهم . نحن في هذا الموضوع لا نستطيع ان نحل جميع القضايا لهؤلاء وهي من مسؤوليات دول عربية بعينها كل فرد من قطاع غزة موجود وخرج الى الخليج يحمل وثيقة سفر مصرية فلسطينية ومع الوافدين قدم الينا هؤلاء وقبل القدوم اخذنا التعهدات اللازمة بانهم للعبور الى مصر وليس للاقامة هنا ، يعيش طول عمره في غزة ومعاه وثيقة سفر فلسطينية من مصر ، هل تريدون ان نحل مشاكل هؤلاء فقط هنا في الاردن ؟؟ قطعاً لا .

يعني انا بحب أحكي في هذا الموضوع انه يمكن نصل يوم ما نلاقيش مية الشرب من كثر المهاجرين عندنا ، صراحة بحكيها وانا ادق ناقوس الخطر لمياه الشرب ، اذا نزلنا لمناطق بين حميدة بعصدوا لنا بعدواً عن مياتنا بدنا نزرع ، لا احنا بنقول الشرب اولاً نحن لم نزاحمكم على اراضيكم

المزراعية ولكن ما زاد من تلك الاراضي وينزل على البحر الميت يجب أن تنقله الى عمان لأنه هذا الواقع الموجود عندنا انه نحتاج الى مياه شرب.

عفواً معلش يعني ندخل موضوع في موضوع ، انا مراقب الميتعندي في بيتي صار لي اسبوع لم تصلني الماء ولا مرّة ، اسبوع كامل وامثالي كثير في عمان ، ماذا نفعل ؟ المطلوب من الامة العربية ان تتحمل مسؤولياتها مش الاردن لحالة بده يكون فقط يعالج هذه المأساة لوحده ، لا يقدر ولا يستطيع الصحيح لا يستطيع ، فيه عنده امكانيات ، فيه عنده قدرات ، رقعة زراعية معينة ، مياه معينة ، كل شيء بقدر موجود في هذا البلد ، فقير شحيح في المواد الطبيعة أو الامور الطبيعية . لذلك نعمل موازنة في هذا الموضوع نحاول ولكن لا يطلب منا هذه الحكومة أو اية حكومة انه كل هذه المأساة تحلها فقط الاردن ، وهنالك دول لديها القدرة اكثر بكثير من هذا البلد لحل هذه المآساة ومطلوب منها وهؤلارعايا موجودين برسم الامانة لديهم ، وانا " يكفيني اللي فيني " .

في موضوع قضية بنك البتراء لم تشكل لجنة تحقيق استاذ محمد ابو فارس ابداً ، لجنة التحقيق انتهت وقدمت الاوراق يمكن قبل شهر ونصف واحيلت وشكلت محكمة واحيلت الى الادعاء العام ، يمكن الادعاء العام ان يكمل نواقص ، لا ادري ، لست باطلاع ، آما احيلت للادعاء العام لتقديها الى المحكمة وليس الى لجنة تحقيق . والان أمام محكمة عرفية خاصة مشكلة لهذه القضية ، وشكلت خاصة للاسراع بها .

موضوع ممتلكات الوزراء للاستاذ فخري ، اللي وعدنا فيه أوفينافيه نحن، بتراجع اللجنة القانونية بتلاقي فيه قانون لهذا الموضوع ، لانه عندما يقدم الوزير أو النائب لانه النائب كمان لازم يقدم مش الوزير لحاله، والعين لازم يقدم هذا قانون موجود ، لمن يقدم على اي أساس قانوني يقدم ممتلكاته وامواله . . . الخ . ليش لمجلس النواب ؟

حتى يكون لمجلس النواب لازم يكون فيه قانون يقول يقدم لمجلس النواب ، فلي القانون يقدم الى القضاء ألى هيئة قضائية من العدل العليا أو محكمة التمييز وهذا القانون موجود يمكن منذ ستة أشهر لا أعرف منذ مدة طويلة اخواني في اللجنة القانونية يعرفوا ذلك .

في موضوع الغاء الاحكام العرفية كما ذكرت نحن الان نستعمل الاحكام العرفية لصالح المواطنين ، لانه لا زلت الى الان تأتيني استدعاءات من المواطنين والذين يعودون من الخليج والذين طردوا بموجب تعليمات الادارة العرفية ، لا لغاء القرار ، والاحصائية الموجودة في رئاسة الوزراء لغاية تاريخ قبل اسبوع ، هنالك " ١٢١ " قرار من الحاكم العسكري "١٢١ " موظف الى الدوائر الرسمية ، للاعادة وليس للفصل ، لان هذا القرار لا يلغيه إلا قرار حاكم عسكري واخواني القانونيين يعرفوا هذا الكلام ، قرارات تعليمات الادارة العرفية تحتاج الى تعليمات ادارة عرفية لالغائها، والان نستعمل تعليمات الادارة العرفية لأعادة حقوق الناس الطبيعية لهم ، واذا بتحبوا ارسل لكم كشف بجميع الاسماء والتي صدرت مني أوامر تعليمات ادارة عرفية لا عادتهم للاستخدام .

موضوع ديوان الخدمة المدنية لا استطيع ان اجيب في هذه العجالة عنه ولكن لدي اقتراح ان يحول هذا الموضوع الى اللجنة الادارية في مجلسكم الكريم ويأتي رئيس ديوان الخدمة المدينة تناقشوه بالارقام وبالاسماء وبأي سؤال كان ، أفضل لاني لست محيطاً بهذا الموضوع ولا اي زميل من أخواني محيط كاملاً ، المحيط كاملاً في الموضوع هو رئيس ديوان الخدمة المدينة .

طبعاً كلية الحجاوي احيلها ألى معالي وزير التعليم العالي للاجابة عليها . باعتقادي اني كفيت ووفيت وشكراً .

سعادة رئيس المجلس

شكراً ، معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي ، تفضل .

معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي

شكراً سيدي الرئيس .

ساجيب باختصار على ثلاثة مواضيع اثارها اصحاب السعادة النواب المحترمين .

اولاً : - استفسار سعادة النائب حمزة منصور عن الطلبة الاردنيين الذين قدموا من الكويت للالتحاق بالجامعات الاردنية . كما تعلمون لم يكن هنالك مشكلة بالنسبة لقبول الطلبة في التعليم الاساسي والتعليم الثانوي بل ان الطلبة في الصف الثالث الثانوي ، في التوجيهي ، ظلوا

يسجلون للتوجيهي حتى نهاية الشهر الماضي على الرغم من ان التوجيهي على الابواب ، ولم نتأخر اطلاقاً في تسجيلهم واستدعيناهم عن طريق الصحف المحلية .

بالنسبة للجامعات ، الجامعات منذ البداية فتحت الباب لا لتحاقهم بالتسجيل في الدراسة الحرة ، وهي دراسة غير منتظمة ، لانهم لم يكونوا يملكون وثائق يبرزوا فيها سجلهم الاكاديمي في جامعات الكويت .

بعضهم الان بعدما انتقص هذا الوقت حصلوا وثائق تبين المواد التي درسوها والمرحلة الدراسية والعلامات التي حصلوا عليها . هؤلاء يجب ان يلتزموا بتعليمات منح درجة " البكالوريس " في الجامعة المعنية ، لان بعضهم يقول انه انهى السنة الرابعة ولم يبقى على تخرجه إلا فصل واحد أو سنة واحدة ، شروط الاقامة في الجامعات الاردنية تتطلب ان يدرس الطالب على الاقل " ٦٠ " ساعة في المعتمدة حتى يتخرج من تلك الجامعة ويحمل شهادة تلك الجامعة واسم تلك الجامعة وهذا عرف جامعي معروف .ايضاً شروط الانتقال من جامعة الى جامعة تتطلب ان لا تحسب للطالب اي مادة في جامعته الاصلية وحصل فيها على تقدير دون جيد ، فسيخسر بعض هذه الساعات . هذه شروط اكاديمية واضحة ومحددة يجب ان تطبق عليهم ، يجب ان يدرسوا " ٦٠ " ساعة معتمدة وتحسب لهم الساعات التي درسوها وفق أسس الانتقال .

ايضاً شروط الانتقال تتطلب ان يكون معدل الطالب العام جيدجداً في الجامعة الاردنية وجيد في جامعة اليرموك . ان ما يجب ان يقال هنا ، مع ان الجامعات تحاول جاهدة لقبول جميع هؤلاء الطلاب ، ان الجامعات هذا العام قبل فها اعداد كبيرة من الطلاب " ١٠٦٥ " طالب ، لم يقبل في اي عام مضى مثل هذا العدد ، وايضاً الجامعات تعاني من ضائقة مالية وقبول طلاب اكثر يزيد من عجز تلك الجامعات .

في تخصصات الطب مثلاً وطب الاسنان الدراسة دراسة سنوية لا يستطيع الطالب ان يلتحق في منتصف العام ، فقد يضطر بعضهم الى الانتظام في الدراسة في مطلع العام الدراسي القادم ، كل هذه أمور وايضاً صعوبات تواجهها الجامعات ويجب ان يكون هنالك تفهم لها من

الجانبين ، ونأمل ان شاء الله الطلبة الذين استكملوا وثائقهم ان يتم انتقالهم الى الجامعات حسب الاصول ان شاء الله .

النقطة التي اثارها سعادة النائب كامل العمري وايضاً سعادة الدكتور الكوفحي حول طلبة كلية الحجاوي .

طلبة كلية الحجاوي قبل العام الدراسي " ٨٩/ ٩٠ " العام الدراسي الماضي كانت كلية الحجاوي ، والتي أنشات تبرع سخي من المرحوم " هشام الحجاوي " ، كلية مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات وقبلوا هؤلاء الطلاب على هذا الاساس ليحصلوا على دبلوم كلية الحجاوي ، وقد تخرج من هذه الكلية وقبل هؤلاء ثلاث دفعات بدبلوم كلية الحجاوي .اما ارتؤي ان تطور هذه الكلية وان يحدث فيها برنامج جديد موازي للبرنامج السابق وهو برنامج بكالوريوس في الهندسة التطبيقة ، وبدء بقبول طلاب في هذا البرنامج منذ العام الماضي بأسس وشروط للقبول تختلف عن أسس وشروط القبول لبرنامج الدبلوم . اي ان الذي قبل منذ العام الماضي بكلية الحجاوي للهندسة التطبيقية التي تمنح البكالوريوس في الهندسة التطبيقية كان عليه ان يحقق ابتداءاً شروط الالتحاق بالهندسة وهو معدل " ٨٠ ٪ " على الاقل في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة ، وهذا الشرط لم يكن مطلوباً من الطلبة الذين التحقوا قبل ذلك التاريخ بالكلية عندما كانت كلية تمنح الدبلوم .

هؤلاء الطلاب الأن يطلبون التجسير بين برنامجهم لخطته الدراسية المختلفة عن برنامج البكالوريوس ، الامر من اختصاص رئاسة الجامعة ، فادارة الجامعة درست مطلبهم في البداية وقالت لهم العقد الذي بيني وبينكم ان امنحكم الدبلوم وستحصلون عليه ، وبعد ذلك بعد ان تحصلوا على الدبلوم قد يفكّر في التجسير .اما هم مصرون على ان يتخذ القرا رالأن والا بعضهم وحصل في الواقع عملية الاعتصام عملية الانقطاع عن الدراسة كما ذكر الشيخ كامل العمري حتى يتخذ قرار ويتخذ القرار الان.

بعضهم يتخرج في نهاية هذا العام ، قابلتهم وقلت لهم أن هذا من إختصاص ادارة الجامعة ، وأدارة الجامعة حتى ولو كان ردها الاول هو رد

سلبي لكن ممكن ان يعاد النظر فيه ، في هذا الرد ، اما الان انتم تستكملون دراستكم لتحصلوا على الدبلوم وبعد ذلك قد يحصل التجسير .

التجسير بين كليات المجتمع والجامعة سيبدأ في العام الدراسي القادم وهذا قرار أخذه مجلس التعليم العالي من حيث المبدأ ولكن شروط التجسير لم توضع بعد حتى بين كليات المجتمع العامة والخاصة وبين الجامعات .

فعندما يدرس مجلس التعليم العالي هذا مرة ثانية انا وعدتهم انه سيطرح موضوع التجسير بين شهادتكم للدبلوم وبين بكالوريوس الهندسة التطبيقية ، ولكن عند مقابلتي لهؤلاء الطلاب وبعد ان خرجوا اعتقدت انهم اقتنعوا وسيعودون للدراسة ، ان الاعتصام ليس هو السبيل للحصول على ما يريدون .

النقطة الثالثة التي اثارها سعادة الدكتور محمد ابو فارس حول حصص التربية الاسلامية في التوجيهي التجاري . الذي تفضل به صحيح ولكن يجب أن نوضح الامر ، تعلمون ان خطة التطوير التربوي جعلت التعليم الاساسي عشر سنوات بدلاً من تسع سنوات ، عندما كان التعليم الاساسي تسع سنوات كان الطالب يلتحق بمسار التعليم المهني في الاول ثانوي والثاني ثانوي والثالث ثانوي ، الثلاث سنوات الاخيرة ، وكان يدرس ساعتين تربية اسلامية في الاول ثانوي وساعتين في الثاني ثانوي وساعتين في الثالث ثانوي ، الان الاول ثانوي الذي أصبح صفاً عاشراً أصبح في مرحلة التعليم الاساسي واصبحت التربية الاسلامية فيه ثلاث ساعات لانه انضم هذا اللي كان مهني اصبح تعليم اساسي ، الاول ثانوي صف عاشر والتربية الاسلامية فيه ثلاث ساعات اي اكثر بساعة مما كان مرصوداً في السابق قبل تطبيق خطة التطوير التربوي الحديثة ولكن في الصف الحادي عشر والثاني عشر اصبح في المرحلة الانتقالية فقط التربية الاسلامية ساعة في الحادي عشر وساعة في الثاني عشر ، اي أن الساعات اصبحت في المرحلة الانتقالية ثلاث ساعات في العاشر ، ساعة في الحادي عشر ، وساعة في الثاني عشر .

هذه المرحلة الانتقالية تنتهي عند البدء في تطبيق المناهج الجديدة التي تبدأ في العام القادم ، حيث اصبح مسار التعليم المهني مثل العلمي والادبي ، اصبح هنالك تعليم ثانوي شامل . وفي الصف الحادي عشر والثاني عشر جميع الطلبة تمريضي ، فندقي ، تجاري مهني ، يدرس ثلاث ساعات تربية اسلامية في الصف الحادي عشر وثلاث ساعات تربية اسلامية في الصف الثاني عشر وهذا طبعاً اكثر مما كان يدرس لان الفندقي والتمريضي كان ساعة ساعة والتجاري كان ساعتين ساعتين .

عممنا على الجميع علمي ، ادبي ثلاث ساعات في الصف الحادي عشر وثلاث ساعات في الصف الثاني عشر ان شاء الله من بدء تطبيق الخطة في العام القادم .

يجب ان لا نغفل انه ايضاً مجلس التربية والتعليم اللي هو يقر هذه الأمور هذا العام أقر مساراً ثانوياً شرعياً ، من الصف السابع والثامن والتاسع والعاشر ، فيه هنالك مساقات يدرسها الطلبة في التربية الاسلامية التلاوة والتجويد والحديث وثم بعد ذلك في الصف الحادي عشر والثاني عشر بدأنا توجيهي شرعي يحصل فيه الطالب على الثانوية الشرعية ، يعني احب ان اقول هذا حتى تكون المعلومات متكاملة واشكر الزملاء على اثارتهم هذه النقاط والسلام عليكم .

سعادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله ، وشكراً معالي الوزير

السيد الامين العام: تعيين موضوع وموعد الجلسة القادمة .

سعادة رئيس المجلس: الجلسة القادمة الساعة الخامسة من مساء يوم الاربعاء القادم ، وترفع الجلسة .

- انتهت الجلسة -

امين عام مجلس الامة	رئيس مجلس النواب
صالح الزعبي	د . عبد اللطيف عربيات